



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم التجارية
التخصص: مالية وتجارة دولية

دور الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمارات
الأجنبية المباشرة دراسة قياسية لدول
الاتحاد الأوروبي 2005-2023.

تحت إشراف الدكتور:

معمري عبد الكامل

المشرف المساعد

بوشول السعيد

إعداد الطلبة

- باشي صالح

- بن الزاوي جمال الدين

- اليتيم محمود

لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ محاضر أ	د. غانية نذير
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر أ	د. معمري عبد الكامل
مشرفا مساعدا	أستاذ محاضر أ	د. بوشول السعيد
مناقشا	أستاذ مساعد أ	د. خضير ليلي

السنة الجامعية: 2025/2024

الشكر والتقدير

أتوجه بخالص الامتنان لكل من كانت له يد خفية أو جلية في رسم ملامح هذا العمل

أشكر أساتذتي الأفاضل الذين أضاءوا لي دروب المعرفة وزرعوا في فكري شغف البحث خاصة الاستاذ ولوش تاسعيد والاستاذ المساعد عبد الكامل معمري

أشكر كل من منحني وقتاً أو فكرة أو دفعة أمل ساعدتني على المضي قدماً

إلى الزملاء الذين شاركوني مراحل المسار العلمي بكل تحدياته ولحظاته الجميلة

إلى من دعموني بصمت ومن شجعوني بكلمة ومن صبروا على انشغالي عنهم لكم جميعاً أرفع كلمات الشكر والامتنان التي مهما ازدانت لا تفيكم حقكم

الأهداء

إلى من غرسوا في قلبي بذور الحلم وسقوه بصبرهم حتى أثمر

إلى من كانت دعواتهم سر قوتي ومساندتهم نور طريقي

إلى والديّ الكريمين منبع العطاء وسند الحياة

إلى كل من آمن بي حين شككت بنفسي

إلى كل من مرّ بحرف من هذا العمل وترك فيه بصمة

إلى روعي التي قاومت التردد وأصرّت أن تصل

باشي صالح، بن الزاوي عبد الكريم، اليتيم محمود

الملخص :

شهد الاقتصاد الرقمي في العقود الأخيرة تحولاً جوهرياً في طبيعة النشاط الاقتصادي العالمي، حيث أصبح ركيزة محورية في تحفيز الابتكار وزيادة الكفاءة والإنتاجية، تعتمد هذه البيئة الجديدة على البنية التحتية الرقمية المتقدمة، واعتماد أدوات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، مما ساهم في تغيير جذري لطرق الإنتاج والخدمات، ومع هذا التحول، أصبحت الدول التي تتبنى سياسات رقمية شاملة أكثر قدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظراً لتوفيرها بيئة مرنة وآمنة وذات كفاءة عالية للمستثمرين الدوليين.

أظهرت تجربة الاتحاد الأوروبي بين عامي 2005 و2023 أهمية الاقتصاد الرقمي كوسيلة استراتيجية لتعزيز جاذبية السوق الأوروبي، إذ أدى تطوير البنية الرقمية الموحدة وتبني سياسات رقمية جماعية إلى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو دول الاتحاد، ساهم استخدام اليورو، واستقرار المؤسسات الاقتصادية، والقدرة التنافسية العالية في خلق مناخ استثماري مستقر، رغم التحديات المرتبطة بالأزمات المالية والجيوسياسية، فقد أثبتت التجربة الأوروبية أن الرقمنة تعزز الثقة وتدعم استمرارية الاستثمار طويل الأجل.

بالإضافة إلى ذلك، وفرت الرقمنة فرصاً جديدة لتحسين الكفاءة المؤسسية من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية، وخفض التكاليف التشغيلية، وتحسين الشفافية، كما ساهمت في تقليص الفوارق بين دول الاتحاد عبر تشجيع الابتكار وريادة الأعمال، وساهمت في تنشيط الأسواق المحلية، هذه الآثار مجتمعة شكلت محفزاً كبيراً للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في بيئة أوروبية رقمية متكاملة، مما جعل من الاقتصاد الرقمي رافعة أساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الرقمي، الاتحاد الأوروبي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الرقمنة، الذكاء الاصطناعي، البنية التحتية الرقمية

Asbartact

In recent decades, the digital economy has profoundly transformed the global economic landscape, becoming a central pillar for driving innovation, enhancing efficiency, and boosting productivity. This new environment relies heavily on advanced digital infrastructure, the adoption of artificial intelligence tools, and the Internet of Things. Countries that implement comprehensive digital policies have become more capable of attracting foreign direct investment due to their ability to provide flexible, secure, and high-performance ecosystems for global investors.

The European Union's experience between 2005 and 2023 underscores the digital economy's strategic role in enhancing market attractiveness. The development of unified digital infrastructure and the adoption of joint digital strategies significantly increased FDI inflows to member states. The euro,

institutional stability, and competitive economies helped create a stable investment climate, Despite the challenges posed by financial and geopolitical crises, the EU's digital transformation has proven to be a reliable foundation for long-term investment confidence.

Moreover, digitalization opened new opportunities for improving institutional efficiency by simplifying administrative procedures, reducing operational costs, and promoting transparency, It also contributed to narrowing development gaps among member states by encouraging innovation and entrepreneurship, which revitalized local markets, These combined effects incentivized multinational corporations to invest in an integrated European digital space, making the digital economy a key driver of economic growth and sustainable development across the region.

Keywords: Digital economy, European Union, foreign direct investment, digitalization, artificial intelligence, digital infrastructure

الفهرس

الصفحة	الموضوع
I	♦ الإهداء
II	♦ الشكر
III	♦ ملخص
V	♦ الفهرس
VII	♦ قائمة الجداول
IX	♦ قائمة الأشكال
أ - هـ	♦ المقدمة العامة
01	➤ الفصل الأول: أدبيات نظرية حول الاقتصاد الرقمي والاستثمارات الأجنبية
03	المبحث الأول: الاقتصاد الرقمي - المفاهيم والمرتكزات
03	المطلب الأول: تعريف أهداف ومؤشرات قياس
08	المطلب الثاني: أهمية الاقتصاد الرقمي في الاقتصاد
09	المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي - المفاهيم والمرتكزات
10	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
14	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
17	المبحث الثالث: الأدبيات السابقة حول الاقتصاد الرقمي والاستثمارات الأجنبية المباشرة
18	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة حول الاقتصاد الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشر
20	المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية - حالة الاتحاد الأوروبي (2005-2023)
24	➤ خلاصة الفصل الأول
25	➤ الفصل الثاني الاقتصاد الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشرة حالة الاتحاد الأوروبي 2005-2023
26	المبحث الأول: التكامل الاقتصادي الأوروبي - نظرة عامة
26	المطلب الأول: مراحل تطور التكامل الاقتصادي الأوروبي
32	المطلب الثاني: آثار التكامل الاقتصادي الأوروبي وتحدياته
36	المبحث الثاني: الأداء الاقتصادي للاتحاد الأوروبي - مؤشرات اقتصادية عامة
36	المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية للاتحاد الأوروبي
42	المطلب الثاني: المؤشرات القطاعية للأداء الاقتصادي الأوروبي
48	المبحث الثالث : دور الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دول الاتحاد الأوروبي-2023 2005

49	المطلب الأول: الإطار النظري للعلاقة بين الاقتصاد الرقمي وFDI
50	المطلب الثاني: تحليل العلاقة التطبيقية بين الاقتصاد الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي
68	➤ خلاصة الفصل الثاني
70	♦ الخاتمة العامة
73	♦ قائمة المراجع

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	مقارنة تعريفات الاقتصاد الرقمي حسب المؤسسات الدولية	5
2.1	المؤشرات المعتمدة لقياس الاقتصاد الرقمي	8
3.1	النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	16
4.1	مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	22-23
2.1	تطور الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي 2005-2023 (بالتريليون يورو)	36
2.2	الناتج المحلي الإجمالي لأهم اقتصادات الاتحاد الأوروبي (2023)	38
2.3	تطور معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي 2005-2023	39
2.4	معدل البطالة في بعض دول الاتحاد الأوروبي (2023)	40
2.5	تطور التجارة داخل الاتحاد الأوروبي (2005-2023، بالتريليون يورو)	42
2.6	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي 2005-2023 (FDI) (بالمليار يورو)	43
2.7	معدلات التضخم في الاتحاد الأوروبي (2005-2023) (%)	45
2.8	معدلات الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي (2005-2023) (%)	46
2.9	متغيرات الدراسة القياسية ومصادر البيانات	50
2.10	اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور (ADF)	51
2.11	نتائج تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء (3.2.3)	59
2.12	نتائج اختبار الحدود Bound Test	61
2.13	نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)	62
2.14	نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	64
2.15	نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين	64

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والاستثمارات الأجنبية المباشرة	17
2.1	تغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2023	52
2.2	تغيرات التجارة الدولية في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2023	52
3.2	تغيرات الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2023	53
4.2	أكاكي	60
5.2	اختبار مجموع التراكمي للبواقي المعاودة اختبار CUSUM	65

المقدمة العامة

تمهيد:

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبح الاقتصاد الرقمي أحد أبرز مظاهر التحول الجذري في بنية الاقتصاد العالمي. فقد بات يمثل ركيزة أساسية للنمو والتنمية في العديد من الدول، خاصة تلك التي أدركت أهمية التكنولوجيات الحديثة في تعزيز قدراتها التنافسية. هذا التحول لم يقتصر على الدول المتقدمة فقط، بل امتد ليشمل مختلف أنحاء العالم، مدفوعاً بانتشار الإنترنت وتوسع استخدام تقنيات المعلومات والاتصال.

لقد أدى صعود الاقتصاد الرقمي إلى تغيير في نمط التعاملات الاقتصادية، مما أتاح فرصاً جديدة للاستثمار، وفتح آفاقاً غير مسبوقة أمام الفاعلين الاقتصاديين. فقد أصبح بمقدور المؤسسات الدولية اليوم الاستفادة من بيئة رقمية مرنة ومتراصة، تقل فيها تكاليف المعاملات وتتسارع فيها وتيرة الابتكار. وهو ما عزز من مكانة الاقتصاد الرقمي كعامل جذب رئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي هذا الإطار، يُلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يُعد من أبرز الفضاءات الاقتصادية التي تبنت هذا التحول، مستنداً إلى رؤية استراتيجية تركز على تطوير البنية التحتية الرقمية، وتوسيع نطاق الابتكار، وتحديث التشريعات المرتبطة بالعالم الرقمي. وقد ساهم هذا التوجه في تحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي نحو دول الاتحاد، مستفيداً من مزايا السوق الرقمية الموحدة.

غير أن هذا التوجه لا يخلو من التحديات، لعل أبرزها تفاوت مستويات التحول الرقمي بين دول الاتحاد، إضافة إلى فجوات رقمية قائمة على مستوى الأقاليم والقطاعات. كما تطرح التحولات الجارية في الاقتصاد العالمي، خاصة تلك المرتبطة بالآزمات الجيوسياسية والصحية، تساؤلات حول قدرة الاقتصاد الرقمي على الاستمرار كقاطرة للاستثمار والتنمية.

من هنا تنبع أهمية التطرق إلى دور الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الفضاء الأوروبي، وذلك من خلال دراسة معمقة للفترة الممتدة من 2005 إلى 2023، بهدف الكشف عن طبيعة العلاقة بين التحول الرقمي وتطور تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، ومدى استفادة الاتحاد الأوروبي من هذا التوجه لتعزيز مكانته الاقتصادية عالمياً

من خلال هذا الطرح ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالآتي :

الإشكالية الرئيسية :

ما مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005-2023)؟

الإشكاليات الفرعية:

1. ما طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشر؟
2. كيف يؤثر تطور البنية التحتية الرقمية في قرارات المستثمرين الأجانب داخل الاتحاد الأوروبي؟
3. ما دور السياسات الرقمية المعتمدة من طرف الاتحاد الأوروبي في تعزيز تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

الفرضيات:

1. توجد علاقة ارتباط قوية بين تطور الاقتصاد الرقمي وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
2. يساهم تطور البنية التحتية الرقمية في دعم قرارات المستثمرين الأجانب بشأن اختيار دول الاتحاد الأوروبي كمواقع استثمارية.
3. تؤثر السياسات الرقمية الموحدة للاتحاد الأوروبي إيجاباً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أهداف البحث :

1. تحليل تطور الاقتصاد الرقمي داخل الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2023.
2. دراسة أثر التحول الرقمي على حجم وتوزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
3. تحديد التحديات التي تواجه توظيف الرقمنة في تعزيز الجذب الاستثماري..

أهمية البحث :

تتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه يعالج إشكالية آنية تتعلق بكيفية توظيف التحول الرقمي لجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في ظل التنافس العالمي الحاد، كما أن هذه الدراسة تساهم في فهم العلاقة بين الرقمنة ومؤشرات الجذب الاقتصادي، وتوضح أثر السياسات الرقمية على بيئة الأعمال في الاتحاد الأوروبي.

مبررات ودوافع اختيار الموضوع :

المبررات الذاتية :

فمبررات اختياري لهذا الموضوع تعود أساساً إلى أهمية التي تنبع أساساً من عدة اعتبارات أهمها :

1. الاهتمام الشخصي بمجال الاقتصاد الرقمي باعتباره من المواضيع الحديثة والمتجددة التي تهم مستقبل الاقتصاد العالمي، وهو ما حفّز الباحث على تعميق معارفه حول هذا المجال الحيوي.
2. الرغبة الأكاديمية في الربط بين النظرية والتطبيق، من خلال تحليل ظاهرة اقتصادية معاصرة في سياق واقعي كالاتحاد الأوروبي، بما يعزز من المهارات التحليلية والبحثية للباحث.
3. السعي لفهم العلاقة بين التكنولوجيا والاستثمار، وخاصة في بيئة اقتصادية رقمية تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم، بما يساهم في بلورة رؤية نقدية تجاه دور الرقمنة في الاقتصاد.

4. قلة الدراسات المحلية والعربية التي تعالج موضوع الاقتصاد الرقمي ضمن سياق الاستثمار الأجنبي، ما حفّز الباحث لسد جزء من هذا الفراغ المعرفي.

5. الطموح في الإسهام العلمي والمعرفي من خلال دراسة تجمع بين راهنية الموضوع وأهميته التطبيقية، ما يتيح للباحث تقديم مقترحات قابلة للتنفيذ أو البناء عليها في دراسات لاحقة.

مبررات موضوعية :

1. التحول المتسارع نحو الاقتصاد الرقمي على المستوى العالمي، وتأثيره المباشر على طبيعة وتوزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. تبني الاتحاد الأوروبي لاستراتيجيات رقمية طموحة منذ منتصف العقد الأول من القرن 21، ما جعله نموذجاً مناسباً للدراسة والتحليل خلال الفترة 2005-2023.

3. تزايد أهمية التكنولوجيا الرقمية في اتخاذ قرارات الاستثمار، حيث أصبحت عوامل مثل البنية التحتية الرقمية والابتكار التكنولوجي من المؤشرات الحاسمة لدى المستثمرين الأجانب.

4. تفاوت مستويات التحول الرقمي بين دول الاتحاد الأوروبي، مما يسمح بإجراء تحليل مقارنة لاختبار الفرضيات وتحديد أسباب نجاح أو تأخر بعض الدول في جذب الاستثمارات.

5. تأثير التحول الرقمي على الاقتصاد الكلي، من حيث خلق فرص العمل، تحسين الإنتاجية، وتعزيز الصادرات، مما يجعله رافعة أساسية للنمو وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

منهج البحث :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع توظيف البيانات الإحصائية والمقارنة المقارنة بين الدول الأوروبية، إضافة إلى تحليل السياسات الرقمية المعتمدة وتأثيرها على تدفقات الاستثمار

هيكل البحث :

بالنظر إلى طبيعة الإشكالية والأهداف المبتغاة ، فقد تم تقسيم البحث إلى فصلين بعد المقدمة .

في المقدمة : تناول الباحث الإطار المنهجي للدراسة من حيث تحديد الإشكالية ووضع

الفرضيات وتحديد أهمية ، وأهداف البحث

في الفصل الأول : حاولنا الإلمام بالجوانب النظرية التي تتعلق بالاقتصاد الرقمي والاستثمار الاجنبي المباشر ، من خلال تحديد مفهوم ,مؤشرات, وأهداف الاقتصاد الرقمي , وأهمية الاقتصاد الرقمي في الاقتصاد, وتطرقنا أيضا إلى تعريف وأهمية وأهداف الاستثمار الاجنبي المباشر ونظرياته بالإضافة إلى عرض الادبيات التطبيقية للاقتصاد الرقمي والاستثمار الاجنبي المباشر .

في الفصل الثاني : حاولنا التطرق نظرة عامة حول التكامل الاقتصادي الاوروبي وكذا الاداء الاقتصادي الاوروبي من خلال مؤشرات اقتصادية عامة ، وكذلك قمنا بدراسة قياسية لدور الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة لدول الاتحاد الاوروبي خلال الفترة 2005-2023.

صعوبات انجاز البحث

من بين أبرز الصعوبات التي واجهت الباحث نقص البيانات الموحدة المتعلقة بالتحول الرقمي في بعض الدول الأوروبية، وتباين المعايير المعتمدة لقياس أثر الرقمنة على الاستثمار، إضافة إلى صعوبة الحصول على معلومات دقيقة عن السياسات الرقمية في بعض الفترات.

الفصل الأول

أدبيات نظرية حول
الاقتصاد الرقمي
والاستثمارات الأجنبية
المباشرة

تمهيد:

يُعد الاقتصاد الرقمي من أبرز التحولات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، حيث أصبح أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتنافسية العالمية فهو يعتمد على التقنيات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، الحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء، والتي ساهمت في تطوير أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار مع تزايد دور الرقمنة في الاقتصاد العالمي، أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة عاملاً رئيسياً في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تبحث الشركات متعددة الجنسيات عن بيئات اقتصادية رقمية متطورة تمكنها من تحقيق أقصى استفادة من الابتكارات التكنولوجية¹.

في هذا الإطار، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال استعراض الأدبيات النظرية والتطبيقية التي تناولت تأثير الرقمنة على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية فقد أظهرت العديد من الدراسات أن تطوير البنية التحتية الرقمية، تحسين الخدمات المالية الرقمية، وتبني التشريعات الرقمية الفعالة يعزز مناخ الاستثمار ويسهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول التي تبني سياسات رقمية متقدمة².

بالنظر إلى التجارب العالمية، نجد أن دول الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، والصين استطاعت تحقيق قفزات نوعية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفضل التحولات الرقمية الواسعة على سبيل المثال، توفر الدول التي تعتمد على التكنولوجيا المالية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي بيئة جاذبة للمستثمرين من خلال تقليل التكاليف التشغيلية، تحسين كفاءة الأعمال، وتعزيز الشفافية لذا، فإن دراسة هذه العلاقة توفر فهماً أعمق للسياسات الاقتصادية التي يمكن للدول النامية تبنيها للاستفادة من الثورة الرقمية في تعزيز جاذبيتها الاستثمارية³.

بناءً على ذلك، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، بحيث يتناول:

المبحث الأول: الاقتصاد الرقمي (مفاهيم ومرتكزات)

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي – مفاهيمه ومرتكزاته

المبحث الثالث: الأدبيات النظرية السابقة حول الاقتصاد الرقمي والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

¹- Schwab, Klaus, **The Fourth Industrial Revolution**, World Economic Forum, Geneva, 2016, p. 65.

²- Brynjolfsson, Erik & McAfee, Andrew, **The Second Machine Age: Work, Progress, and Prosperity in a Time of Brilliant Technologies**, W.W. Norton & Company, New York, 2014, p. 92.

³- World Bank, **The Digital Economy for Africa Initiative: Measuring Digital Progress**, World Bank Group, Washington, 2021, p. 85.

المبحث الأول: الاقتصاد الرقمي - المفاهيم والمركبات

يشهد العالم اليوم تحولاً جذرياً في نماذج الأعمال والأنشطة الاقتصادية بفضل التطور السريع في التقنيات الرقمية فقد أصبح الاقتصاد الرقمي أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث يعتمد على استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الإنترنت، الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية في مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية ويمثل هذا التحول نقلة نوعية من الاقتصاد التقليدي القائم على الموارد المادية إلى اقتصاد يعتمد بشكل رئيسي على المعلومات والمعرفة الرقمية، مما يساهم في تحسين الإنتاجية وتعزيز التنافسية العالمية¹.

في هذا الإطار، تتطلب دراسة الاقتصاد الرقمي تحديد مفاهيمه الأساسية وتوضيح مركباته التي تقوم عليها بنيته التحتية فهو لا يقتصر على التجارة الإلكترونية أو المعاملات المالية الرقمية، بل يشمل جميع القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لتطوير خدماتها وتحسين أدائها، كما يعتمد على بيئة تنظيمية داعمة تشمل السياسات الحكومية، الإطار القانوني، والاستثمارات في البنية التحتية الرقمية لضمان استدامة هذا النموذج الاقتصادي وتعزيز دوره في تحقيق التنمية المستدامة².

المطلب الأول: تعريف اهداف ومؤشرات قياس

أولاً: التعريف

الاقتصاد الرقمي هو نظام اقتصادي يعتمد على التكنولوجيا الرقمية في إنتاج السلع والخدمات، حيث تُستخدم التقنيات الرقمية مثل الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء لتعزيز الإنتاجية، تحسين الكفاءة، وابتكار نماذج أعمال جديدة. يتضمن الاقتصاد الرقمي جميع الأنشطة الاقتصادية التي تستخدم الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية كجزء أساسي من عملياتها، بدءاً من التجارة الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية وصولاً إلى التعليم عن بُعد والرعاية الصحية الرقمية³.

1. تعريف البنك الدولي (World Bank)

يعرف البنك الدولي الاقتصاد الرقمي بأنه "نظام اقتصادي يعتمد على التقنيات الرقمية والإنترنت لتمكين القطاعات المختلفة من تحسين الإنتاجية، تعزيز الابتكار، ودعم التحول الاقتصادي الشامل من خلال

¹- Tapscott, Don, **The Digital Economy: Promise and Peril in the Age of Networked Intelligence**, McGraw-Hill, New York, 1996, p. 45.

²- Bukht, Rumana & Heeks, Richard, **Defining, Conceptualising and Measuring the Digital Economy**, Development Informatics Working Paper No. 68, University of Manchester, 2018, p. 43.

³- Tapscott, D. (1996), *The Digital Economy: Promise and Peril in the Age of Networked Intelligence*, McGraw-Hill, p 45.

التكنولوجيا "ويشدد البنك على أن الاقتصاد الرقمي لا يقتصر فقط على التجارة الإلكترونية، بل يشمل أيضًا الخدمات المالية الرقمية، التكنولوجيا الصحية، التعليم الإلكتروني، والتصنيع الذكي¹.

2. تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاقتصاد الرقمي على أنه "التحول الاقتصادي الذي يحدث عندما تصبح التقنيات الرقمية والمعلومات هي المحرك الرئيسي للإنتاجية والنمو، مما يؤدي إلى نماذج أعمال جديدة، وتغيرات في سوق العمل، وإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية" وتوضح المنظمة أن قياس الاقتصاد الرقمي يتطلب تطوير مؤشرات جديدة لقياس تبني التكنولوجيا الرقمية وتأثيرها على الإنتاج والوظائف².

3. تعريف صندوق النقد الدولي (IMF)

يعرف صندوق النقد الدولي الاقتصاد الرقمي بأنه "نظام اقتصادي يركز على الاستخدام الواسع للمنصات الرقمية والتقنيات المتقدمة مثل الحوسبة السحابية، والتجارة الإلكترونية، والعملات الرقمية، مما يعيد تشكيل النماذج الاقتصادية التقليدية ويزيد من كفاءة الأسواق" ويؤكد أن التحول الرقمي يعزز من الشمول المالي ويدعم الاقتصاد العالمي من خلال توفير فرص جديدة للتجارة والاستثمار³.

4. تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

يرى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أن الاقتصاد الرقمي "يمثل تحولاً شاملاً في الطريقة التي يتم بها إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات، حيث يتم الاعتماد بشكل متزايد على التقنيات الرقمية لتسريع التجارة العالمية وتعزيز الشمولية الاقتصادية" ويؤكد أن الاقتصاد الرقمي يخلق فرصاً جديدة لكنه يتطلب سياسات تنظيمية متوازنة لضمان تحقيق فوائد متساوية لجميع الدول⁴.

5. تعريف الاتحاد الأوروبي (European Commission)

تعرف المفوضية الأوروبية الاقتصاد الرقمي بأنه "اقتصاد يعتمد على الابتكار التكنولوجي لتحقيق النمو المستدام، ويشمل جميع الأنشطة التي تعتمد على التقنيات الحديثة، من التجارة الإلكترونية إلى الذكاء الاصطناعي

¹- World Bank (2021), *The Digital Economy for Africa Initiative: Measuring Digital Progress*, World Bank Group, p 85.

²- OECD (2019), *Measuring the Digital Transformation: A Roadmap for the Future*, OECD Publishing, p. 120.

³- الجعافرة، سهام سليم، (2023)، الرقمنة وتحسين أداء جودة الخدمة في البلديات، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ص 30.

⁴- سالم، إبراهيم علي أحمد، (2023)، مميزات الدفع الإلكتروني في المؤسسات الحكومية وسبلاتها، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ص 40.

والخدمات الرقمية "وتؤكد أن التحول الرقمي يساهم في تحسين القدرة التنافسية للدول والشركات، ويعزز من فرص العمل الجديدة¹.

6. تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)

يُعرف المنتدى الاقتصادي العالمي الاقتصاد الرقمي بأنه "نظام اقتصادي عالمي جديد يعتمد على التكنولوجيا الرقمية كمحرك أساسي للنمو، حيث تسهم البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في تحسين العمليات الاقتصادية وتقديم حلول مبتكرة في مختلف القطاعات" ويؤكد المنتدى أن الاقتصاد الرقمي يعيد تشكيل الأسواق العالمية ويجعلها أكثر تكاملاً واستدامة².

الجدول 1.1: جدول يوضح تعريفات الاقتصاد الرقمي حسب المؤسسات الدولية

المصدر	تعريف الاقتصاد الرقمي	الجهة أو المؤسسة
World Bank, 2021, p.85	مجموعة الأنشطة الاقتصادية القائمة على التفاعل عبر الوسائط الرقمية، مدعومة بتقنيات الاتصالات.	البنك الدولي (WB)
OECD, 2019, p.120	تحول هيكلي للاقتصاد من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في مختلف الأنشطة الاقتصادية.	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)
IMF, 2022, p.34	اقتصاد يقوم على تقليل كلفة المعاملات وتحقيق تخصيص أمثل للموارد عبر المنصات الرقمية.	صندوق النقد الدولي (IMF)

المصدر : من إعداد الطلبة وفقاً للمعطيات المستخرجة من مصادر علمية

ثانياً: أهداف الاقتصاد الرقمي

1. تحقيق النمو الاقتصادي المستدام

يُساهم الاقتصاد الرقمي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الإنتاجية وخلق فرص جديدة للأعمال، تُمكن التقنيات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء من تحسين العمليات الصناعية والزراعية والخدمية، مما يؤدي إلى كفاءة أعلى وتكلفة أقل، وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي.

2. تعزيز الابتكار وريادة الأعمال

يحفّز الاقتصاد الرقمي بيئة الأعمال من خلال تسهيل إنشاء الشركات الناشئة التي تعتمد على التكنولوجيا، مثل التجارة الإلكترونية، التطبيقات الذكية، والخدمات السحابية، تُعد هذه البيئة الرقمية داعمةً

¹ - عبد القادر، هيثم محمد، (2019)، دور التمويل الرقمي في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، مجلة السياسة والاقتصاد، ص 55.

² - البراشدية، حفيظة سليمان، (2021)، ريادة الأعمال الرقمية في ظل جائحة كورونا: الفرص والتحديات، مجلة دراسات المعلومات، ص. 70.

للابتكار عبر توفير أدوات تحليل البيانات والتعلم الآلي، مما يساعد الشركات على تطوير منتجات وخدمات جديدة بمرونة وسرعة¹.

3. تحسين جودة الحياة والخدمات العامة

تساهم التقنيات الرقمية في تحسين جودة الحياة من خلال تقديم خدمات عامة ذكية مثل الصحة الإلكترونية، التعليم عن بُعد، والخدمات الحكومية الرقمية، كما تُسهم في تقليل البيروقراطية، تعزيز الشفافية، وتقديم الخدمات بكفاءة أكبر للمواطنين.

4. خلق فرص عمل جديدة وتحويل طبيعة الوظائف

على الرغم من أن الأتمتة قد تؤدي إلى اختفاء بعض الوظائف التقليدية، فإن الاقتصاد الرقمي يوفر وظائف جديدة تتطلب مهارات متقدمة في مجالات تحليل البيانات، الأمن السيبراني، والبرمجة لذا، فإن التحول الرقمي يستدعي تطوير المهارات الرقمية لدى القوى العاملة لضمان مواكبة سوق العمل المستقبلي.

5. تعزيز التكامل الاقتصادي العالمي

يُمكّن الاقتصاد الرقمي الدول من تعزيز العلاقات الاقتصادية عبر التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية العالمية، كما يُسهّل الوصول إلى الأسواق الدولية حتى للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يزيد من حجم التبادل التجاري بين الدول².

ثالثاً: مؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي

1. مؤشر الوصول إلى البنية التحتية الرقمية وتوافرها

- يقيس هذا المؤشر مدى انتشار الإنترنت عالي السرعة، شبكات الاتصالات المتقدمة، ومعدلات استخدام الأجهزة الذكية في الدولة.
- يتم تقييمه من خلال مؤشرات فرعية مثل نسبة السكان المتصلين بالإنترنت، سرعة الإنترنت، وتغطية شبكات الاتصالات.
- يعد توفر البنية التحتية الرقمية أمراً ضرورياً لتمكين الشركات والأفراد من المشاركة الفعالة في الاقتصاد الرقمي³.

¹- Brynjolfsson, E., & McAfee, A. (2014)؛ *the Second Machine Age: Work, Progress, and Prosperity in a Time of Brilliant Technologies*, W.W. Norton & Company, p. 92.

²- Schwab, K. (2016)؛ *The Fourth Industrial Revolution*, World Economic Forum, p. 65.

³- OECD, loc.cit.

2. مؤشر اعتماد التكنولوجيا الرقمية في القطاعات الاقتصادية

- يُقاس هذا المؤشر بنسبة الشركات التي تعتمد على التقنيات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، وتحليل البيانات الضخمة.
- تشمل مقاييسه نسبة التحول الرقمي في قطاعات مثل التجارة، الصناعة، الصحة، والتعليم.
- يُعتبر التحول الرقمي عاملاً رئيسياً في تحسين الإنتاجية وتعزيز التنافسية الاقتصادية¹.

3. مؤشر التجارة الإلكترونية والدفع الرقمي

- يُستخدم لقياس حجم المعاملات التجارية التي تتم عبر الإنترنت، بالإضافة إلى مدى انتشار أنظمة الدفع الإلكتروني مثل المحافظ الرقمية والخدمات المصرفية الإلكترونية.
- يتم تقييمه بناءً على نسبة المبيعات عبر الإنترنت، عدد مستخدمي أنظمة الدفع الإلكتروني، وإجمالي حجم المعاملات الرقمية.
- يعكس هذا المؤشر مدى تطور بيئة الأعمال الرقمية وقدرة المستهلكين على التفاعل مع السوق الإلكتروني².

4. مؤشر الابتكار وريادة الأعمال الرقمية

- يقيس مدى انتشار الشركات الناشئة الرقمية وعدد براءات الاختراع في التقنيات المتقدمة.
- يشمل نسبة الاستثمارات في الشركات التقنية الناشئة وعدد حاضنات ومسرعات الأعمال المتخصصة في الاقتصاد الرقمي.
- يُعد الابتكار عنصراً أساسياً في تعزيز استدامة الاقتصاد الرقمي وقدرته على النمو³.

5. مؤشر المهارات الرقمية والقوى العاملة المتخصصة

- يحدد مدى توافر المهارات الرقمية في سوق العمل، مثل البرمجة، تحليل البيانات، وإدارة الأمن السيبراني.
- يتم قياسه بناءً على عدد الخريجين في التخصصات التقنية، نسبة العاملين في المهن الرقمية، ومدى توفر برامج تدريب متخصصة في المجال الرقمي.
- يُعتبر هذا المؤشر ضرورياً لضمان توافر الكفاءات البشرية اللازمة لدعم التحول الرقمي في مختلف القطاعات⁴.

¹ - World Bank, loc.cit.

² - Bukht, R., & Heeks, R. (2018), *Defining, Conceptualising and Measuring the Digital Economy*, Development Informatics Working Paper No. 68, University of Manchester, p. 43.

³ -OECD, loc.cit.

⁴-World Bank, loc.cit.

6. مؤشر الأمان السيبراني وحماية البيانات

- يقيس قدرة الدولة أو المؤسسة على حماية البيانات الرقمية وتأمين الأنظمة ضد الهجمات السيبرانية.
- يعتمد على عدد الحوادث الأمنية السيبرانية المسجلة، مدى تطبيق السياسات الأمنية، ومدى التزام الشركات بمعايير حماية البيانات.
- تُعد الحماية السيبرانية أساسية لضمان الثقة في الاقتصاد الرقمي واستمرارية عملياته¹.

الجدول 1.2: جدول يوضح المؤشرات المعتمدة لقياس الاقتصاد الرقمي

المؤشر	المكون الرئيسي	الهدف من القياس
مؤشر البنية التحتية الرقمية	شبكات الاتصالات، الإنترنت عالي السرعة	تقييم جاهزية البيئة الرقمية
مؤشر التجارة الإلكترونية والدفع الرقمي	حجم المعاملات الإلكترونية	قياس تطور السوق الرقمية
مؤشر ريادة الأعمال الرقمية	عدد الشركات الناشئة الرقمية	تقييم الابتكار والتحول الرقمي
مؤشر الأمان السيبراني	حماية البيانات والمعاملات الإلكترونية	قياس استدامة البيئة الرقمية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الأدبيات الحديثة

المطلب الثاني: أهمية الاقتصاد الرقمي في الاقتصاد

1. تحفيز النمو الاقتصادي

يساهم الاقتصاد الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية والكفاءة في مختلف القطاعات فالاعتماد على التكنولوجيا الرقمية يقلل التكاليف التشغيلية ويزيد من سرعة العمليات، مما يؤدي إلى تحسين أداء الشركات والمؤسسات، كما يعزز من دور الشركات الناشئة ويسهل دخولها إلى الأسواق العالمية، مما يدعم تنويع مصادر الدخل وتحقيق نمو اقتصادي مستدام².

¹- Bukht, R., & Heeks, R., loc.cit.

²- جبر، م. أ.، بغدادي، م. ر. أ.، (2021)، انتشار الحواسيب اللوحية والهواتف الذكية وتطبيقاتها في مؤسسات التعليم العالي: دراسة استطلاعية، ص. 75.

2. تعزيز فرص العمل والتحول في سوق العمل

يوفر الاقتصاد الرقمي فرص عمل جديدة في مجالات مثل البرمجة، تحليل البيانات، والأمن السيبراني، في حين أنه يساهم أيضاً في تغيير طبيعة الوظائف التقليدية، يفرض هذا التحول ضرورة تطوير مهارات جديدة لدى القوى العاملة، مما يتطلب إعادة هيكلة نظم التعليم والتدريب المهني لتتماشى مع احتياجات السوق الرقمي¹.

3. تحسين الخدمات العامة وتعزيز الشمول المالي

يساهم الاقتصاد الرقمي في تسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية والتعليمية والصحية عبر الإنترنت، مما يعزز من كفاءة تقديم هذه الخدمات ويجعلها متاحة لعدد أكبر من المواطنين، كما يعمل على دعم الشمول المالي من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية، مما يمكن الأفراد من إجراء المعاملات المالية بسهولة أكبر، خاصة في المناطق النائية².

4. دعم الابتكار وتعزيز التنافسية

يحفز الاقتصاد الرقمي الابتكار من خلال توفير بيئة مرنة للشركات لتطوير منتجات وخدمات جديدة. التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء تدعم عمليات البحث والتطوير، مما يساعد الشركات على تحسين تنافسيتها في الأسواق المحلية والدولية³.

5. تعزيز التجارة الإلكترونية ودعم الاقتصاد العالمي

أدى التحول الرقمي إلى تطور التجارة الإلكترونية، حيث أصبح بإمكان المستهلكين والشركات التعامل عبر الإنترنت بسهولة، توفر هذه البيئة الرقمية فرصاً جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدخول الأسواق العالمية، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد العالمي وتحقيق تكامل اقتصادي بين الدول⁴.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي - المفاهيم والمركبات

يُعد الاستثمار الأجنبي من العوامل الرئيسية التي تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة، حيث يوفر تدفقات مالية جديدة، يساهم في نقل التكنولوجيا، ويعزز القدرة الإنتاجية للدول المضيفة مع تزايد العولمة الاقتصادية، أصبح الاستثمار الأجنبي جزءاً أساسياً من استراتيجيات التنمية التي تعتمد عليها الدول لتعزيز تنافسيتها في الأسواق العالمية ويمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي إلى نوعين رئيسيين: الاستثمار الأجنبي

¹ - النعيمي، ف. ج. أ.، (2020)، مقدمة في علم الاجتماع المعاصر، ص. 112.

² - جبر، م. أ. أ.، بغدادي، م. ر. أ.، مرجع سابق، ص. 83.

³ - النعيمي، ف. ج. أ.، مرجع سابق، ص. 126.

⁴ - جبر، م. أ. أ.، بغدادي، م. ر. أ.، مرجع سابق، ص. 91.

المباشر (FDI) الذي يشمل إنشاء أو توسعة مشاريع تجارية في الخارج، والاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يتم من خلال شراء الأسهم والسندات في الأسواق المالية الدولية¹.

يستند نجاح الاستثمارات الأجنبية إلى مجموعة من المرتكزات التي تشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي، توفر بيئة تشريعية واضحة تحمي حقوق المستثمرين، وتوافر البنية التحتية الحديثة التي تسهل العمليات التجارية كما تلعب السياسات الحكومية دورًا محوريًا في جذب الاستثمارات من خلال تقديم حوافز مثل الإعفاءات الضريبية وتسهيل الإجراءات الإدارية في ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، أصبح الاستثمار الأجنبي عنصرًا أساسيًا في دعم الابتكار وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول، مما يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية أكثر استدامة وشمولية².

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

1. التعريف اللغوي

الاستثمار في اللغة العربية يعني الإنماء وزيادة المال، وهو مشتق من "ثمر" أي جنى الثمار، بينما تعني كلمة "أجنبي" كل ما هو غير محلي أما "مباشر" فيعني دون وسيط أو تدخل طرف ثالث. وبالتالي، فإن مصطلح "الاستثمار الأجنبي المباشر" يعبر عن عملية استثمار يقوم بها طرف خارجي مباشرة في دولة أخرى بغرض تحقيق عوائد اقتصادية طويلة الأجل.

2. التعريف الاصطلاحي

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بأنه "عملية استثمار شركة أو كيان أجنبي في أصول أو أعمال تجارية داخل دولة أخرى، بحيث يكون للمستثمر تأثير إداري مباشر على المشروع المستهدف"، يتميز هذا النوع من الاستثمار بالاستدامة والقدرة على نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية إلى الدولة المضيفة³.

3. التعريف الإجرائي

من الناحية الإجرائية، يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "تدفقات رأس المال الدولي التي تُستخدم في إنشاء شركات جديدة، أو توسيع استثمارات قائمة، أو الاستحواذ على أصول في دولة أجنبية، مع

¹- Mayrhofer, Ulrike, **Values in Contemporary International Business**, Edward Elgar Publishing, 2025, p. 280.

²- Ahmed, S., Chandio, N. A., & Mehmoob, Q., **An Analytical Study of China's Economic Rise and its Role in BRICS**, 2024, p. 112.

³- Izha, M., & Glasenko, O, (2024), *Modern Directions of Regional Investment Policy in the Coordinates of the Macroeconomic Stabilization System*, p. 240.

امتلاك المستثمر الأجنبي حصة مسيطرة على القرار الإداري"، هذا التعريف يركز على العلاقة المباشرة بين المستثمر الأجنبي والمشروع داخل الدولة المضيفة¹.

4. تعريفات المؤسسات المالية والاقتصادية

أ. تعريف صندوق النقد الدولي (IMF)

يعرف صندوق النقد الدولي (IMF) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "تدفقات رأس المال العابر للحدود الذي يُستخدم في إقامة مشاريع جديدة أو الاستحواذ على شركات قائمة، حيث يمتلك المستثمر الأجنبي نسبة لا تقل عن 10٪ من حقوق التصويت في الشركة المستهدفة"².

ب. تعريف منظمة التجارة العالمية (WTO)

تعتبر منظمة التجارة العالمية أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو "تملك كيان أجنبي لأصول في دولة مضيفة بهدف تحقيق منفعة اقتصادية مستدامة، بما يشمل نقل التكنولوجيا، تحسين كفاءة الإنتاج، وتعزيز التنافسية العالمية"³.

ج. تعريف البنك الدولي (World Bank)

يعرف البنك الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "إحدى الأدوات المالية التي تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتعزيز فرص العمل ونقل المعرفة إلى الدولة المضيفة"⁴.

5. تعريفات الباحثين والمفكرين

أ. تعريف ستيفن هايمان (Stephen Hymer)

يعتبر ستيفن هايمان (1934-1974)، أحد أوائل الباحثين في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد عرفه بأنه "عملية اقتصادية تهدف إلى إنشاء كيان جديد أو السيطرة على كيان قائم في دولة أجنبية من قبل مستثمر غير مقيم، وذلك بهدف تحقيق فوائد اقتصادية استراتيجية"⁵.

¹- Ahmed, S., Chandio, N. A., & Mehmoob, Q. (2024), *An Analytical Study of China's Economic Rise and its Role in BRICS*, p 112.

²- Mayrhofer, U. (2025), *Values in Contemporary International Business*, p280.

³- Srisuphaolarn, P. (2025), *Ethics, Business and Globalization*, p 90.

⁴- Babajić, A., & Baraković-Nurikić, M, (2024), *The Role of (Economic) Institutions in Attracting Foreign Direct Investment*, p 45.

⁵- Gresik, T. A., & Wilson, J. D, (2024), *Handbook on the Economics of Tax Havens*, p 120.

ب. تعريف جون دانيغ (John Dunning)

جون دانيغ (1927-2009)، وهو عالم اقتصاد بريطاني، عرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "ظاهرة اقتصادية تفسر كيفية قيام الشركات المتعددة الجنسيات بتوسيع عملياتها عبر الحدود الدولية من خلال إنشاء أو تملك مشاريع إنتاجية طويلة الأمد في الخارج"¹.

ثانياً: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

1. تعزيز النمو الاقتصادي

يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، حيث يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من خلال توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية، كما يؤدي إلى تحسين البنية التحتية وتعزيز الإنتاجية، مما يساهم في تحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد².

2. نقل التكنولوجيا والمعرفة

يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات الإدارية من الدول المتقدمة إلى الدول المضيفة، يُعزز هذا الانتقال من تطوير القدرات المحلية وتحسين جودة المنتجات والخدمات، مما يرفع من مستوى التنافسية في الأسواق العالمية³.

3. خلق فرص عمل وتحسين المهارات المحلية

يؤدي تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى خلق فرص عمل جديدة، سواء بشكل مباشر من خلال المشاريع الجديدة أو بشكل غير مباشر عبر سلاسل التوريد المحلية. كما يساهم في تحسين المهارات لدى القوى العاملة المحلية من خلال التدريب ونقل الخبرات، مما يرفع من كفاءة سوق العمل⁴.

4. تحسين الميزان التجاري وزيادة الصادرات

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسين الميزان التجاري للدول المضيفة عبر تعزيز القدرات الإنتاجية للصناعات المحلية وزيادة حجم الصادرات، كما يساعد على تقليل الاعتماد على الاستيراد من خلال دعم الإنتاج المحلي للسلع والخدمات، مما يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي الكلي⁵.

¹- Ricciotti, L., & Pollice, A, (2025), Annals of Operations Research, p. 75

²- BD Theophilus, OSO Paul, OJ Bidemi (2024), External Capital Inflow and Human Development in Nigeria, Multi Research Journal, p. 15.

³- AO Alabi (2024), Globalization and Carbon Neutrality: Evidence from Nigeria, ResearchGate, p. 51.

⁴- I. Manhas (2025), The Impact of Foreign Direct Investment (FDI) Inflows on Carbon Dioxide (CO₂) Emissions in India: An Empirical Study, Saudi Journal of Economics and Finance, p. 20.

⁵- P. Srisuphaolarn (2025), Ethics, Business and Globalization, Taylor & Francis, p. 90.

5. تطوير البنية التحتية

تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تعزيز تطوير البنية التحتية للدول المضيفة، سواء من خلال بناء الطرق، محطات الطاقة، أو تحسين شبكات الاتصالات، يؤدي ذلك إلى تعزيز بيئة الأعمال وجذب مزيد من الاستثمارات، مما يساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة¹.

6. تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي

يُساهم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي للدول المستضيفة من خلال توفير مصادر تمويل مستقرة ومستدامة، مما يقلل من التقلبات الاقتصادية ويعزز الثقة في الأسواق المحلية².

7. تشجيع المنافسة وتحسين جودة المنتجات والخدمات

يدفع الاستثمار الأجنبي المباشر الشركات المحلية إلى تحسين جودة منتجاتها وخدماتها من خلال إدخال معايير جديدة في الإنتاج والإدارة، مما يؤدي إلى رفع كفاءة السوق وزيادة مستوى رضا المستهلكين³.

ثالثاً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، تطوير القطاعات الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة، تلعب الحكومات دوراً محورياً في توفير بيئة استثمارية مناسبة من خلال السياسات المشجعة لجذب المستثمرين الأجانب، مما يساهم في تحسين البنية التحتية، تنويع مصادر الدخل، وزيادة القدرة التنافسية للدول في الأسواق العالمية.

1. تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال ضخ رؤوس الأموال في القطاعات الإنتاجية المختلفة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي وتحقيق الاستقرار المالي، كما يوفر تدفقات نقدية مستدامة تدعم ميزان المدفوعات وتحمي الاقتصاد من التقلبات المالية الحادة⁴.

2. خلق فرص العمل وتحسين مستوى المهارات

يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير فرص عمل جديدة في الدول المستضيفة، سواء بشكل مباشر من خلال الشركات المستثمرة أو غير مباشر من خلال تنشيط القطاعات الداعمة، كما يساهم في تطوير

¹- U. Mayrhofer (2025), *Values in Contemporary International Business*, Edward Elgar Publishing, p. 280.

²- A. Babajić, & M. Baraković-Nurikić, loc.cit.

³- L. Ricciotti, & A., loc.cit.

⁴- شميني وردة، سالم كربوع، (2015)، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة مقارنة الجزائر، مصر والسعودية (2000-2012)، أطروحة دكتوراه، جامعة بكرة، ص. 78.

الكفاءات والمهارات المحلية من خلال التدريب ونقل الخبرات الإدارية والتقنية من الشركات الأجنبية إلى القوى العاملة المحلية¹.

3. نقل التكنولوجيا وتحديث القطاع الصناعي

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إدخال تكنولوجيات متطورة إلى الدول المستضيفة، مما يساعد على تحديث القطاع الصناعي وتعزيز كفاءة العمليات الإنتاجية، كما يؤدي إلى تطوير نظم الإدارة والابتكار، مما يمكن الشركات المحلية من تحسين إنتاجيتها ومنافستها في الأسواق العالمية².

4. تحسين الميزان التجاري وتنويع مصادر الدخل

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الصادرات من خلال إنشاء صناعات تصديرية جديدة وتحفيز الشركات المحلية على دخول الأسواق الخارجية. كما يقلل من الاعتماد على الواردات عبر تطوير قطاعات إنتاجية محلية، مما يؤدي إلى تحقيق توازن إيجابي في الميزان التجاري للدولة³.

5. تطوير البنية التحتية وتعزيز البيئة الاستثمارية

تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى تحسين جودة البنية التحتية في الدول المستضيفة، حيث تسهم الشركات المستثمرة في تمويل مشاريع البنية التحتية مثل الطرق، الموانئ، والاتصالات، كما تخلق بيئة استثمارية تنافسية تجذب المزيد من رؤوس الأموال وتوفر إطارًا مؤسسيًا أكثر استقرارًا⁴.

6. تحفيز الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية

يدفع الاستثمار الأجنبي المباشر الحكومات إلى تبني إصلاحات اقتصادية وتشريعية تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال، مثل تسهيل إجراءات الاستثمار، تحسين قوانين الضرائب، وتعزيز الشفافية المالية وتساهم هذه الإصلاحات في زيادة جاذبية الدولة للاستثمارات وتعزيز القدرة التنافسية لاقتصادها⁵.

¹ - زريقين سورية، (2018)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، ص. 102.

² - معنصر يعقوب، (2018)، تأثير الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية - دراسة حالة الجزائر 2010-2018، مجلة البحوث الاقتصادية، ص. 66.

³ - مودع إيمان، (2018)، أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1991-2014، أطروحة ماجستير، جامعة بسكرة، ص. 91.

⁴ - أ. د مفتاح صالح، أ. بوعبد الله علي، (2017)، واقع الاستثمار الأجنبي في أسواق الأوراق المالية العربية، مجلة التمويل والتنمية، ص. 55.

⁵ - بن شعيرة علي، (2019)، مساهمة الشراكة الأوروبية الجزائرية في استقطاب رأس المال الأجنبي، مجلة الدراسات الاقتصادية، ص. 123.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أحد الأدوات الاقتصادية الرئيسية التي تلجأ إليها الدول لتعزيز نموها الاقتصادي وزيادة الإنتاجية، على مر العقود، ظهرت العديد من النظريات التي تفسر أسباب وتوجهات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث حاول الاقتصاديون تحليل العوامل التي تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج بدلاً من التوسع داخل حدودها الوطنية.

1. نظرية عدم كمال السوق (Market Imperfection Theory)

قدم ستيفن هايمر (Stephen Hymer) في ستينيات القرن الماضي نظرية عدم كمال السوق، حيث أكد أن الشركات الأجنبية تلجأ إلى الاستثمار المباشر في الخارج بسبب وجود عوائق في الأسواق الدولية تمنعها من التوسع من خلال التجارة فقط، تشمل هذه العوائق التعريفات الجمركية، الحواجز التنظيمية، واختلاف تكاليف الإنتاج بين الدول لذا، فإن الشركات متعددة الجنسيات تسعى إلى التغلب على هذه العوائق من خلال تأسيس فروع مباشرة في الأسواق الأجنبية¹.

2. نظرية دورة حياة المنتج (Product Life Cycle Theory)

طور ريموند فيرنون (Raymond Vernon) في عام 1966 نظرية دورة حياة المنتج، التي تفترض أن الشركات تبدأ بإنتاج سلع جديدة في بلدانها الأصلية، ثم مع انتشار المنتج وزيادة الطلب عليه عالمياً، تسعى الشركات إلى الاستثمار المباشر في الأسواق الخارجية لتقليل تكاليف الإنتاج وتوسيع حصتها السوقية، تساعد هذه النظرية في تفسير الاستثمارات الأجنبية في الصناعات التكنولوجية والابتكارية².

3. نظرية ميزات الملكية (Ownership Advantages Theory)

تستند هذه النظرية إلى أعمال الاقتصاديين مثل جون دنينغ (John Dunning) وتشير إلى أن الشركات التي تستثمر في الخارج تمتلك ميزات تنافسية معينة تتيح لها النجاح في بيئات أجنبية، مثل التكنولوجيا المتقدمة، العلامات التجارية القوية، والقدرات الإدارية الفعالة، يفسر هذا النموذج سبب قدرة بعض الشركات على الاستثمار المباشر في الخارج بالرغم من وجود حواجز قانونية وثقافية³.

4. نظرية الموقع المميز (Location Theory)

تُعد نظرية الموقع المميز جزءاً من نموذج OLI Paradigm الذي طوره جون دنينغ، حيث تشير إلى أن الشركات تختار مواقع الاستثمار بناءً على مزايا محددة مثل توفر المواد الخام، انخفاض تكاليف العمالة، أو

¹- بن شعيرة علي، المرجع نفسه، ص. 87.

²- عبد القادر رشيد، (2020)، الاقتصاديات الحديثة والاستثمارات الدولية، دار الفكر العربي، ص. 120.

³- عمر الزهيري، (2021)، الاقتصاد الدولي والعولمة، دار النهضة، ص. 210.

القرب من الأسواق المستهدفة، تعد هذه النظرية أساسية في تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية¹.

5. نظرية التكامل الرأسي والأفقي (Vertical and Horizontal Integration Theory)

يفسر هذا النموذج كيف تقوم الشركات بتوسيع عملياتها دوليًا عبر الاستثمار المباشر ينقسم إلى:

- **التكامل الأفقي:** حيث تستثمر الشركة في بلد أجنبي لإنتاج نفس المنتجات التي تصنعها في بلدها الأصلي، وذلك للوصول إلى أسواق جديدة وتقليل التكاليف التجارية.
- **التكامل الرأسي:** حيث تستثمر الشركة في بلد أجنبي لتأمين سلاسل التوريد، مثل الاستثمار في شركات إنتاج المواد الخام أو مكونات الإنتاج لضمان الاستقرار في الإمدادات².

6. نظرية الميزان النقدي (Monetary Balance Theory)

تؤكد هذه النظرية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بالسياسات النقدية والمالية للدول المضيفة، حيث تسعى الشركات إلى الاستثمار في البلدان التي توفر استقرارًا ماليًا ونقديًا، يرتبط ذلك بالسياسات الضريبية، معدلات الفائدة، وتقلبات أسعار الصرف³.

تعكس هذه النظريات الأبعاد المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، بدءًا من دوافع الشركات للاستثمار في الخارج، وصولًا إلى تأثير العوامل الاقتصادية والمالية على تدفقات الاستثمار ومع تطور الاقتصاد العالمي، تظل هذه النظريات إطارًا تحليليًا مهمًا لفهم آليات الاستثمار الأجنبي وكيفية استقطابه لتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة.

¹- زرقين سورية، مرجع سابق، ص. 135.

²- أحمد فريد، (2017)، *النظرية الاقتصادية للاستثمار الدولي*، دار الجامعات، ص. 165.

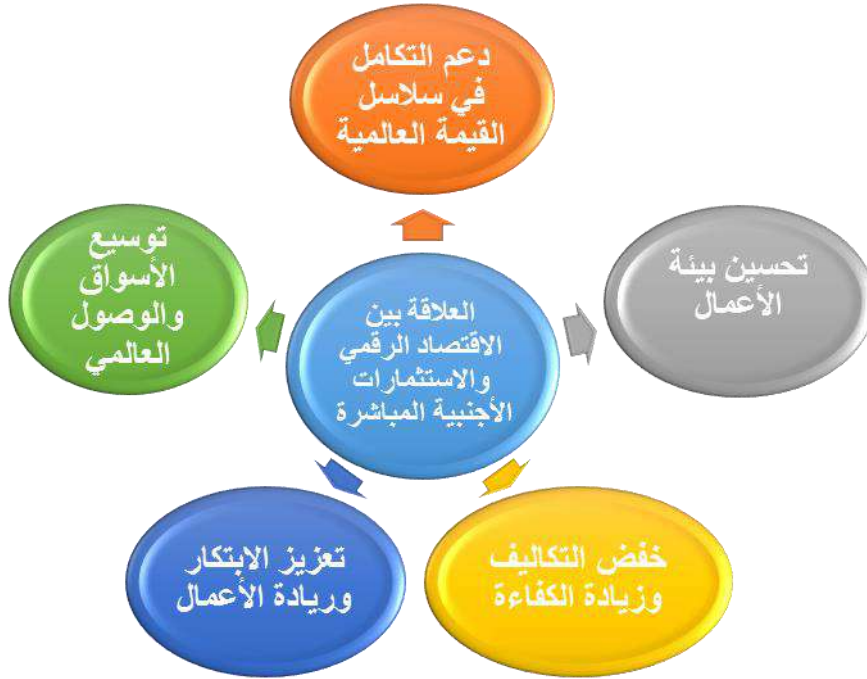
³- معنصر يعقوب، مرجع سابق، ص. 101.

الجدول 1.3: جدول يوضح أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

السياق التاريخي	رواد النظرية	الفكرة الأساسية	النظرية
ستينيات القرن العشرين	ستيفن هايمر	الشركات تستثمر بالخارج لتجاوز عوائق السوق المحلية	نظرية عدم كمال السوق
1966	ريموند فيرنون	توسع الشركات حسب مراحل تطور المنتج	نظرية دورة حياة المنتج
1981	جون دانيغ	الاستثمار قائم على ملكية الأصول، ميزات الموقع، التحويل	نموذج OLI الإطار الانتقائي

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادًا على تصنيف نظري تحليلي

الشكل رقم 1.1 : شكل يوضح العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والاستثمارات الأجنبية المباشرة



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادًا على نموذج تفسيري تحليلي

المبحث الثالث: الأدبيات السابقة حول الاقتصاد الرقمي والاستثمارات الأجنبية المباشرة

يشهد الاقتصاد العالمي تحولاً جذرياً نتيجة التطورات المتسارعة في التكنولوجيا الرقمية، والتي باتت تؤثر بشكل مباشر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فقد أصبح الاقتصاد الرقمي محركاً رئيسياً لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تسهيل العمليات التجارية، تحسين بيئة الأعمال، وتوفير فرص نمو جديدة للشركات متعددة الجنسيات وتوضح الدراسات التطبيقية الحديثة أن الدول التي تستثمر في تطوير بنيتها التحتية الرقمية وتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة تتمتع بجاذبية أكبر للمستثمرين الأجانب، نظراً لما توفره من شفافية، كفاءة، وإمكانات نمو متزايدة¹.

تناول الأدبيات التطبيقية العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد الرقمي والاستثمارات الأجنبية المباشرة من زوايا متعددة، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن الابتكار الرقمي يعزز من تدفقات الاستثمار الأجنبي عبر تحسين الإنتاجية وتسهيل العمليات التجارية عبر الحدود، بينما تؤكد دراسات أخرى على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تسريع التحول الرقمي عبر نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية إلى الدول المضيفة وتستعرض هذه الأدبيات تجارب عدد من الدول التي نجحت في استغلال الاقتصاد الرقمي لتعزيز استثماراتها الأجنبية، مما يجعلها نموذجاً يمكن الاستفادة منه في رسم السياسات الاقتصادية المستقبلية².

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة حول الاقتصاد الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشر أولاً: الدراسات العربية

1. دراسة بن شعيرة علي 2019

- أهمية الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثير الشراكة الأورو جزائرية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع التركيز على دور الاقتصاد الرقمي في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر.
- أهداف الدراسة:
- قياس تأثير التطورات الرقمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- دراسة دور الشراكة الأورو جزائرية في تعزيز التكنولوجيا والاستثمار.
- نتائج الدراسة: أوضحت الدراسة أن تطوير البنية التحتية الرقمية في الجزائر كان عاملاً مساعداً في تحسين البيئة الاستثمارية وجذب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، حيث ساهمت التحولات الرقمية في تحسين الشفافية وسهولة ممارسة الأعمال³.

1- Olajide, L. E., **Foreign Direct Investment and Macroeconomic Dynamics in Nigeria**, Journal of Economics and Allied Research, 2024.

2- Chrystella, D. F., **Maximizing the Impact of Foreign Direct Investment**, ResearchGate, 2024.

3- بن شعيرة، علي، (2019)، *مساهمة الشراكة الأورو جزائرية في استقطاب رأس المال الأجنبي*، جامعة بسكرة،

2. دراسة زرقين سورية (2018)

- أهمية الدراسة: بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة، ومدى مساهمة التكنولوجيا الرقمية في تعزيز الاستثمار السياحي.
- أهداف الدراسة:
 - تحليل تأثير التقنيات الرقمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي.
 - استكشاف العوامل التي تجعل الرقمنة أداة جذب للاستثمارات الأجنبية.
- نتائج الدراسة: أكدت الدراسة أن تبني التكنولوجيا الرقمية في قطاع السياحة أدى إلى تحسين الخدمات وزيادة تدفقات رأس المال الأجنبي، حيث أصبحت الجزائر أكثر جاذبية للاستثمارات في هذا المجال¹.

3. دراسة معنصر يعقوب (2018)

- أهمية الدراسة: تناولت الدراسة تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد الجزائري، مع التركيز على العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والاستثمارات الأجنبية.
- أهداف الدراسة:
 - تحليل دور الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا الرقمية للدول النامية.
 - دراسة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الرقمي في الجزائر.
- نتائج الدراسة: وجدت الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت أكثر نجاحًا في القطاعات التي شهدت تحولًا رقميًا، مثل الاتصالات والتكنولوجيا المالية².

ثانيًا: الدراسات الأجنبية

1. دراسة Olajide et al. (2024)

- أهمية الدراسة: هدفت إلى استكشاف العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا، ومدى تأثير الرقمنة على جذب الاستثمارات.
- أهداف الدراسة:
 - تحليل دور التقنيات الرقمية في تحسين بيئة الاستثمار في نيجيريا.
 - دراسة تأثير التحولات التكنولوجية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- نتائج الدراسة: وجدت الدراسة أن الرقمنة عززت من تدفقات الاستثمار الأجنبي من خلال تحسين البنية التحتية الرقمية وسهولة ممارسة الأعمال¹.

¹ - زرقين، سورية، (2018)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، جامعة بسكرة،

² - معنصر، يعقوب (2018)، تأثير الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية - دراسة حالة الجزائر 2010-2018، مجلة البحوث الاقتصادية.

2. دراسة (Victoria et al. 2024)

- أهمية الدراسة: تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأداء الاقتصادي في الدول النامية، مع تسليط الضوء على دور الاقتصاد الرقمي.
- أهداف الدراسة:
- تقييم تأثير الاقتصاد الرقمي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحليل عوامل نجاح الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية.
- نتائج الدراسة: أكدت الدراسة أن الرقمنة عززت القدرة التنافسية وجذبت استثمارات أجنبية جديدة، خاصة في القطاعات التكنولوجية².

3. دراسة (Chrystella et al. 2024)

- أهمية الدراسة: بحثت في الاتجاهات الحديثة في الاستثمار الأجنبي المباشر ودور الاقتصاد الرقمي في تحديد وجهات الاستثمار الجديدة.
- أهداف الدراسة:
- تحليل تأثير الابتكار الرقمي على أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تقييم دور الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا الرقمية للدول النامية.
- نتائج الدراسة: أكدت أن الاقتصاد الرقمي أصبح عاملاً أساسياً في جذب الاستثمارات، حيث تعتمد الشركات بشكل متزايد على التحول الرقمي في عملياتها الاستثمارية³.
- توضح هذه الدراسات أن العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشر تتسم بالتكامل، حيث يساهم التحول الرقمي في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات، بينما يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في تسريع عملية الرقمنة وتحقيق التنمية المستدامة.

¹- Olajide, L. E. (2024), *Foreign Direct Investment and Macroeconomic Dynamics in Nigeria*, Journal of Economics and Allied Research,

²- Victoria, N. C. (2024). Cost Implication of Oil Spillage and Gas Flaring by Oil Companies in Nigeria, ResearchGate,

³- Chrystella, D. F. (2024). Maximizing the Impact of Foreign Direct Investment, ResearchGate,

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية - حالة الاتحاد الأوروبي (2005-2023)

1. مناقشة الدراسات السابقة

أظهرت الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الاتجاهات والتفسيرات التي تختلف وفقًا للسياق الاقتصادي والسياسي للدول محل الدراسة. بشكل عام، ركزت هذه الدراسات على ثلاثة محاور رئيسية :

أ. أثر الرقمنة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

أكدت معظم الدراسات أن التحول الرقمي يلعب دورًا حيويًا في تحسين بيئة الأعمال، حيث يسهل العمليات التجارية، يزيد من الشفافية، ويقلل من تكاليف المعاملات على سبيل المثال، وجدت دراسة Olajide et al (2024) ، أن الاستثمار في البنية التحتية الرقمية في نيجيريا عزز من قدرة البلاد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ب. دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تسريع الرقمنة

بينما ركزت بعض الدراسات على تأثير الرقمنة على الاستثمار، فإن دراسات أخرى، مثل معنصر يعقوب (2018)، وجدت أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تسهم أيضًا في تسريع التحول الرقمي من خلال نقل التكنولوجيا وتوفير التمويل اللازم لتطوير البنية التحتية الرقمية .

ت. التباينات الإقليمية في العلاقة بين الاستثمار الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشر

بعض الدراسات، مثل دراسة بن شعيرة علي (2019) ، أكدت أن الأثر الإيجابي للاستثمار الرقمي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على السياق المحلي، حيث تحتاج الدول النامية إلى سياسات حكومية داعمة للاستفادة من هذه العلاقة .

2. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تركز الدراسة الحالية على حالة الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2023، وهو ما يجعلها متميزة عن الدراسات السابقة من عدة نواحٍ :

أ. التركيز على اقتصاد متقدم ومتجانس

على عكس العديد من الدراسات السابقة التي ركزت على الدول النامية أو الأسواق الناشئة، فإن الدراسة الحالية تركز على الاتحاد الأوروبي، وهو اقتصاد متطور يضم دولًا ذات مستويات عالية من الرقمنة والاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يوفر فرصة لدراسة تأثيرات أكثر تعقيدًا، مثل كيفية استخدام الاتحاد الأوروبي للرقمنة كأداة لتعزيز القدرة التنافسية وجذب الاستثمارات .

ب. تحليل فترة زمنية طويلة (2005-2023)

معظم الدراسات السابقة تناولت فترات زمنية أقصر، غالبًا بين 5 إلى 10 سنوات، بينما تمتد الدراسة الحالية على مدى 18 عامًا، مما يسمح برصد التحولات طويلة الأجل في العلاقة بين الرقمنة والاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الاتحاد الأوروبي .

ت. تقييم سياسات الاتحاد الأوروبي في دعم الرقمنة والاستثمار

يتميز الاتحاد الأوروبي بكونه كتلة اقتصادية ذات سياسات موحدة نسبيًا، مما يتيح تحليل تأثير المبادرات والسياسات الرقمية، مثل استراتيجية السوق الرقمية الموحدة (Digital Single Market Strategy) ، التي أطلقتها المفوضية الأوروبية لتعزيز الاقتصاد الرقمي داخل الاتحاد الأوروبي .

ث. مقارنة بين دول الاتحاد الأوروبي

على الرغم من وجود سياسات موحدة، فإن تأثير الاقتصاد الرقمي على جذب الاستثمارات الأجنبية يختلف بين دول الاتحاد الأوروبي، حيث أن بعض الدول مثل ألمانيا وفرنسا كانت أكثر نجاحًا في استقطاب الاستثمارات الرقمية مقارنة بدول أخرى مثل البرتغال واليونان. تسلط الدراسة الحالية الضوء على هذه الفوارق وتفسر أسبابها .

ج. دراسة دور الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد الرقمي العالمي

بينما ركزت العديد من الدراسات السابقة على تأثير الرقمنة والاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى المحلي أو الإقليمي، فإن الدراسة الحالية تبحث في كيف ساهمت الرقمنة في تعزيز مكانة الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي، سواء من خلال جذب الاستثمارات من خارج أوروبا أو تعزيز الاستثمار البيئي داخل الدول الأعضاء .

على الرغم من أن الدراسات السابقة قدمت رؤى قيمة حول العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها غالبًا ما ركزت على الاقتصادات النامية أو فترات زمنية قصيرة ما يميز الدراسة الحالية هو تركيزها على حالة الاتحاد الأوروبي بين 2005-2023، مما يسمح بتحليل أكثر تفصيلاً حول كيفية تأثير الرقمنة على الاستثمارات الأجنبية في سياق اقتصادي متطور ومستقر، بالإضافة إلى ذلك، توفر الدراسة مقارنة بين دول الاتحاد الأوروبي وتقييمًا لدور السياسات الرقمية الأوروبية في تعزيز القدرة التنافسية العالمية للمنطقة.

3. أوجه الشبه والاختلاف الدراسات السابقة والدراسة الحالية

يوضح الجدول التالي أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشر، والدراسة الحالية التي تركز على حالة الاتحاد الأوروبي بين 2005-2023.

الجدول 1.4: جدول مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

أوجه الشبه وأوجه الاختلاف	المعيار	الدراسة الحالية حالة الاتحاد الأوروبي 2005-2023	اسم ولقب الباحث	نوع الدراسة
التشابه: التركيز على العلاقة بين الرقمنة والاستثمار الأجنبي. الاختلاف: هذه الدراسة ركزت على الجزائر، بينما الحالية على الاتحاد الأوروبي.	المجال الجغرافي	تركز على الاتحاد الأوروبي	بن شعيرة علي (2019)	عربية
التشابه: كلا الدراستين تدرسان أثر الرقمنة. الاختلاف: زرقين ركزت على السياحة فقط، بينما الحالية تشمل كل القطاعات.	القطاع المستهدف	تحليل قطاعي عام	زرقين سورية (2018)	عربية
التشابه: تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات والتحول الرقمي. الاختلاف: منهج الدراسة الحالية أكثر شمولية وموسع زمنياً.	المنهجية	تعتمد تحليل كمي وزمني (2005-2023)	معنصر يعقوب (2018)	عربية
التشابه: العلاقة الإيجابية بين الرقمنة وتدفقات الاستثمار. الاختلاف: دراسة Olajide تركز على دولة نامية (نيجيريا).	تطور البنية الرقمية	تركز على الاتحاد الأوروبي كحالة متقدمة رقمياً	Olajide et al. (2024)	أجنبية
التشابه: التركيز على الاقتصاد الرقمي كعامل جذب. الاختلاف: الدراسة الحالية تأخذ فترة أطول وتحليلاً أعمق.	المستوى الاقتصادي للدول	تتناول العلاقة في سياق أوروبا المتقدمة	Victoria et al. (2024)	أجنبية
التشابه: كلا الدراستين تعتبر الابتكار الرقمي محركاً رئيسياً. الاختلاف: الحالية تطبق التحليل على إطار جغرافي وزمني محدد بوضوح.	دور التكنولوجيا	تركز على التحول الرقمي كعامل استراتيجي	Chrystella et al. (2024)	أجنبية

المعيار	الدراسات السابقة (عربية وأجنبية)	الدراسة الحالية حالة الاتحاد الأوروبي (2005-2023)
المجال الجغرافي	ركزت معظم الدراسات على الدول النامية مثل (الجزائر، نيجيريا، الصين، وبعض الدول العربية).	تركز على دول الاتحاد الأوروبي، التي تتمتع بمستوى متقدم من الرقمنة والاستثمار الأجنبي المباشر.
الفترة الزمنية	تتراوح بين 5 إلى 15 سنة، مما يعطي لمحة عن تأثير الرقمنة والاستثمارات الأجنبية خلال فترات قصيرة إلى متوسطة.	تمتد الدراسة على 18 عامًا (2005-2023)، مما يتيح تحليل الاتجاهات طويلة الأجل وتأثير التغيرات التكنولوجية والسياسات الاقتصادية.
أهداف الدراسة	تحليل أثر الاقتصاد الرقمي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، قياس دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا، دراسة محددات الاستثمار الرقمي وتأثيره على النمو الاقتصادي.	تقييم دور الاتحاد الأوروبي في تعزيز الرقمنة وجذب الاستثمارات الأجنبية، تحليل السياسات الرقمية الأوروبية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار، دراسة الفروقات بين دول الاتحاد الأوروبي في جذب الاستثمارات الرقمية.
التوجه النظري	تعتمد على نظريات الاستثمار التقليدية، مثل نظرية دورة حياة المنتج، نظرية عدم كمال السوق، ونظرية ميزات الملكية.	تعتمد على نظريات حديثة، مثل تأثير السوق الرقمي الموحد، الاستثمارات الرقمية في سياق العولمة، ودور الاتحاد الأوروبي كمركز استثماري رقمي عالمي.
المتغيرات المدروسة	التركيز على متغيرين فقط: الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد الرقمي، مع تداخل محدود لعوامل أخرى.	تشمل عدة متغيرات: تأثير سياسات الاتحاد الأوروبي، البنية التحتية الرقمية، والاستثمارات البينية بين دول الاتحاد.
مصادر البيانات	تعتمد بشكل أساسي على دراسات حالة فردية لكل دولة، مع بيانات ثانوية من المنظمات الاقتصادية.	تعتمد على مصادر رسمية، مثل المفوضية الأوروبية، البنك المركزي الأوروبي، وتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، مما يوفر تحليلًا أكثر شمولًا ودقة.
نتائج الدراسات	الاقتصاد الرقمي يعزز بيئة الاستثمار لكنه يحتاج إلى دعم حكومي أقوى، الدول النامية التي تستثمر في الرقمنة تحقق مكاسب أكبر في جذب الاستثمارات الأجنبية.	الاتحاد الأوروبي يستخدم الاقتصاد الرقمي كأداة لتعزيز تنافسيته العالمية، بعض دول الاتحاد أكثر نجاحًا في استغلال الرقمنة للاستثمار، مثل ألمانيا وفرنسا مقارنة باليونان والبرتغال.

المصدر: من إعداد الطلبة وفقًا لمعايير المقارنة المنهجية

يتضح من الجدول أن الدراسة الحالية أكثر شمولًا وطولية الأمد، حيث تركز على اتحاد اقتصادي متقدم (الاتحاد الأوروبي) بدلاً من الاقتصادات النامية، كما تتميز بتقييم السياسات الرقمية الأوروبية وتأثيرها على الاستثمارات الأجنبية، بينما كانت الدراسات السابقة تركز بشكل أساسي على تأثير التكنولوجيا والاستثمار دون تحليل عميق للإطار التنظيمي والسياسي الذي يؤثر في هذه العلاقة.

خلاصة الفصل الأول:

يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري شامل حول العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعكس التحول الرقمي المتسارع تأثيراً كبيراً على الاقتصاد العالمي، مما جعل الرقمنة عاملاً أساسياً في جذب الاستثمارات الأجنبية، تم تناول مفاهيم الاقتصاد الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استعراض أبرز التعريفات المقدمة من المؤسسات المالية والاقتصادية، مع التركيز على المؤشرات التي تقيس مدى تطور الاقتصاد الرقمي ودوره في تحسين بيئة الاستثمار.

تناول المبحث الأول مفاهيم الاقتصاد الرقمي ومرتكزاته، حيث تم توضيح أن الاقتصاد الرقمي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية كما تم تسليط الضوء على أهداف الاقتصاد الرقمي التي تشمل تعزيز النمو الاقتصادي، دعم الابتكار، تحسين جودة الحياة، وخلق فرص عمل جديدة بالإضافة إلى ذلك، تم استعراض المؤشرات الأساسية التي يتم من خلالها قياس مدى تطور الاقتصاد الرقمي، مثل مؤشرات البنية التحتية الرقمية، التجارة الإلكترونية، وريادة الأعمال الرقمية. أما المبحث الثاني، فقد تناول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومرتكزاته، حيث تم استعراض التعريفات المختلفة لهذا النوع من الاستثمار، إضافةً إلى أبرز النظريات الاقتصادية التي تفسر توجهات الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج كما تم توضيح أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر التي تشمل تعزيز النمو الاقتصادي، نقل التكنولوجيا، تحسين الميزان التجاري، ودعم الاستقرار المالي للدول المضيفة.

في المبحث الثالث، تم تقديم عرض للأدبيات التطبيقية حول العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أظهرت الدراسات أن الدول التي تستثمر في الرقمنة تحقق جذباً أكبر للاستثمارات الأجنبية، وذلك بسبب تحسين بيئة الأعمال، تسهيل العمليات التجارية، وتقليل التكاليف التشغيلية. كما تمت مناقشة الدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية التي تركز على حالة الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2023، مما يعكس اختلاف السياقات الاقتصادية وأثر السياسات الرقمية في جذب الاستثمارات الأجنبية.

النتائج الجزئية للفصل الأول

- الاقتصاد الرقمي أصبح عنصرًا أساسيًا في النمو الاقتصادي العالمي، حيث تعتمد معظم الدول المتقدمة على الرقمنة في تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية.
- تساهم الرقمنة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين بيئة الأعمال، تقليل التكاليف التشغيلية، وتعزيز الشفافية.
- تظهر اختلافات كبيرة بين الدول في الاستفادة من الاقتصاد الرقمي، حيث تحتاج الدول النامية إلى استراتيجيات متقدمة لتطوير بنيتها الرقمية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في تسريع التحول الرقمي من خلال نقل التكنولوجيا، تحسين الكفاءات، وتمويل مشاريع البنية التحتية الرقمية.
- الاتحاد الأوروبي يمثل نموذجًا متقدمًا في التكامل بين الرقمنة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عززت السياسات الرقمية الموحدة من القدرة التنافسية لدوله في الأسواق العالمية.

الفصل الثاني

الاقتصاد الرقمي والاستثمار الاجنبي

المباشرة حالة الاتحاد الاوروبي

2005-2023

الفصل الثاني

تمهيد

شهد التكامل الاقتصادي الأوروبي تطورًا ملحوظًا على مدار العقود الماضية، حيث انتقل من مجرد تعاون اقتصادي محدود إلى اتحاد اقتصادي ونقدي شامل وقد ساهم هذا التكامل في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، إضافة إلى ترسيخ الاستقرار النقدي عبر تبني سياسات اقتصادية موحدة ومع ذلك، فقد واجه الاتحاد الأوروبي العديد من التحديات التي أثرت على مسيرته، مثل الأزمات المالية، والتفاوت الاقتصادي بين الدول، وتأثير العوامل السياسية مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكسيت)¹. يُعتبر الأداء الاقتصادي للاتحاد الأوروبي انعكاسًا لمجموعة من العوامل المؤثرة، بما في ذلك السياسات المالية والنقدية، ومستويات التوظيف، والتجارة الخارجية وقد أظهر الاقتصاد الأوروبي مرونة في التعامل مع الأزمات، مثل الأزمة المالية العالمية 2008 وجائحة كوفيد-19، إلا أن بعض التحديات لا تزال قائمة، مثل ارتفاع معدلات الدين العام لبعض الدول، وعدم تكافؤ فرص النمو الاقتصادي بين الدول الأعضاء، مما يفرض الحاجة إلى تبني استراتيجيات أكثر تكاملًا لتعزيز الاستقرار المالي².

وفي ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة، أصبح الاقتصاد الرقمي ركيزة أساسية في تعزيز القدرة التنافسية للاتحاد الأوروبي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد أدى تبني التقنيات الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي والتجارة الإلكترونية، إلى تحسين بيئة الأعمال وخلق فرص جديدة للاستثمار، إلا أن التحديات المرتبطة بالأمن السيبراني، والفجوة الرقمية بين الدول الأعضاء، لا تزال تمثل عوائق أمام تحقيق تكامل رقمي شامل³. وبناءً على ما سبق، يتناول هذا الفصل دراسة التكامل الاقتصادي الأوروبي من خلال ثلاثة مباحث رئيسية، هي :

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي الأوروبي – نظرة عامة،

المبحث الثاني: الأداء الاقتصادي للاتحاد الأوروبي – مؤشرات اقتصادية عامة،

المبحث الثالث : دور الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دول الاتحاد الأوروبي-2023
2005

¹ - جميلة خويدي، الاتحاد الأوروبي بين الشروط التقليدية والحديثة للتكامل في ظل الأزمة المالية العالمية: أزمة اليونان نموذجًا، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2023، ص 65.

² - عبد الجليل هداجي، تحديات الاتحاد الأوروبي غداة الأزمة المالية – دراسة حالة اليونان، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 64، 2014، ص 64.

³ - Magoutas, A. I., Skandalis, D., & Chountalas, P. T., **Digital Progression and Economic Growth in the EU, Economies**, 2024, p. 15.

المبحث الاول: التكامل الاقتصادي الأوروبي - نظرة عامة

يعد التكامل الاقتصادي الأوروبي أحد أبرز المشاريع الاقتصادية والسياسية التي شهدتها العالم خلال العقود الأخيرة، حيث تطور من اتفاقيات تجارية محدودة إلى اتحاد اقتصادي ونقدي متكامل، يهدف التكامل الأوروبي إلى تحقيق مزايا اقتصادية مشتركة، مثل زيادة معدلات النمو، وتعزيز التبادل التجاري، وتحقيق استقرار نقدي ومالي، إضافة إلى تعزيز مكانة أوروبا على الساحة الدولية¹.

شهد التكامل الاقتصادي الأوروبي مراحل متعددة، بدأت من تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951، مروراً بمعاهدة روما عام 1957 التي أرست أسس السوق المشتركة، وصولاً إلى الاتحاد الأوروبي واتفاقية ماستريخت عام 1992، التي أرست قواعد الوحدة الاقتصادية والنقدية، وأدت إلى إنشاء اليورو كعملة موحدة وبالرغم من النجاحات التي تحققت، يواجه الاتحاد تحديات مثل الأزمات المالية، والاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، فضلاً عن التأثيرات السياسية لقرارات الانسحاب كما في حالة "بريكسيت"².

المطلب الأول: مراحل تطور التكامل الاقتصادي الأوروبي

الفرع الأول: بدايات التكامل - من الجماعة الأوروبية إلى السوق المشتركة

1. خلفية تاريخية للتكامل الاقتصادي الأوروبي

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أدركت الدول الأوروبية ضرورة تجنب الصراعات عبر تعزيز التعاون الاقتصادي، كانت الفكرة الأساسية تتمثل في تحقيق تكامل اقتصادي تدريجي يؤدي إلى السلام والازدهار المشترك. ومن هنا، جاءت أولى المبادرات التي هدفت إلى إنشاء كيان اقتصادي موحد يتجاوز النزاعات القومية ويحقق التنمية المستدامة³.

2. إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC) عام 1951

كانت الخطوة الأولى نحو التكامل الفعلي تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب من خلال معاهدة باريس، وشاركت فيها ست دول: فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، ودول البلوكس (بلجيكا، هولندا، ولوكسمبورغ)، تمثلت أهمية هذه الجماعة في وضع صناعة الفحم والصلب تحت إشراف هيئة مشتركة، وهو ما اعتُبر خطوة غير مسبوقة نحو الاتحاد الاقتصادي⁴.

¹ - حسين، أحمد قاسم، "الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص 20

² - Comerford, D. & Rodríguez Mora, J. V., *The Gains from Economic Integration, Economic Policy*, Vol. 34, No. 98, 2019, p. 201

³ - عفان، منال، "رؤية مقترحة لتطوير استخدام سلاسل القيمة العالمية في تفسير أنماط التجارة الدولية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2023، ص. 15

⁴ - أبو جامع، نسيم حسن، "أثر السياسات الاقتصادية على معدل التضخم خلال الفترة (1973-2017) دراسة حالة المملكة المتحدة"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2020، ص. 32

3. دوافع إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب
لم يكن تأسيس هذه الجماعة مجرد مشروع اقتصادي، بل كان يهدف أيضاً إلى تقليل احتمالات اندلاع الحروب عبر ربط الاقتصادات الأوروبية بشكل وثيق، كما ساهم في تقليل هيمنة الدول الكبرى على المواد الخام اللازمة للصناعات العسكرية، مما عزز الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية¹.
4. معاهدة روما 1957 وبداية السوق المشتركة
بعد نجاح تجربة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، جاءت معاهدة روما عام 1957 لتوسع نطاق التكامل الاقتصادي من خلال تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (EURATOM). وهدفت المعاهدة إلى إنشاء سوق مشتركة بين الدول الأعضاء عبر إزالة الحواجز الجمركية تدريجياً وتحقيق حرية تنقل البضائع والأفراد².
5. أهداف السوق المشتركة
هدفت السوق المشتركة إلى تعزيز التنافسية الاقتصادية، وزيادة معدلات النمو، وتوفير فرص العمل، وتحقيق التنمية المستدامة، كما ساهمت في زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من خلال إزالة القيود الجمركية وإقرار سياسات تجارية موحدة³.
6. الآليات الرئيسية للسوق المشتركة
تضمنت آليات السوق المشتركة توحيد التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء، وإقرار سياسة زراعية مشتركة، والسماح بحرية تنقل العمالة ورأس المال والخدمات وقد شكل هذا الأساس لتطوير الاتحاد الأوروبي لاحقاً⁴.
7. تأثير السوق المشتركة على الاقتصادات الأوروبية
منذ تأسيس السوق المشتركة، شهدت أوروبا تطوراً ملحوظاً في الإنتاج الصناعي والتجاري، حيث ارتفعت معدلات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، مما أدى إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتقليل معدلات البطالة في بعض الدول الأوروبية⁵.

1- حسين، أحمد قاسم، "الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص. 20

2- الوندائي، مؤيد، "الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص. 47

3- عفان، مرجع سابق، ص. 21

4- أبو جامع، مرجع سابق، ص. 38

5- حسين، مرجع سابق، ص. 28

8. التحديات التي واجهتها السوق المشتركة
- على الرغم من نجاح السوق المشتركة، واجهت بعض التحديات، مثل الاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، حيث كانت بعض الدول أكثر تقدماً من غيرها، كما ظهرت خلافات حول السياسات الزراعية الموحدة ومدى تأثيرها على الاقتصادات المحلية.¹
9. دور السوق المشتركة في تمهيد الطريق للوحدة الأوروبية
- شكلت السوق المشتركة الأساس الذي أدى لاحقاً إلى توقيع معاهدة ماستريخت عام 1992، التي أرست قواعد الاتحاد الاقتصادي والنقدي. كانت هذه التجربة ضرورية لإثبات قدرة الدول الأوروبية على العمل المشترك اقتصادياً، مما شجع على خطوات تكامل أعمق لاحقاً.²
10. الدروس المستفادة من مرحلة التكامل الأولى
- من أهم الدروس المستفادة من تجربة السوق المشتركة أن التعاون الاقتصادي يمكن أن يسهم في تعزيز السلام والاستقرار، كما أظهرت التجربة أن نجاح التكامل يتطلب توافقاً سياسياً واستراتيجيات اقتصادية منسقة بين الدول الأعضاء.³
11. دور ألمانيا وفرنسا في قيادة التكامل الاقتصادي
- لعبت ألمانيا وفرنسا دوراً حاسماً في دعم السوق المشتركة، حيث تبنتا سياسات اقتصادية مرنة شجعت على تبني المزيد من الإصلاحات التي عززت التعاون الأوروبي وقد أدى هذا التعاون إلى دعم الاستقرار المالي في أوروبا.⁴
12. السوق المشتركة كخطوة أولى نحو الاتحاد الأوروبي
- يُنظر إلى السوق المشتركة باعتبارها اللبنة الأساسية التي أدت إلى تشكيل الاتحاد الأوروبي فيما بعد، فقد وفرت تجربة ناجحة أثبتت جدوى التعاون الاقتصادي، مما شجع على تعزيز التكامل الأوروبي عبر مراحل أكثر تقدماً.⁵
13. النتائج والتقييم النهائي لتجربة السوق المشتركة
- يمكن القول إن السوق المشتركة مثلت أحد أنجح مشاريع التكامل الاقتصادي في التاريخ الحديث، حيث

¹ - الوندأوي، مرجع سابق، ص. 55

² - عفان، مرجع سابق، ص. 29

³ - أبو جامع، مرجع سابق، ص. 43

⁴ - حسين، مرجع سابق، ص. 35

⁵ - الوندأوي، مرجع سابق، ص 60

أسهمت في تعزيز التعاون الأوروبي، وزيادة معدلات النمو، ورفع مستوى المعيشة لكن في المقابل، استمرت التحديات مثل التفاوت الاقتصادي والتأثيرات السياسية على استقرار الاتحاد الأوروبي¹.

الفرع الثاني: من السوق الموحدة إلى الاتحاد النقدي

شهدت أوروبا تحولات جوهرية في مسار تكاملها الاقتصادي، حيث انتقل الاتحاد الأوروبي من السوق الموحدة، التي ركزت على إزالة الحواجز الجمركية والاقتصادية، إلى الاتحاد النقدي، الذي وحد العملة عبر منطقة اليورو، لعبت معاهدة ماستريخت 1992 دورًا محوريًا في إرساء هذا الانتقال، مما أدى إلى تأسيس البنك المركزي الأوروبي (ECB) وإطلاق اليورو رسميًا عام 1999.

1. السوق الموحدة: المرحلة التأسيسية (1986-1992)

بدأت السوق الموحدة رسميًا مع اتفاقية السوق الموحدة عام 1986، والتي سعت إلى إزالة العقبات أمام التجارة داخل الاتحاد الأوروبي، مثل الرسوم الجمركية والقيود على حركة السلع، الخدمات، الأفراد، ورأس المال، كانت هذه السوق ضرورية لإعداد الدول الأعضاء للانضمام النقدي لاحقًا².

2. معاهدة ماستريخت 1992 وبناء الاتحاد الاقتصادي والنقدي

وضعت معاهدة ماستريخت الإطار القانوني والاقتصادي لإنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي، حيث حددت ثلاث مراحل أساسية لتنفيذ العملة الموحدة، وألزامت الدول الأعضاء بمعايير تقشفية لضمان الاستقرار النقدي³.

3. المرحلة الأولى: تعزيز التكامل النقدي (1990-1993)

تم السماح بحرية حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وتأسيس تعاون أوثق بين البنوك المركزية الأوروبية، بهدف تحقيق سياسات نقدية منسقة تمهد لإطلاق العملة الموحدة⁴.

4. المرحلة الثانية: إنشاء البنك المركزي الأوروبي (1994-1998)

تم إنشاء البنك المركزي الأوروبي (ECB) عام 1998 في فرانكفورت، ليكون المسؤول عن وضع السياسات النقدية وإدارة العملة الموحدة، مع التأكيد على ضرورة استقلاله عن التأثيرات السياسية لدول الاتحاد⁵.

5. المرحلة الثالثة: إطلاق اليورو واعتماده رسميًا (1999-2002)

¹ - عفان، مرجع سابق، ص. 33

² - بلغاطمي، سمير، "محددات، إمكانات وآثار التكامل النقدي بين دول مجلس اتحاد التعاون الخليجي"، جامعة سطيف، 2019، ص. 44

³ - خويدي، جميلة، "الاتحاد الأوروبي بين الشروط التقليدية والحديثة للتكامل في ظل الأزمة المالية العالمية: أزمة اليونان نموذجاً"، جامعة الجزائر 3، 2023، ص. 65

⁴ - حشوف، يوسف، "مجلس التعاون لدول الخليج العربية - دراسة في أسباب استمرارية التجربة والسيناريوهات المستقبلية"، جامعة بسكرة، 2008، ص. 102

⁵ - خويلد، موسى، "السلطة الرمزية للفاعلين في المجال الاجتماعي وعلاقتها بإنتاج السلطة غير الرسمية في الإدارة المحلية"، جامعة ورقلة، ص.

في الأول من يناير 1999، تم إطلاق اليورو كعملة رقمية للتداول في الأسواق المالية، قبل أن يتم تداوله كعملة نقدية فعلية عام 2002، ليحل محل العملات الوطنية لـ 12 دولة أوروبية في البداية¹.

6. معايير التقارب الاقتصادي

فرض الاتحاد الأوروبي شروطاً صارمة لضمان استقرار العملة الموحدة، عُرفت باسم معايير التقارب (معايير ماستريخت)، وتشمل:

- ألا يتجاوز عجز الموازنة العامة 3% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ألا يتجاوز الدين العام 60% من الناتج المحلي الإجمالي.
- استقرار أسعار الصرف ومعدلات التضخم.
- الاستقلالية التامة للبنك المركزي الوطني في كل دولة مشاركة².

7. فوائد الاتحاد النقدي الأوروبي

حقق اليورو العديد من الفوائد، مثل تسهيل التبادل التجاري، زيادة الاستثمارات، تخفيض تكاليف الصرف الأجنبي، وتحقيق استقرار اقتصادي أكبر بين الدول الأعضاء³.

8. التحديات التي واجهت الاتحاد النقدي

رغم نجاح التجربة، واجه الاتحاد النقدي تحديات، أبرزها:

- أزمة الديون السيادية (2008-2012)، التي ضربت اليونان وإسبانيا وإيطاليا بشدة.
- التفاوت الاقتصادي بين الدول الأعضاء، حيث استفادت الدول القوية مثل ألمانيا وفرنسا، بينما عانت الاقتصادات الأضعف.
- ضعف السيطرة المالية على الدول الأعضاء، مما أدى إلى اختلالات اقتصادية⁴.

9. تأثير انسحاب بريطانيا (بريكسيت) على الاتحاد النقدي

انسحبت بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عام 2020، وهو ما أثر على استقرار منطقة اليورو، وأثار تساؤلات حول مدى قدرة الاتحاد على الحفاظ على وحدته في ظل الضغوط الاقتصادية والسياسية⁵.

¹- بلفاطمي، مرجع سابق، ص. 89

²- خويدي، مرجع سابق، ص. 74

³- حشوف، 2008، ص. 110

⁴- خويلد، مرجع سابق، ص. 92

⁵- بلفاطمي، مرجع سابق، ص. 98

10. مستقبل الاتحاد النقدي الأوروبي

رغم التحديات، يواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز الاتحاد النقدي من خلال خطط إصلاحات مالية وتوسيع نطاق منطقة اليورو، مع احتمال انضمام المزيد من الدول في المستقبل¹.

المطلب الثاني: آثار التكامل الاقتصادي الأوروبي وتحدياته

الفرع الأول: الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للتكامل الاقتصادي الأوروبي

حقق التكامل الاقتصادي الأوروبي العديد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، حيث ساهم في تعزيز التجارة، وتحقيق استقرار اقتصادي، ورفع مستويات المعيشة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي بين الدول الأوروبية.

1. زيادة حجم التجارة البينية الأوروبية

أدى التكامل إلى إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، مما زاد من حجم التجارة البينية وقد ساهمت السوق الموحدة في تعزيز تدفق السلع والخدمات بحرية، مما أدى إلى خفض تكاليف الإنتاج وزيادة تنافسية المنتجات الأوروبية عالمياً².

2. تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)

ساعد التكامل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفضل البيئة الاقتصادية المستقرة والقوانين الموحدة فمع وجود سوق كبيرة موحدة، أصبح الاتحاد الأوروبي وجهة جذابة للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تأسيس فروع داخل الدول الأعضاء³.

3. توحيد العملة وتحقيق استقرار نقدي

مع إنشاء منطقة اليورو، أصبح التعامل بعملة موحدة يسهل عمليات التجارة والاستثمار، ويقلل مخاطر تقلبات أسعار الصرف كما أسهم البنك المركزي الأوروبي (ECB) في تحقيق استقرار نقدي وتجنب التضخم المفرط، مما عزز الثقة في النظام المالي⁴.

¹ - خويديمي، مرجع سابق، ص. 80

² - جمال الدين، هبة، "الأمن السيبراني والتحول في النظام الدولي"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2023، ص. 57

³ - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "التكامل الاقتصادي الأوروبي وآثاره"، 2013، ص. 88

⁴ - Comerford, D., & Rodríguez Mora, J. V. (2019). The Gains from Economic Integration. Economic Policy, 34(98), 201

4. تعزيز فرص العمل وزيادة حركة العمالة

أتاح التكامل الاقتصادي حرية حركة العمالة بين الدول الأعضاء، مما ساعد في تقليل البطالة في بعض المناطق وزيادة المعروض من المهارات في أسواق العمل المختلفة كما ساهم في رفع معدلات الأجور وتحسين ظروف العمل، خاصة في الدول الأقل نمواً¹.

5. تحسين البنية التحتية والتنمية الإقليمية

ساعدت الصناديق الهيكلية الأوروبية في تمويل مشاريع البنية التحتية مثل الطرق والسكك الحديدية والمطارات، مما ساهم في تقليص الفجوات التنموية بين الدول الأعضاء وقد استفادت الدول الأقل نمواً من هذه الاستثمارات التي عززت من تكاملها مع الاقتصادات الكبرى في الاتحاد².

6. دعم الابتكار والتطور التكنولوجي

أدى التعاون بين الجامعات الأوروبية والشركات إلى تعزيز البحث العلمي والابتكار التكنولوجي وقد استفادت العديد من الشركات الناشئة في أوروبا من برامج تمويل الاتحاد الأوروبي للبحث والتطوير، مما ساهم في تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الأوروبية³.

7. تقليل التفاوت الاقتصادي بين الدول الأوروبية

ساعدت السياسات المالية الأوروبية وبرامج الدعم الإقليمي في تقليل الفجوات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، من خلال تقديم مساعدات مالية للدول ذات الاقتصادات الضعيفة ودعم الإصلاحات الهيكلية⁴.

8. تعزيز الهوية الأوروبية والتعاون الاجتماعي

ساهم التكامل في تعزيز التبادل الثقافي بين الدول الأعضاء، حيث أصبح بإمكان المواطنين الأوروبيين التنقل بحرية والعمل في أي دولة داخل الاتحاد كما أدى إلى تقوية الشعور بالهوية الأوروبية المشتركة، خاصة مع وجود برامج مثل إيراسموس للتبادل الطلابي⁵.

9. تحقيق قوة تفاوضية أكبر في الساحة العالمية

أصبح الاتحاد الأوروبي كتلة اقتصادية قوية قادرة على التفاوض بشكل موحد في الاتفاقيات التجارية الدولية، مما عزز نفوذه الاقتصادي والسياسي على المستوى العالمي وقد أدى ذلك إلى تحسين شروط التجارة مع الدول الأخرى وزيادة حصة الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي⁶.

¹ - جمال الدين، مرجع سابق، ص. 64

² - المركز العربي للأبحاث، مرجع سابق، ص. 97

³ - أسيزي، محمد، "الاقتصاد الأوروبي: التحولات والتحديات"، دار النشر الجامعي، 2020، ص. 142

⁴ - جمال الدين، مرجع سابق، ص. 71

⁵ - المركز العربي للأبحاث، مرجع سابق، ص. 105

⁶ - كومرفورد وروديغيز مورا، مرجع سابق، ص. 209

10. دعم الاستدامة البيئية والسياسات المناخية

ساهم التكامل في تعزيز السياسات البيئية من خلال وضع معايير صارمة لحماية البيئة، وتشجيع التحول نحو الاقتصاد الأخضر وقد أدى ذلك إلى انخفاض مستويات التلوث في العديد من المدن الأوروبية وتحقيق تقدم في استخدام الطاقة المتجددة¹.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي الأوروبي

على الرغم من النجاحات التي حققتها الاتحاد الأوروبي في مسيرة التكامل الاقتصادي، إلا أنه يواجه العديد من التحديات التي تعرقل تطوره واستدامته تشمل هذه التحديات أزمات اقتصادية، وتفاوتاً بين الدول الأعضاء، وصعوبات في تنفيذ السياسات الموحدة.

1. أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو

من أكبر التحديات التي واجهت الاتحاد الأوروبي أزمة الديون السيادية التي اندلعت في 2009، حيث أثرت بشدة على دول مثل اليونان، وإسبانيا، وإيطاليا، أدت الأزمة إلى انكماش اقتصادي حاد، وارتفاع معدلات البطالة، وتدخل صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي ببرامج إنقاذ ضخمة ورغم التعافي النسبي، لا تزال بعض الدول تعاني من ديون مرتفعة تعرقل نموها الاقتصادي².

2. التفاوت الاقتصادي بين الدول الأعضاء

يتمثل أحد التحديات الكبرى في الفجوة الاقتصادية بين الدول الأوروبية، حيث تستفيد الدول القوية مثل ألمانيا وفرنسا من التكامل، بينما تعاني دول جنوب وشرق أوروبا من ضعف الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة هذا التفاوت يؤثر على فاعلية السياسات الاقتصادية الموحدة ويؤدي إلى توترات داخل الاتحاد³.

3. تأثير خروج بريطانيا (بريكسيت) على الاستقرار الاقتصادي

كان انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 2020 ضربة قوية للتكامل الأوروبي، حيث أثر على التجارة، والاستثمارات، وسلاسل التوريد بين الدول الأعضاء كما أضعف خروج بريطانيا موقف الاتحاد الأوروبي في المفاوضات التجارية العالمية، وأثار مخاوف بشأن احتمالية انسحاب دول أخرى مستقبلاً⁴.

¹ - أسيزي، مرجع سابق، ص. 153

² - صدراي، عبد الرحيم، "إشكالية التكامل العربي في إطار جامعة الدول العربية في ضوء التجارب العالمية الناجحة: الاتحاد الأوروبي نموذجاً"، جامعة الجزائر 3، 2022، ص. 58

³ - بهلولي، فيصل، "إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة"، جامعة ورقلة، 2017، ص. 73

⁴ - بن طيرش، عطاء الله، "دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 2017، ص. 91

4. ضعف السياسة المالية الموحدة

رغم وجود عملة موحدة (اليورو)، إلا أن كل دولة تحتفظ بسياسة مالية خاصة بها، مما يخلق مشكلات عندما تواجه بعض الدول أزمات مالية، مثلما حدث في أزمة الديون اليونانية، فعدم وجود سياسة مالية مركزية يشكل تحديًا كبيرًا لاستقرار منطقة اليورو، ويؤدي إلى تفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول الأعضاء (هداجي، 2014، ص. 64)¹.

5. تأثير الأزمات الجيوسياسية والضغوط الخارجية

تتأثر الاقتصادات الأوروبية بشكل مباشر بالأزمات الجيوسياسية مثل الحرب في أوكرانيا، والضغوط التجارية من الصين والولايات المتحدة، هذه التحديات تؤثر على إمدادات الطاقة، وأسعار المواد الخام، وسلاسل التوريد، مما ينعكس سلبًا على الاقتصاد الأوروبي كما أن العقوبات المفروضة على روسيا أضعفت الاقتصاد الأوروبي بسبب اعتماده الكبير على الغاز الروسي ناصر، 2021، ص. 79)².

6. تنامي النزعات القومية والتشكيك في الاتحاد الأوروبي

تشهد بعض الدول الأعضاء تصاعدًا في الحركات القومية والمناهضة للتكامل الأوروبي، والتي تدعو إلى استعادة السيادة الوطنية وتقليل النفوذ الأوروبي المركزي هذا الاتجاه يهدد تماسك الاتحاد، ويؤدي إلى صعوبة تمرير الإصلاحات والتوصل إلى اتفاقات موحدة حول السياسات الاقتصادية³.

7. تحديات الهجرة وتأثيراتها الاقتصادية

يمثل تدفق المهاجرين واللاجئين إلى أوروبا تحديًا اقتصاديًا واجتماعيًا كبيرًا، حيث يزيد الضغط على الميزانيات العامة، وأسواق العمل، والخدمات الاجتماعية في الدول الأوروبية ورغم أن بعض الدول مثل ألمانيا استفادت من الهجرة لتعويض نقص العمالة، إلا أن دولًا أخرى مثل إيطاليا وإسبانيا تواجه صعوبات في دمج المهاجرين داخل اقتصادها⁴.

¹ - هداجي، عبد الجليل، "تحديات الاتحاد الأوروبي غداة الأزمة المالية (دراسة حالة اليونان)"، مجلة التكامل الاقتصادي، 2014، ص. 64

² - ناصر، سليمان، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، جامعة ورقلة، 2021، ص. 79

³ - صدراي، مرجع سابق، ص. 88

⁴ - بهلولي، مرجع سابق، ص. 102

المبحث الثاني: الأداء الاقتصادي للاتحاد الأوروبي - مؤشرات اقتصادية عامة

يُعد الاتحاد الأوروبي أحد أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم، ويتميز بناتج محلي إجمالي ضخم، وتجارة قوية، واستثمارات متزايدة، يعكس الأداء الاقتصادي للاتحاد الأوروبي مجموعة من المؤشرات المهمة التي تساهم في فهم ديناميكيات نموه، واستقراره المالي، ومدى تأثيره بالأزمات الاقتصادية العالمية¹، في هذا المبحث، سيتم تحليل الأداء الاقتصادي للاتحاد الأوروبي عبر قسمين رئيسيين: المؤشرات الكلية والمؤشرات القطاعية.

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية للاتحاد الأوروبي

الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدلات النمو الاقتصادي
يُعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من أهم المؤشرات التي تعكس أداء الاقتصاد الأوروبي، حيث يقيس القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل دول الاتحاد، خلال الفترة 2000-2023، شهد الاتحاد الأوروبي تطورات اقتصادية مهمة، بما في ذلك فترات من النمو القوي، وكذلك أزمات مالية أثرت على معدلات النمو.

1. تطور الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي (2000-2023)

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي في عام 2000 حوالي 9.2 تريليون يورو، وارتفع تدريجيًا ليصل إلى 16.4 تريليون يورو في 2023، هذا النمو يعكس توسع النشاط الاقتصادي في الاتحاد، رغم التحديات التي واجهها مثل الأزمة المالية العالمية 2008، أزمة الديون السيادية، وجائحة كوفيد-19².

جدول رقم 2.1: جدول يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005-2023) (بالتريليون يورو)

أبرز الأحداث	معدل النمو السنوي (%)	الناتج المحلي الإجمالي	السنة
استقرار اقتصادي نسبي	2.6	10.5	2005
بداية الأزمة المالية العالمية	2.1	12.0	2008
ركود اقتصادي	-2.5	11.4	2009
أزمة ديون سيادية	1.2	13.1	2013
انتعاش تدريجي قبل الجائحة	1.8	15.3	2019
تأثير جائحة كوفيد-19	-3.4	14.3	2020
تعافي جزئي وتخفيف مالي	2.4	17.2	2023

¹- Străchinaru, A. V., *The Impact of Macroeconomic Indicators on Economic Growth*, Revista de Studii Financiare, 2023, p. 8.

²- Stoilova, D. G. (2024). Tax Structure and Economic Growth: New Empirical Evidence from the European Union. Journal of Tax Reform, p. 4

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً إلى بيانات UNCTAD وEurostat (2024).

تشير هذه البيانات إلى هشاشة النمو الاقتصادي الأوروبي أمام الأزمات، إذ سُجل انكماش واضح عامي 2009 و2020 ومع ذلك، فإن التعافي في السنوات الأخيرة يعكس استجابة السياسات التحفيزية الأوروبية وعودة النشاط التجاري، خاصة في القطاعات الرقمية والطاقة المتجددة¹.

➤ شهدت الفترة 2005 - 2007 نمواً اقتصادياً مستقرًا تراوح بين 2.6% سنوياً.

➤ في عام 2008، انخفض النمو نتيجة الأزمة المالية العالمية، مما أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.5%- في 2009.

➤ تعافى الاقتصاد تدريجياً بين 2010-2019، ولكن تأثرت بعض الدول مثل اليونان وإسبانيا وإيطاليا بسبب أزمة الديون السيادية².

➤ خلال جائحة كوفيد-19، انكمش الناتج المحلي بنسبة 3.4%- في 2020، ولكنه تعافى في 2021-2023 ليصل إلى 2.4% في 2023.

يشير تطور الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي إلى تحسن نسبي خلال معظم سنوات الفترة 2005-2023، رغم تأثره بأزمات مالية وصحية مثل أزمة 2008 وجائحة كوفيد-19. ويتمشى هذا مع ما تطرقت إليه النظريات الكلاسيكية التي تعتبر الاستقرار الاقتصادي أحد العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي، حيث يميل المستثمر إلى اختيار بيئات تتمتع بنمو اقتصادي مستقر لخفض المخاطر التشغيلية.

من جهة أخرى، يدعم هذا التوجه أيضاً منظور الاقتصاد الرقمي، الذي يؤكد أن الرقمنة تعزز من نمو الناتج المحلي من خلال رفع الإنتاجية وتوسيع السوق عبر الابتكار الرقمي، ما يجذب بدوره الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصادات القوية رقمياً.

2. تأثير الأزمات المالية على النمو الاقتصادي الأوروبي

أ. الأزمة المالية العالمية 2008-2009

أدت الأزمة المالية إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بنسبة 2.5%- في 2009، وهو أكبر انخفاض منذ الحرب العالمية الثانية كما ارتفعت معدلات البطالة إلى 10%، وتأثرت البنوك الأوروبية التي واجهت أزمة سيولة حادة³.

¹- Străchinaru, A. V., *The Impact of Macroeconomic Indicators on Economic Growth*, *Revista de Studii Financiare*, (2023), p. 8.

²- Străchinaru, A. V. (2023). *The Impact of Macroeconomic Indicators on Economic Growth: An Empirical Analysis of Central and Eastern European Countries*. *Revista de Studii Financiare*, p. 8

³- Menten, M. (2023). *Sustainable Development Economy and the Green Economy in the European Union*. *Energy, Sustainability and Society*, p. 10

ب. أزمة الديون السيادية 2010-2013

➤ تفاقمت الأزمة في اليونان وإسبانيا وإيطاليا بسبب ارتفاع معدلات الدين العام، مما أدى إلى انخفاض ثقة المستثمرين في اقتصاد الاتحاد الأوروبي.

➤ نفذ الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي برامج إنقاذ بقيمة 750 مليار يورو لدعم الدول المتضررة¹.

ج. جائحة كوفيد-19 (2020-2021)

➤ سجل الاقتصاد الأوروبي أكبر انكماش منذ عقود في 2020، حيث تراجع الناتج المحلي بنسبة 3.4- % بسبب إجراءات الإغلاق وانخفاض الطلب العالمي.

➤ قدم الاتحاد الأوروبي خطة تعافي بقيمة 750 مليار يورو عبر صندوق "الجيل القادم من الاتحاد الأوروبي"، مما ساهم في انتعاش النمو إلى 2.1% في 2023².

3. المقارنة بين اقتصادات الدول الأوروبية الرائدة

يختلف الأداء الاقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي، حيث تعد ألمانيا وفرنسا وإيطاليا من بين أقوى الاقتصادات، بينما تعاني دول جنوب وشرق أوروبا من تحديات اقتصادية.

جدول 2.1: جدول يوضح الناتج المحلي الإجمالي لأكبر اقتصادات الاتحاد الأوروبي سنة 2023

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي (تربليون يورو)	معدل النمو السنوي (%)
ألمانيا	4.2	1.8
فرنسا	2.9	2.0
إيطاليا	2.1	1.5
إسبانيا	1.5	2.2
هولندا	1.1	2.3

المصدر: من إعداد الطلبة وفقاً لبيانات Eurostat و IMF (2024)

➤ ألمانيا هي أكبر اقتصاد أوروبي، تساهم بنسبة حوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد.

➤ فرنسا وإيطاليا تأتيا في المرتبتين الثانية والثالثة، لكنهما تعانيان من ديون عامة مرتفعة تؤثر على معدلات النمو.

➤ هولندا سجلت واحداً من أعلى معدلات النمو بسبب الاستثمارات القوية في التكنولوجيا والابتكار.

¹ Endródi-Kovács, V., & Tankovsky, O. (2023). A Composite Indicator to Evaluate EU Membership: The Case of Central and Eastern European Member States, 2004–2021. Regional Statistics, p. 12

² , p. 6 op.cit Stoilova,-

4. توقعات النمو الاقتصادي في المستقبل

وفقًا لتقديرات المفوضية الأوروبية، من المتوقع أن يحقق الاتحاد الأوروبي نموًا سنويًا يتراوح بين 1.5-2.5% في الأعوام المقبلة، مدعومًا بـ:

- التقدم التكنولوجي والرقمنة.
- استثمارات البنية التحتية من خلال خطة الاتحاد الأوروبي للتعافي.
- تحول الطاقة نحو مصادر مستدامة مثل الطاقة الشمسية والرياح¹.

ومع ذلك، قد تواجه أوروبا تحديات تتعلق بعدم اليقين الجيوسياسي، وارتفاع التضخم، وتقلبات أسواق الطاقة. يعكس الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي مسيرة اقتصادية مليئة بالتحديات والإنجازات ورغم الأزمات التي أثرت على الأداء الاقتصادي، لا يزال الاتحاد الأوروبي يحافظ على مكانته كأحد أكبر الاقتصادات عالميًا، مع توقعات بتحقيق نمو مستدام في السنوات القادمة، مدعومًا بالاستثمارات في التكنولوجيا، الطاقة المتجددة، والبنية التحتية.

الفرع الثاني: معدل البطالة وسوق العمل الأوروبي

يُعد معدل البطالة أحد المؤشرات الأساسية لتقييم أداء سوق العمل في الاتحاد الأوروبي، حيث يعكس مدى قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل واستيعاب القوى العاملة، خلال الفترة 2000-2023، شهدت أوروبا تقلبات كبيرة في معدلات البطالة، متأثرة بالأزمات الاقتصادية والتحول في سوق العمل.

1. تطور معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي (2000-2023)

شهد معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي تغيرات ملحوظة على مدار العقدين الماضيين، متأثرًا بالأزمات المالية، وجائحة كوفيد-19، وأزمة الطاقة العالمية.

جدول رقم 2.3: جدول يوضح تطور معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005-2023)

السنة	معدل البطالة (%)	ملاحظات
2005	8.9	استقرار نسبي
2009	9.7	تأثر بالأزمة المالية
2013	11.1	ذروة أزمة الديون السيادية
2019	6.5	انخفاض تدريجي
2020	7.9	ارتفاع بسبب الجائحة
2023	6.2	تعافٍ مدفوع بسياسات التوظيف والتحول الرقمي

¹ Magoutas, A. I., Skandali, D., & Chountalas, P. T. (2024). Digital Progression and Economic Growth in the EU. Economies, p. 15

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً إلى إحصائيات منظمة العمل الدولية ILO وEurostat (2024).

يُلاحظ تحسن تدريجي في سوق العمل بعد 2013، إلا أن جائحة كوفيد عكست هذا الاتجاه مؤقتاً. تعكس مستويات البطالة اختلافاً كبيراً بين الدول، حيث تبقى اليونان وإسبانيا في الصدارة من حيث المعدلات الأعلى¹.

➤ في 2005، استقر معدل البطالة عند 8.9%، متأثراً بالإصلاحات الاقتصادية في بعض الدول الأعضاء.

➤ بعد الأزمة المالية 2008، قفز المعدل إلى 9.7% في 2009، وواصل ارتفاعه ليصل إلى 11.1% في 2013، خاصة في دول جنوب أوروبا مثل إسبانيا، اليونان، وإيطاليا².

➤ بحلول 2019، انخفض المعدل إلى 6.5%، وهو أدنى مستوى له منذ الأزمة المالية.

➤ في عام 2020، أدى كوفيد-19 إلى زيادة البطالة إلى 7.9% بسبب الإغلاق الاقتصادي، لكنه انخفض مجدداً إلى 6.2% في 2023 مع التعافي الاقتصادي³.

سجل معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي تفاوتات حادة بين دوله، لا سيما بعد الأزمة المالية العالمية، حيث ارتفعت معدلاتها في دول الجنوب مثل اليونان وإسبانيا. وقد أظهر التعافي الاقتصادي بعد كوفيد-19 أثراً تدريجياً في تقليص تلك المعدلات، وإن لم يكن متكافئاً. النظريات التنموية تبرز هنا دور الاستثمارات الأجنبية كأداة لتقليص البطالة، من خلال خلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا.

كما أن البعد الرقمي يُظهر أن الاقتصادات التي استثمرت في التدريب الرقمي والتحول الرقمي في سوق العمل حققت نتائج أفضل في تقليص البطالة، مما يعكس فاعلية الاقتصاد الرقمي كمنصة لتحسين كفاءة رأس المال البشري وجذب المستثمرين.

2. تأثير الأزمات على سوق العمل الأوروبي

أ. الأزمة المالية العالمية 2008-2013

➤ فقد ملايين الأوروبيين وظائفهم، وارتفع معدل البطالة خاصة في اليونان (27%)، وإسبانيا (25%).

➤ اتخذت الحكومات الأوروبية تدابير تقشفية لتقليل العجز، مما أثر سلباً على التوظيف في القطاع العام¹.

¹- Landowska, A., *Unemployment Structure in the Visegrad Group Countries in 2009–2023*, Research Studies Journal, (2025), p. 12.

²- Landowska, A. (2025). *Unemployment Structure in the Visegrad Group Countries in 2009-2023*. European Research Studies Journal, p. 12

³- Sicrea, C. (2024). *Social Implications of Unemployment at the European Level*. Annals of the University of Petroșani, p. 8

ب. جائحة كوفيد-19 (2020-2021)

تم فقدان أكثر من 5 ملايين وظيفة، لا سيما في قطاع السياحة والخدمات.

قدم الاتحاد الأوروبي حزم دعم مثل برنامج "SURE" بقيمة 100 مليار يورو لدعم العمالة قصيرة الأجل².

3. تفاوت معدلات البطالة بين الدول الأوروبية

تختلف معدلات البطالة بشكل كبير بين دول الاتحاد الأوروبي، حيث تتمتع ألمانيا وهولندا بمعدلات منخفضة، بينما تواجه إسبانيا واليونان تحديات مستمرة.

جدول 2.4: جدول يوضح معدل البطالة في بعض دول الاتحاد الأوروبي سنة 2023

الدولة	معدل البطالة (%)
ألمانيا	3.2
فرنسا	7.4
إيطاليا	8.1
إسبانيا	12.7
اليونان	13.2

المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على بيانات Eurostat و. ILO (2023)

➤ ألمانيا تمتلك أقل معدل بطالة بفضل اقتصادها القوي والاعتماد على التعليم المهني والتدريب.

➤ إسبانيا واليونان تعانيان من بطالة مرتفعة بسبب ضعف القطاعات الصناعية واعتماد الاقتصاد على السياحة³.

4. بطالة الشباب: تحدٍ رئيسي في سوق العمل الأوروبي

يعد شباب الاتحاد الأوروبي من أكثر الفئات تأثرًا بالبطالة، حيث يعاني حوالي 15-20% من الشباب تحت 25 عامًا من البطالة.

أسباب بطالة الشباب:

- عدم التوافق بين التعليم وسوق العمل.
- ضعف فرص التدريب المهني في بعض الدول.
- تباطؤ الاقتصاد في فترات الأزمات⁴.

¹ - Gajdosikova, D. (2023). *Youth Unemployment, A Real Problem: Bibliometric Analysis*. South-West University Journal, pp. 6

² - Sicrea, op.cit, p. 11

³ - Landowska ,op.cit, p. 14

⁴ - Gajdosikova, op.cit, p. 9

مبادرات الاتحاد الأوروبي لمكافحة بطالة الشباب:

○ برنامج "ضمان الشباب" الذي يهدف إلى توفير فرص عمل أو تدريب خلال 4 أشهر من التخرج.

○ دعم برامج التلمذة الصناعية والتدريب المهني في القطاعات التكنولوجية والرقمية.

5. توقعات سوق العمل الأوروبي في المستقبل

وفقًا للمفوضية الأوروبية، من المتوقع أن تتحسن أوضاع سوق العمل في السنوات المقبلة مدعومة بـ:

○ التحول الرقمي وزيادة الطلب على المهارات التقنية.

○ استثمارات الطاقة الخضراء التي ستخلق وظائف جديدة في مجالات الاستدامة والبيئة.

○ التعافي من الأزمات الاقتصادية بفضل برامج دعم العمالة¹.

يُظهر تحليل البطالة وسوق العمل في الاتحاد الأوروبي وجود تحسن تدريجي بعد الأزمات المالية والجائحة، لكن لا تزال بعض الدول تعاني من نسب بطالة مرتفعة، خاصة بين الشباب. هناك حاجة إلى إصلاحات هيكلية في بعض الدول لتعزيز النمو الوظيفي، وزيادة المرونة في سوق العمل الأوروبي.

المطلب الثاني: المؤشرات القطاعية للأداء الاقتصادي الأوروبي

الفرع الأول: التجارة والاستثمار داخل الاتحاد الأوروبي

يعد التجارة والاستثمار من الركائز الأساسية التي تدعم الاقتصاد الأوروبي، حيث يشكل الاتحاد الأوروبي واحدًا من أكبر الكيانات التجارية في العالم. بين عامي 2005-2023، شهدت التجارة والاستثمارات الأوروبية نموًا كبيرًا، متأثرةً بالأزمات الاقتصادية، والسياسات النقدية، والتغيرات الجيوسياسية.

1. تطور التجارة داخل الاتحاد الأوروبي (2005-2023)

يتمتع الاتحاد الأوروبي بسوق موحدة تتيح حرية حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، مما عزز التجارة البينية وساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

¹ Barwińska-Małajowicz, A., & Bosak-Sojka, M. (2023). *Taxonomic Analysis of Unemployment in EU Countries in the Context of Sustainable Development*. Humanities and Social Sciences Journal, pp. 10-13

جدول رقم 2.5: جدول يوضح تطور التجارة داخل الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005-2023)،
(بالتريليون يورو)

الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	السنة
+0.2	2.2	2.4	2005
+0.2	3.9	4.1	2013
+0.2	4.8	5.0	2020
+0.3	6.0	6.3	2023

المصدر: من إعداد الطلبة استنادًا إلى بيانات المفوضية الأوروبية و. (2024) WTO

هذا التوسع في التجارة يعكس متانة الروابط بين الدول الأعضاء، لكن المنافسة من الصين والولايات المتحدة، إلى جانب أزمات الطاقة، باتت تهدد التنافسية الأوروبية¹.

➤ التجارة داخل الاتحاد الأوروبي تضاعفت تقريبًا خلال العقد الماضي، حيث زادت الصادرات من 2.4 تريليون يورو في 2005 إلى 6.3 تريليون يورو في 2023.

➤ حافظ الاتحاد الأوروبي على فائض تجاري إيجابي، مما يعكس قوته التصديرية، خاصة في القطاعات الصناعية والتكنولوجية².

يعكس الأداء التجاري للاتحاد الأوروبي قوة كبيرة في الصادرات والواردات، خاصة في القطاعات المرتبطة بالتكنولوجيا. إلا أن هذا الأداء تأثر لاحقًا بعوامل خارجية مثل بريكست، والحرب الروسية الأوكرانية، وهو ما يظهر أهمية دور السياسات الاقتصادية التكميلية لدعم تنافسية الاقتصاد الأوروبي في سياق العولمة الرقمية.

نظرية المزايا النسبية تعزز هذا التحليل، إذ تؤكد أن التكتلات الاقتصادية، عند تطوير قطاعها الرقمي، تستطيع تحسين إنتاجيتها وزيادة صادراتها، مما يجعلها أكثر قدرة على جذب الاستثمار الأجنبي، خاصة في الصناعات المتطورة تكنولوجياً.

2. دور الاتحاد الأوروبي في التجارة العالمية

- يمثل الاتحاد الأوروبي 15% من التجارة العالمية، مما يجعله من أكبر اللاعبين في السوق العالمية.
- أبرز الشركاء التجاريين: الولايات المتحدة، الصين، المملكة المتحدة، اليابان، وكندا.
- ألمانيا وفرنسا وإيطاليا تعد من أكبر الدول المصدرة داخل الاتحاد الأوروبي¹.

¹- Brasili, A., Dökmeci, T., Kolev, A., & Revoltella, D., *Public Investment and Industrial Policy*, OAPEN Library, (2024), p. 26.

²- Brasili, A., Dökmeci, T., Kolev, A., & Revoltella, D. (2024). *Public Investment and Industrial Policy: A Case for More European Union Coordination*. OAPEN Library, p. 26

أهم الصادرات الأوروبية:

- السيارات مثل فولكسفاغن، بيجو، ومرسيدس.
- الآلات والمعدات الكهربائية.
- المواد الكيميائية والأدوية.
- المنتجات الزراعية والغذائية.

3. تطور الاستثمارات داخل الاتحاد الأوروبي (2005-2023)

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي، حيث يستقطب سنويًا مليارات اليوروهات من الاستثمارات.

جدول رقم 2.6: جدول يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي بين 2005 و2023 (بالمليار يورو)

السنة	FDI الداخل
2005	430
2010	600
2015	720
2020	860
2023	940

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات UNCTAD وOECD (2024)

يُلاحظ أن الأزمات المالية أثرت في تدفقات الاستثمار، غير أن النمو الرقمي والبنية التحتية المتقدمة ساعدا في الحفاظ على موقع الاتحاد الأوروبي كوجهة استثمارية رئيسية، لا سيما في الصناعات النظيفة والرقمية.

➤ شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نموًا ثابتًا، حيث ارتفعت من 430 مليار يورو في 2005 إلى 940 مليار يورو في 2023.

➤ من العوامل التي ساهمت في جذب الاستثمارات:

- i. الاستقرار السياسي والقانوني في الاتحاد الأوروبي.
- ii. التكنولوجيا المتقدمة وسوق العمل الماهر.
- iii. حوافز الاستثمار والبنية التحتية القوية².

¹ Confraria, H., Rentocchini, F., Nindl, E., & Napolitano, L. (2023). *The 2024 EU Industrial R&D Investment - Scoreboard*. European Commission, p. 10

² Schanz, J., Tueske, A., & Others. (2024). *Public Investment Outlook*. Google Books, p. 19-

4. التحديات التي تواجه التجارة والاستثمار في الاتحاد الأوروبي

رغم الأداء القوي، يواجه الاتحاد الأوروبي عدة تحديات تؤثر على التجارة والاستثمارات:

أ. تأثير خروج بريطانيا (بريكسيت)

✓ أدى انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي في 2020 إلى اضطرابات في التجارة والاستثمارات.

✓ انخفضت الصادرات إلى المملكة المتحدة بنسبة 10% خلال السنوات الأولى بعد بريكسيت¹.

ب. تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية

✓ فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات اقتصادية على روسيا، مما أثر على التجارة بين الطرفين.

✓ أزمة الطاقة وارتفاع أسعار الغاز زادت تكاليف الإنتاج، مما قلل من تنافسية الشركات الأوروبية².

ج. المنافسة مع الصين والولايات المتحدة

✓ تواجه أوروبا منافسة قوية من الصين في قطاع التكنولوجيا، ومن الولايات المتحدة في مجالات الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة.

✓ تتجه بعض الشركات الأوروبية لنقل استثماراتها إلى آسيا وأمريكا بسبب تكاليف الإنتاج المرتفعة في أوروبا³.

5. السياسات المستقبلية لتعزيز التجارة والاستثمار

للتغلب على التحديات، وضع الاتحاد الأوروبي عدة استراتيجيات لتعزيز موقعه الاقتصادي:

✓ التوسع في اتفاقيات التجارة الحرة مع أمريكا اللاتينية وإفريقيا.

✓ تعزيز قطاع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لزيادة القدرة التنافسية.

✓ تحفيز الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية والطاقة المتجددة لدعم الاستدامة الاقتصادية.

تعكس المؤشرات التجارية والاستثمارية في الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية كبيرة، حيث تمكن من تحقيق نمو مستدام في التجارة والاستثمارات على مدى العقدين الماضيين ومع ذلك، يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات

¹ Lin, W. T. (2025). Economic Integration between the EU and Taiwan: Analyzing the Changes in Trade and Investment Relations after the Initiation of EU's Trade for All Strategy. Journal of Applied Business Research, p. 15

² Jančovič, P. (2024). External Economic Relations of the Slovak Republic: Trade, Investment, and Related Policies. Emerald Insight, p. 22

³ Kostoulis, D. (2023). Foreign Direct Investment and Growth: A Literature Review from 1990 to Date. European Journal of Economic and Financial Research, pp. 14

مثل بريكسيت، الأزمات الجيوسياسية، والمنافسة الدولية، مما يتطلب سياسات جديدة لتعزيز التجارة وجذب الاستثمارات المستقبلية.

الفرع الثاني: التضخم والسياسات النقدية للبنك المركزي الأوروبي

يعد التضخم والسياسات النقدية من أبرز العوامل التي تؤثر على الأداء الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي، حيث يلعب البنك المركزي الأوروبي (ECB) دورًا أساسيًا في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التحكم في معدل التضخم، أسعار الفائدة، وتدفقات السيولة النقدية.

1. تطور معدلات التضخم في الاتحاد الأوروبي (2005-2023)

شهدت أوروبا تغيرات كبيرة في معدلات التضخم خلال العقد الماضي، متأثرة بالأزمات الاقتصادية، والتقلبات العالمية، وأحداث مثل الأزمة المالية 2008، أزمة الديون السيادية، جائحة كوفيد-19، والأزمة الروسية الأوكرانية.

الجدول رقم 2.7: جدول يوضح تطور معدلات التضخم في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005-2023) (%)

الأحداث المؤثرة	معدل التضخم (%)	السنة
استقرار اقتصادي نسبي	2.3	2005
أزمة الرهن العقاري العالمية	3.7	2008
ركود اقتصادي بعد الأزمة المالية	0.3	2009
تعافي بطيء بعد أزمة الديون السيادية	1.3	2013
استقرار نسبي قبل جائحة كوفيد-19	1.2	2019
تأثيرات الجائحة وانخفاض الطلب	0.3	2020
أزمة الطاقة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا	8.6	2022
سياسات رفع الفائدة لمحاربة التضخم	5.5	2023

المصدر: من إعداد الطلبة وفقًا لبيانات البنك المركزي الأوروبي ECB و IMF (2023)

✓ كان معدل التضخم مستقرًا بين 2-3% في الفترة 2005-2008.

✓ انخفض التضخم إلى 0.3% في 2009 بسبب الأزمة المالية وانكماش الطلب.

✓ ارتفع مجددًا خلال 2021-2022 بسبب أزمة الطاقة الناتجة عن الحرب في أوكرانيا، مسجلًا 8.6%، وهو أعلى مستوى منذ التسعينيات¹.

✓ استجابةً لذلك، رفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة، مما ساعد على خفض التضخم إلى 5.5% في 2023.

2. أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي

يتبع البنك المركزي الأوروبي سياسات نقدية متنوعة تهدف إلى ضبط التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي. من أهم الأدوات التي يستخدمها:

أ. تحديد أسعار الفائدة

○ تعتمد سياسات البنك المركزي الأوروبي بشكل أساسي على سعر الفائدة على الإقراض.

○ في الأزمات، يقوم البنك بتخفيض الفائدة لتشجيع الاقتراض وزيادة النمو.

○ عند ارتفاع التضخم، يتم رفع الفائدة لتقليل المعروض النقدي وكبح التضخم².

الجدول رقم 2.8: جدول يوضح تطور أسعار الفائدة الرئيسية في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005-2023) (%)

السنة	سعر الفائدة (%)	السياسة النقدية
2005	4.5	سياسة متشددة لكبح التضخم
2008	4.25	قبل الأزمة المالية العالمية
2009	1.0	تخفيض الفائدة لدعم الاقتصاد
2015	0.05	سياسة الفائدة الصفرية لتحفيز النمو
2022	2.5	رفع الفائدة لمواجهة التضخم
2023	4.0	استمرار سياسة التشديد النقدي

المصدر: من إعداد الطلبة استنادًا إلى بيانات ECB وتقارير السياسة النقدية الأوروبية. (2023)

✓ في 2009، خفض البنك الفائدة إلى 1.0% لدعم النمو الاقتصادي بعد الأزمة المالية.

✓ بين 2015-2019، اتبع البنك سياسة الفائدة الصفرية (0.05%) لدفع عجلة الاقتصاد، مما أدى إلى زيادة الاستثمار والائتمان.

✓ في 2022-2023، رفع البنك الفائدة إلى 4.0% لمكافحة التضخم المتسارع¹.

Rozas, L. G. (2023). The European Central Bank and Financial Stability: A Quarter of a Century of Evolution -¹ and Transformation (1998-2023). Banco de España, p. 8

Buiter, W. (2023). The Widespread Failure of Central Banks to Control Inflation. Economic Affairs, p. 15-²

اعتمد البنك المركزي الأوروبي سياسة نقدية مرنة للتحكم في التضخم، عبر أدوات رئيسية مثل سعر الفائدة. وقد ساهمت هذه السياسة في الحفاظ على توازن نسبي رغم التقلبات الاقتصادية. ويرتبط ذلك بما تطرقت إليه الأدبيات حول أهمية الاستقرار المالي والنقدي في تحسين بيئة الأعمال وتسهيل قرار الاستثمار الأجنبي. من منظور الاقتصاد الرقمي، فإن استقرار السياسة النقدية يساهم في تحفيز الاستثمار في القطاعات التكنولوجية، لأن المشاريع الرقمية تتأثر بسرعة بتقلبات السوق النقدي، مما يجعل الاستقرار النقدي شرطاً أساسياً لنمو الاقتصاد الرقمي الجاذب للاستثمار.

3. تأثير السياسات النقدية على الاقتصاد الأوروبي

أ. تأثير خفض الفائدة (2008-2019)

- ساعد في تحفيز الاقتصاد وزيادة الاستثمارات بعد الأزمات المالية.
- لكن أدى أيضاً إلى ارتفاع مستويات الديون، مما جعل الاقتصادات أكثر هشاشة عند الأزمات اللاحقة.

ب. تأثير رفع الفائدة (2022-2023)

- أدى إلى انخفاض التضخم تدريجياً، لكنه زاد من تكلفة الاقتراض، مما أثر على القطاع العقاري والاستثمارات.
- تراجعت معدلات نمو الناتج المحلي الأوروبي إلى 1.2% في 2023 بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي.

4. التحديات المستقبلية للبنك المركزي الأوروبي

أ. تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي ومكافحة التضخم

- رفع الفائدة يساعد في كبح التضخم، لكنه يؤدي إلى تباطؤ النمو وارتفاع البطالة.
- هناك مخاوف من أن استمرار الفائدة المرتفعة قد يسبب ركوداً اقتصادياً في بعض دول الاتحاد الأوروبي.

ب. تأثير الصدمات الجيوسياسية

- الحرب في أوكرانيا واضطراب سلاسل الإمداد العالمية تؤثر على أسعار الطاقة والغذاء، مما يجعل السيطرة على التضخم أكثر صعوبة.
- الاعتماد الكبير على الغاز الروسي قبل الأزمة جعل أوروبا أكثر عرضة لارتفاع أسعار الطاقة².

¹ Pallotti, F., Paz-Pardo, G., Slacalek, J., & Tristani, O. (2023). Who Bears the Costs of Inflation? Euro Area Households and the 2021–2023 Shock. American Economic Association, p. 12

² Lane, P. R. (2022). The Transmission of Monetary Policy. European Central Bank, p. 9-

ج. مستقبل العملة الرقمية الأوروبية (Digital Euro)

- يعمل البنك المركزي الأوروبي على إطلاق اليورو الرقمي، الذي قد يساعد في تقليل التكاليف المالية وتعزيز الاستقرار النقدي.
 - لكن لا تزال هناك مخاوف بشأن الخصوصية والأمان السيبراني لهذه العملة الجديدة.¹
- شهدت أوروبا تقلبات حادة في التضخم والسياسات النقدية خلال العقدين الماضيين، حيث تعامل البنك المركزي الأوروبي مع أزمات مالية، جائحة كوفيد-19، واضطرابات جيوسياسية، رغم نجاح السياسات النقدية في تقليل التضخم في 2023، لا تزال التحديات قائمة، خاصة مع مخاطر الركود الاقتصادي وارتفاع تكاليف الاقتراض، تحتاج أوروبا إلى مزيج من السياسات النقدية والمالية المرنة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في المستقبل.

المبحث الثالث : دور الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دول الاتحاد الأوربي-2023 2005

شهد الاقتصاد الأوروبي خلال العقود الأخيرة تحولات هيكلية كبرى، أبرزها التوجه نحو الرقمنة وتعزيز القدرات التقنية في مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات وفي ظل هذا السياق المتغير، أصبح الاقتصاد الرقمي أحد أهم محركات النمو، حيث يمثل مزيجًا من البنية التحتية الرقمية، والممارسات الذكية، والتقنيات الناشئة كالحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، والتجارة الإلكترونية، هذا التحول الرقمي لم يكن بمعزل عن التدفقات الاستثمارية الأجنبية، إذ باتت البيئة الرقمية عاملاً حاسماً في قرارات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر عند اختيار مواقع الاستثمار.²

وفي إطار الاتحاد الأوروبي، الذي يُعد من أكبر التكتلات الاقتصادية عالمياً، تُظهر التجربة أن الرقمنة كانت لها آثار مزدوجة: من جهة دعمت تنافسية السوق الموحدة الأوروبية، ومن جهة أخرى كشفت عن فجوات رقمية وهيكلية بين دول المركز والطرف وقد أثّرت هذه الفجوات في قدرة بعض الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية رغم توفر البنية التحتية للملائمة من هنا، تكتسي دراسة العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشر أهمية علمية وتطبيقية كبرى، خصوصاً في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2023، والتي شهدت صعوداً متسارعاً للرقمنة، إلى جانب أزمات اقتصادية وصحية حادة.³

¹ -Ortmans, A. (2023). *Essays on Monetary Policy, Inflation and Financial Markets in the Euro Area*. HAL Theses, p. 11

² Magoutas, A. I., Skandali, D., & Chountalas, P. T., **Digital Progression and Economic Growth in the EU**, *Economies*, 2024, p. 15.

³ European Commission, **The Digital Economy and Society Index (DESI) – Country Reports**, 2023-

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الرقمنة وتدفقات الاستثمار الأجنبي داخل دول الاتحاد الأوروبي، معتمدة على نموذج قياسي يعكس الاتجاهات السببية طويلة وقصيرة الأمد، ومدى تأثير متغيرات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والناتج المحلي الإجمالي في تعزيز جاذبية البيئة الأوروبية للاستثمار الأجنبي، كما تُعنى الدراسة بتفسير النتائج الاقتصادية للنموذج، ومقارنتها مع ما ورد في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، إضافة إلى تحليل التباين بين الدول الأوروبية في الاستفادة من الثورة الرقمية.

المطلب الأول: الإطار النظري للعلاقة بين الاقتصاد الرقمي وFDI

الفرع الأول: الاقتصاد الرقمي كمحدد لجاذبية الاستثمار

إن التوسع في استخدام التكنولوجيا الرقمية قد أعاد تشكيل قواعد المنافسة الاقتصادية على المستوى الدولي، لا سيما في ما يتعلق بقرارات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر. فالاقتصاد الرقمي، بمكوناته التي تشمل تقنيات الاتصالات، منصات البيانات، والذكاء الاصطناعي، يساهم في خفض تكاليف المعاملات، وتسهيل الوصول إلى الأسواق، ورفع كفاءة الإنتاج. وهذه العناصر تؤدي إلى خلق بيئة أكثر جذباً لرأس المال الأجنبي، خاصة في القطاعات عالية التقنية والخدمات الرقمية.

في حالة الاتحاد الأوروبي، أظهرت المؤشرات الحديثة أن الدول التي استثمرت في البنية التحتية الرقمية وعززت التحول الرقمي المؤسسي – مثل إستونيا، فنلندا، وهولندا – قد شهدت ارتفاعاً في تدفقات FDI مقارنةً بدول جنوب وشرق أوروبا التي ما زالت تعاني من ضعف التحول الرقمي. هذا التباين يشير إلى أن الاقتصاد الرقمي لا يعد فقط أداة دعم، بل عاملاً محددًا في قرارات الاستثمار العالمي¹.

الفرع الثاني: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتمكين الاستثمار

تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) المحور الأساسي في تحليل أثر الرقمنة على الاستثمار الأجنبي، فهي تتيح تحسين كفاءة المؤسسات وتيسير العمليات الإنتاجية والإدارية. وتشير الدراسات إلى أن توافر خدمات الإنترنت ذات السرعة العالية، والبنية التحتية السحابية، ومستويات الأمن السيبراني المرتفعة، من العوامل الأساسية التي تستند إليها الشركات متعددة الجنسيات عند تقييم جدوى الاستثمار في دولة معينة².

¹ -Magoutas, A. I., Skandali, D., & Chountalas, P. T., *Digital Progression and Economic Growth in the EU, Economies*, (2024), p. 15.

² - Comerford, D., & Rodríguez Mora, J. V., *The Gains from Economic Integration, Economic Policy*, Vol. 34, No. 98, (2019), p. 201.

وقد بيّنت تقارير صادرة عن المفوضية الأوروبية أن الاستثمار في ICT يرتبط إيجابياً مع معدلات FDI، حيث إن تحسين جاهزية الدولة رقمياً يزيد من ثقة المستثمرين الأجانب في استقرار الاقتصاد وفعالية البيئة التنظيمية. ومع ذلك، لا تزال الفروقات الرقمية داخل الاتحاد الأوروبي تمثل حاجزاً، خصوصاً في دول مثل بلغاريا ورومانيا، التي تسجل مؤشرات منخفضة في التحول الرقمي¹.

المطلب الثاني: تحليل العلاقة التطبيقية بين الاقتصاد الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي

أولاً : تحديد متغيرات ونموذج الدراسة القياسية

1- تحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

بناء على ما جاء في النظرية الاقتصادية، والدراسات التطبيقية السابقة، من متغيرات اقتصادية مفسرة لسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر و الاقتصاد الرقمي ، وحتى يكون النموذج الموصوف أكثر دقة وشمولاً وواقعية تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات، والتي تم اختيارها على أساس الخصائص التي تميز الاتحاد الأوروبي هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية بناء على توافر المعطيات والبيانات الخاصة بها، والمتوقع أن لها التأثير الأكبر على الاستثمار الأجنبي ، وفيما يلي بيان متغيرات تقدير النموذج المستخدم في هذه الدراسة :

جدول رقم 2.9 جدول يوضح متغيرات الدراسة القياسية ومصادر بياناتها

المتغير	المتغير المعبر عنه	الترميز	مصادر البيانات
الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي المباشر: التدفقات الواردة	FDI	UNCTAD
الاقتصاد الرقمي	التجارة الدولية في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	ITC	UNCTAD
الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	GDP	UNCTAD

المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على بيانات UNCTAD ، ITC، و Eviews 13.

ثانياً: تقدير وتحليل نتائج الدراسة القياسية :

1. رسم السلسلة لكل متغير واختبار جذر الوحدة:

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص استقرارية السلاسل الزمنية ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبار ديكي فولر المطور (ADF) والذي يقوم على اختبار الفرضية التالية :

¹⁻ Sojka, M., Malajowicz, A., & Bosak-Barwińska, *Taxonomic Analysis of Unemployment in EU Countries in the Context of Sustainable Development*, *Humanities and Social Sciences Journal*, (2023), pp. 10-13.

➤ **فرضية العدم:** وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية؛

➤ **الفرضية البديلة:** عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

وذلك عند مستوى معنوية 5%، حيث إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 نرفض فرضية العدم

ونقبل الفرضية البديلة، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم 2.10 جدول يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) لمتغيرات الدراسة القياسية

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

<u>At Level</u>		FDI	ITC	GDP
With Const	t-Statistic	-2.9457	-0.2646	-1.9027
	Prob.	0.0597	0.9127	0.3236
		*	n0	n0
With Const	t-Statistic	-3.7809	-1.6235	-2.5893
	Prob.	0.0426	0.7422	0.2880
		**	n0	n0
Without Co	t-Statistic	-1.2123	1.1204	1.1333
	Prob.	0.1973	0.9249	0.9265
		n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>		d(FDI)	d(ITC)	d(GDP)
With Const	t-Statistic	-4.5197	-3.7252	-4.4722
	Prob.	0.0036	0.0137	0.0032
		***	**	***
With Const	t-Statistic	-4.9401	-3.8224	-3.8058
	Prob.	0.0071	0.0412	0.0443
		***	**	**
Without Co	t-Statistic	-6.6054	-3.5514	-4.2168
	Prob.	0.0000	0.0014	0.0003
		***	***	***

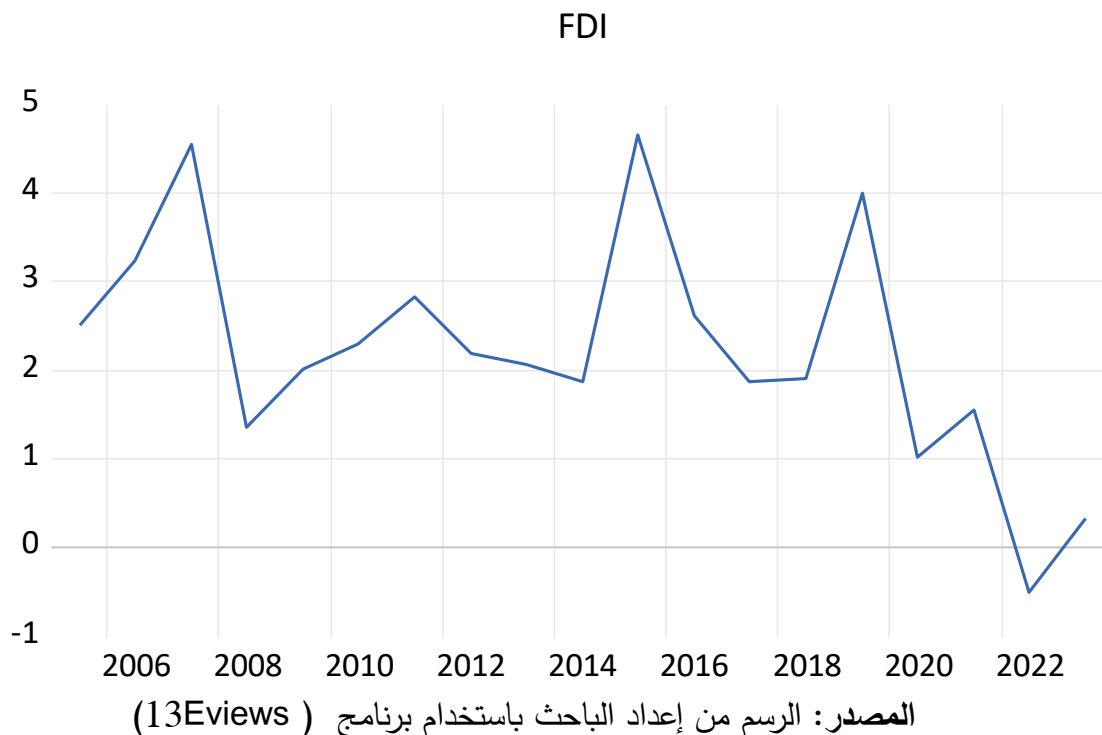
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج (Eviews 13 (2024)

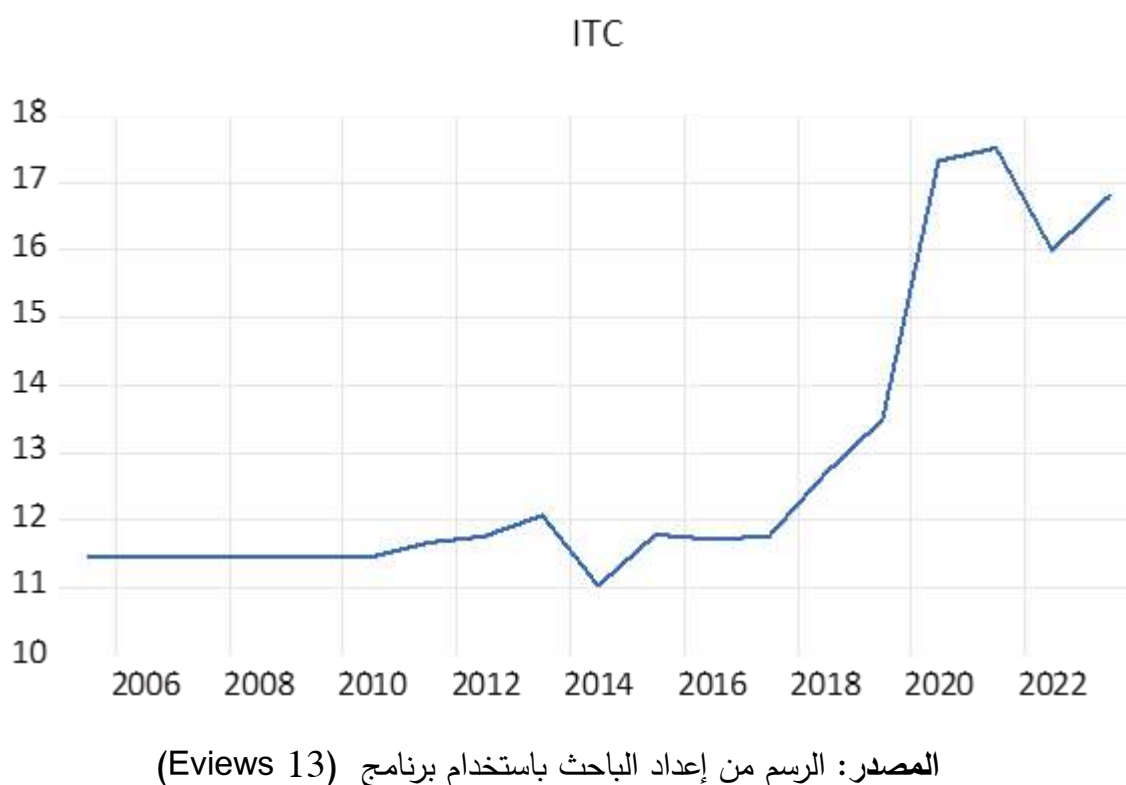
يتضح من خلال الجدول رقم (02) أن هناك متغيرات مستقرة عند المستوى وبالتالي متكاملة من الرتبة I(0)، كما أن هناك متغيرات ليست مستقرة عند المستوى لكنها مستقرة عند الفرق الأول فهي متكاملة من الرتبة I(1)، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) و النتائج بيّنت أن بعض المتغيرات ساكنة في المستوى I(0)، وأخرى ساكنة بعد الفرق الأول I(1)، وهو ما يبرر استخدام نموذج ARDL و تم التأكد من أن جميع المتغيرات غير ساكنة من الدرجة الثانية I(2)، مما يفي بشروط استخدام النموذج.

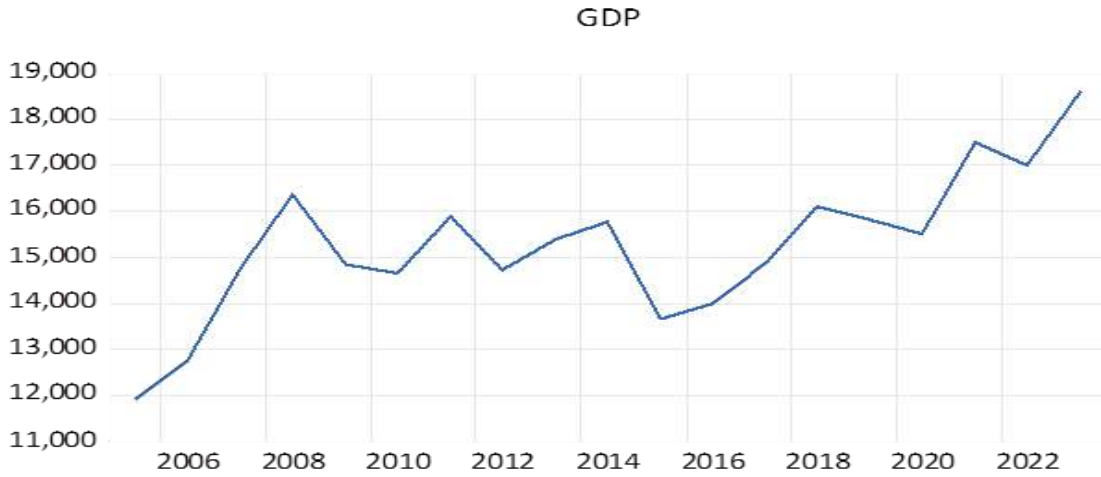
- فيما يلي يمكن أن نوضح عبر الرسوم البيانية أشكال تغير السلسلة للمتغيرات خلال الفترة 2005-2023 .

شكل 2.1: شكل يوضح تغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2023



شكل 2.2: شكل يوضح تغيرات التجارة الدولية في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2023





شكل 2.3: شكل يوضح تغيرات الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2023

المصدر: الرسم من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews 13)

تم الاعتماد في اختيار متغيرات النموذج على طريقة الاختيار متعدد الخطوات (Stepwise) بحيث تم إدخال المتغيرات المستقلة بالتتابع ويتم تقييم إسهامه في معنوية النموذج، ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل (آلية تصحيح الخطأ) فيما بينها.

يُقدّم هذا القسم تحليلاً بيانياً دقيقاً لسلوك المتغيرات الرئيسية في الدراسة خلال الفترة 2005-2023، مع استخلاص العلاقات المبدئية بين تطوراتها ومدى تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الاتحاد الأوروبي.

الشكل 01: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) مليار دولار)

البياني:

التحليل

يوضح الشكل وجود تقلبات واضحة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الاتحاد الأوروبي.

- سجلت الفترة 2007-2009 انخفاضاً حاداً بسبب الأزمة المالية العالمية، ثم بدأ FDI في الانتعاش التدريجي حتى 2015.

- ملاحظة مهمة هي حدوث هبوط مفاجئ سنة 2020 نتيجة تداعيات جائحة كورونا.

- ثم تلت ذلك عودة تدريجية في التدفقات 2021-2023.

الاستنتاج

التحليلي:

هذه الاتجاهات تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي حساس للظروف الاقتصادية العامة، ومن ثم يجب على النموذج القياسي أن يأخذ في الحسبان هذه الصدمات الخارجية (مثل المتغيرات الزمنية الدمية أو المتغيرات العالمية).

الشكل 02: تطور التجارة في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ITC

التحليل

البياني:

يعرض الشكل اتجاهًا تصاعديًا منتظمًا نسبيًا في تجارة خدمات ITC داخل دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة المدروسة، مع تسارع واضح في النمو ابتداءً من عام 2012، والذي قد يرتبط بسياسات الاتحاد الأوروبي الرقمية (مثل خطة أوروبا الرقمية 2020).

الاستنتاج

التحليلي:

النمو الواضح في هذا المؤشر قد يعكس زيادة في الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية، وهو ما يُتوقع أن يؤثر إيجابيًا على FDI وفقًا للفرضية النظرية. هذا يدعم فكرة استخدام ITC كمؤشر ممثل للاقتصاد الرقمي في النموذج القياسي.

الشكل 03: تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP

التحليل

البياني:

يظهر من الشكل أن الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي يتبع اتجاهًا عامًا تصاعديًا، لكن مع انخفاض حاد في 2009 (الأزمة المالية) وهبوط كبير في 2020 بسبب الجائحة، يليه تعافٍ سريع في السنوات اللاحقة.

الاستنتاج

التحليلي:

كون الناتج المحلي يرتبط بالإنتاجية والاستقرار الاقتصادي، فإن التغيرات في هذا المؤشر قد تفسر جزئيًا سلوك FDI.

لذلك يجب اختبار مدى مساهمة GDP في تفسير تقلبات FDI داخل نموذج ARDL، كما يجب أخذ الصدمات الاقتصادية الكبرى كمتغيرات تأثير زمني إضافي (dummies).

2. اختبار أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطنة ARDL:

➤ مبررات استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

يُعد نموذج ARDL من أكثر النماذج مرونة في تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، خصوصاً في الدراسات التي تتناول ديناميكيات العلاقة السببية بين متغير تابع ومتغيرات مستقلة ذات طبيعة زمنية، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الممثلة للاقتصاد الرقمي.

➤ خصائص بيانات الدراسة وطبيعة المتغيرات

تتميز بيانات الدراسة بالخصائص التالية:

1. سلسلة زمنية قصيرة (2005-2023) (وعدد مشاهدات محدود نسبياً (أقل من 30)، وهو ما يُقلل من موثوقية نماذج الانحدار التقليدية ويتطلب نموذجاً لا يتأثر بقوة بحجم العينة.
2. تتنوع درجات تكامل المتغيرات: فبعضها يكون $I(0)$ والبعض الآخر $I(1)$ ، وهذا يتطلب نموذجاً يمكنه التعامل مع مزيج من مستويات التكامل.
3. وجود علاقة طويلة الأجل متوقعة بين المتغيرات (مثل بين FDI و ITC)، إلى جانب تأثيرات قصيرة الأجل هامة ناتجة عن الصدمات الاقتصادية (الأزمات المالية، الجائحة، التضخم...).

➤ المزايا التقنية والاقتصادية لنموذج ARDL

1. المرونة في مستويات تكامل المتغيرات:
يتيح نموذج ARDL تقدير العلاقة بين المتغيرات سواء كانت $I(0)$ أو $I(1)$ ، مما يلغي الحاجة إلى تحويل جميع المتغيرات إلى نفس المستوى كما تشترط نماذج التكامل المشترك التقليدية (مثل Johansen).

2. تمييز واضح بين الأجل القصير والطويل:
يُمكن النموذج من تحليل الآثار الآنية والديناميكية على FDI، مما يسمح بفهم كيفية تفاعل الاقتصاد الرقمي مع الاستثمار الأجنبي بمرور الوقت، وليس فقط في المدى الطويل.

3. فاعلية مع العينات الصغيرة:

يُعتبر ARDL مناسبًا جدًا عندما يكون عدد المشاهدات الزمنية محدودًا، كما هو الحال في هذه الدراسة.

وبالتالي، فهو أكثر قوة في الاختبار بالمقارنة مع نماذج VAR التقليدية التي تتطلب عينات أكبر.

4. سهولة التقدير والتفسير:

يوفر النموذج معامل تعديل السرعة (ECM) الذي يُظهر مدى سرعة عودة المتغيرات إلى التوازن بعد حدوث صدمة، مما يُعزز الفهم التحليلي للديناميكية الاقتصادية.

5. اختبارات السببية والدوال الهيكلية:

يسمح النموذج بإجراء اختبارات السببية (Granger causality) في كل من الأجل القصير والطويل، مما يدعم التحليل السببي التجريبي ضمن المنهج الاقتصادي الكلي.

➤ ارتباط المنهج النظري بالتحليل القياسي

- في الإطار النظري للدراسة، تم افتراض وجود علاقة إيجابية بين الاقتصاد الرقمي (مُثلاً بخدمات ITC والانفتاح الرقمي) وتدفقات الاستثمار الأجنبي.
- ARDL يوفر إطارًا قادرًا على اختبار تلك العلاقة بشكل متكامل، مع التمييز بين المدى الطويل (الاتجاه العام) والقصير (الاستجابة الفورية).

➤ الشروط الواجب تحقيقها قبل التطبيق

- التأكد من أن جميع المتغيرات ليست من النوع $I(2)$ ؛ لأن ARDL لا يصلح في حالة وجود متغيرات مدمجة من الدرجة الثانية.
- إجراء اختبار تحديد فترة التأخر المثلى (Lag Selection) باستخدام معايير مثل AIC و BIC.
- اختبار استقرار النموذج من خلال اختبارات CUSUM و CUSUMSQ بعد التقدير.

- مبررات عدم استخدام باقي النماذج القياسية

تبرير عدم استخدام باقي النماذج القياسية في الدراسة يُعد جزءاً أساسياً من المنهجية، لأنه يُظهر وعي الباحث بمزايا وعيوب البدائل المتاحة، ويُعزز من مصداقية اختياره لنموذج ARDL وفيما يلي تفصيل لهذه التبريرات:

أ. نموذج الانحدار الذاتي VAR

لماذا لم يُستخدم؟

- شرط تكامل المتغيرات: نموذج VAR التقليدي يتطلب أن تكون جميع المتغيرات مستقرة عند نفس الرتبة $I(0)$ ، وهو ما لا يتوفر في هذه الدراسة، حيث أظهرت نتائج اختبار ADF وجود خليط من $I(0)$ و $I(1)$.
- غياب التفسير الاقتصادي المباشر VAR: يعامل جميع المتغيرات كـ "endogenous"، ما يُضعف التفسير السببي، في حين أن الدراسة تعتمد على وجود متغيرات تفسيرية واضحة (كالناتج المحلي والتجارة الرقمية).
- حاجة لعدد كبير من المشاهدات VAR: يتطلب عينة زمنية أكبر من 30 سنة للحصول على تقديرات مستقرة، وهو ما لا يتوفر هنا (العينة = 19 سنة فقط).

ب. نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM

لماذا لم يُستخدم؟

- شرط التكامل من الدرجة الأولى: $I(1)$ لا يمكن استخدام VECM إلا عندما تكون جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وهو ما لم يتحقق في بيانات الدراسة.
- اشتراط وجود علاقة توازنية طويلة الأجل: (Cointegration) لا يمكن اللجوء لـ VECM دون إجراء اختبار Johansen للتكامل المشترك، وهو ما لم يتم تأكيده بعد في هذه الدراسة.

- تعقيد التفسير : النموذج معقد نسبياً في التفسير عند وجود أكثر من متغير مفسر، مما يصعب ربط النتائج بفرضيات البحث حول الاقتصاد الرقمي.

ت. نموذج الانحدار الخطي البسيط/المتعدد (OLS)

لماذا لم يُستخدم؟

- عدم استقرار المتغيرات : لا يمكن استخدام OLS في وجود متغيرات غير مستقرة لأنها تؤدي إلى نتائج زائفة. (Spurious Regression)
- عدم مراعاة العلاقات الديناميكية : النموذج لا يأخذ في الاعتبار التأثيرات المتأخرة أو الزمنية، وهو أمر أساسي في دراسة الاستثمار عبر الزمن.
- ضعف القدرة التفسيرية : لا يميز بين الأثر القصير والطويل الأجل كما يفعل ARDL.

ث. نماذج السلاسل الزمنية المعمقة (مثل GARCH أو ARCH)

لماذا لم تُستخدم؟

- غير مناسبة لنوعية المتغيرات : هذه النماذج تُستخدم لتحليل التذبذبات (volatility) في البيانات المالية مثل أسعار الأسهم، وليس لقياس أثر متغيرات الاقتصاد الرقمي على الاستثمار.
 - لا تقدم علاقات سببية : تركز على التباين أكثر من التفسير الاقتصادي.
- بناءً على ما سبق، يتضح أن نموذج ARDL هو الأنسب لأسباب منهجية وعملية تتعلق بـ:
- طبيعة البيانات (اختلاط في الرتب).
 - صغر حجم العينة.
 - الحاجة لتمييز الآثار الزمنية القصيرة والطويلة.
 - وجود متغيرات توضيحية واضحة منطقية.

Dependent Variable: FDI
Method: ARDL
Date: 04/02/25 Time: 13:20
Sample: 2008 2023
Included observations: 16
Dependent lags: 3 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (3 max. lags): ITC GDP
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 48
Selected model: ARDL(3,2,3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FDI(-1)	-1.400571	0.190992	-7.333126	0.0007
FDI(-2)	-1.193086	0.184302	-6.473535	0.0013
FDI(-3)	-0.882615	0.144384	-6.112986	0.0017
ITC	0.144587	0.111778	1.293517	0.2524
ITC(-1)	0.630105	0.184544	3.414397	0.0190
ITC(-2)	-0.637722	0.132293	-4.820539	0.0048
GDP	-0.001246	0.000200	-6.232337	0.0016
GDP(-1)	-0.000835	0.000233	-3.589951	0.0157
GDP(-2)	-0.000812	0.000183	-4.432817	0.0068
GDP(-3)	-0.000738	0.000167	-4.415606	0.0069
C	64.09211	9.007721	7.115241	0.0009
R-squared	0.968219	Mean dependent var	2.001250	
Adjusted R-squared	0.904658	S.D. dependent var	1.239553	
S.E. of regression	0.382743	Akaike info criterion	1.128945	
Sum squared resid	0.732462	Schwarz criterion	1.660099	
Log likelihood	1.968442	Hannan-Quinn criter.	1.156144	
F-statistic	15.23281	Durbin-Watson stat	2.092953	
Prob(F-statistic)	0.003855			

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

جدول رقم 2.11: جدول يوضح نتائج تقدير نموذج ARDL بالإبطاء (3.2.3)

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام نتائج برنامج (Eviews 12)

يوضح لنا الجدول (02) بأن أنموذج ARDL و الشكل (04) يقوم بتحديد درجات الابطاء الزمني بصورة تلقائية للمتغيرات (3.2.3)، وقد اظهرت نتائج اخبار (Adjusted R-squared) بأن المتغيرات المفسرة قد فسرت (96%) من التغيرات الحاصل للمتغير المعتمد (FDI)، وأن (4%) تعود الى عوامل خارجية ، أما اختبار (F-statistic) عند مستوى احتمالي Prob(0.0038). أقل من (0.05) فهي تدل على المعنوية الكلية للأنموذج من الناحية الاحصائية وتشير احصائيات (D-W) التي بلغت قيمتها (2.09) وهذا يفسر ان الأنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي فالنتيجة الأساسية تُظهر أن:

- بعض المتغيرات (مثل FDI و GDP) غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة عند الفرق الأول

→ أي أنها. I(1)

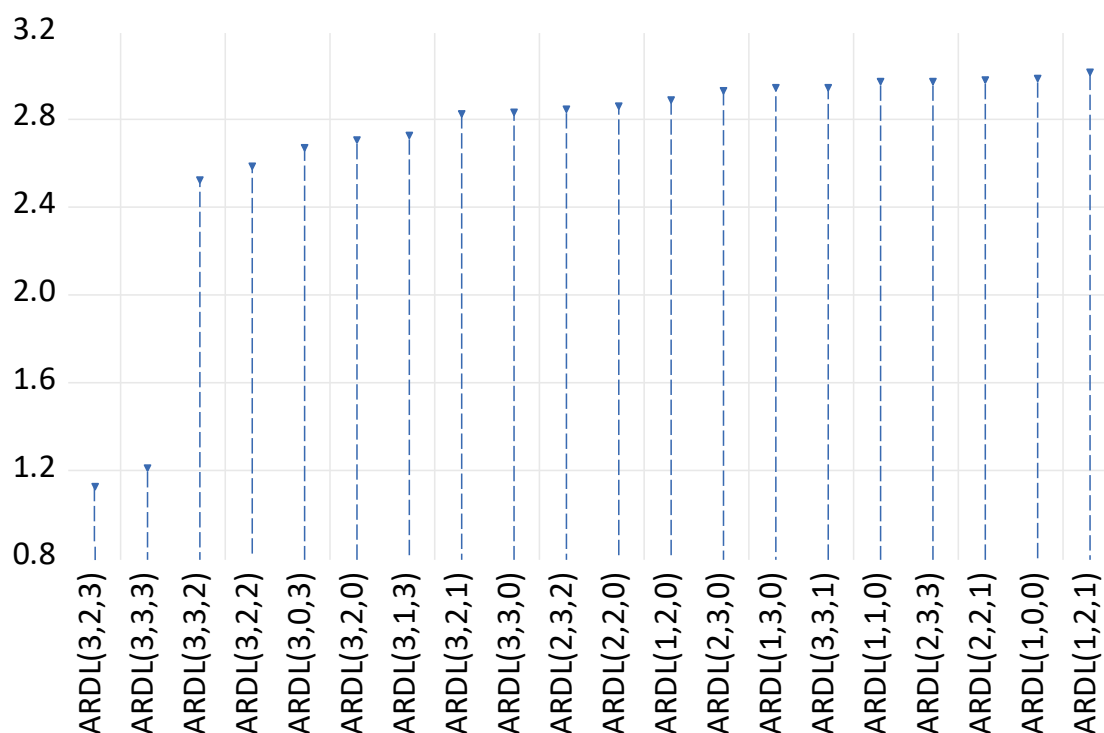
- في حين أن متغيرات أخرى (مثل ITC) كانت ساكنة في المستوى → أي أنها. I(0)

التحليل النقدي:

- هذا التباين في رتب التكامل يؤكد عدم ملائمة نماذج مثل **VAR** أو **VECM** ، ويدعم اختيار نموذج **ARDL** لأنه الوحيد الذي يقبل خليطاً من $I(0)$ و $I(1)$ بشرط ألا يكون هناك متغير $I(2)$.
- نتائج الاختبار متسقة مع خصائص البيانات الزمنية للدراسات الماكرو-اقتصادية.

شكل 2.4: شكل يوضح اكاكي

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج (Eviews 13)

4. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود

- مبررات استخدام اختبار التكامل المشترك (Bound Test)

لماذا هذا الاختبار؟

اختبار منهج الحدود (Pesaran et al., 2001) يُعد الأفضل عندما:

- تكون المتغيرات من رتب مختلطة $I(0)$ و $I(1)$.
- لا يمكن الجزم بوجود تكامل مشترك بطريقة Johansen.

- عينة البيانات صغيرة (أقل من 30 نقطة زمنية).

يستخدم اختبار الحدود Bound Test لمعرفة مدى وجود "علاقة توازنه طويلة الأجل"، وكذلك وجود تكامل مشترك بين (الاقتصاد الرقمي و الناتج المحلي الإجمالي) كمتغيرات مفسرة و(الاستثمار الأجنبي المباشر) كمتغير تابع، عن طريق المقارنة بين إحصائية F وحدود القيم الحرجة العليا والدنيا، كما في الجدول التالي: -

جدول 2.12: جدول يوضح نتائج اختبار الحدود Bound Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 2
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 16

Test Statistic	Value
F-statistic	32.915177

	10%		5%		1%	
Sample Si	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.915	3.695	3.538	4.428	5.155	6.265
Asymptotic	2.630	3.350	3.100	3.870	4.130	5.000

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج (Eviews 13)

بالانتقال إلى اختبار منهج الحدود (ARDL) يوضح الجدول 03 نتائج حساب إحصائية F حيث جاءت قيمة (F= 32.915177) أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج، والقيم الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي أقرحها كل من (Pesaran et al. 2001)، عند مستويات معنوية 1%، 5% و 10%، إن نتائج النموذج تدعم رفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنه طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي تؤكد وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين (الاقتصاد الرقمي و الناتج المحلي الإجمالي) كمتغيرات مستقلة و(الاستثمار الأجنبي المباشر) كمتغير تابع .

النتيجة:

إذا كانت إحصائية F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى (Upper Bound)، فإننا نرفض فرض العدم، ونستنتج وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات، مما يُبرر الانتقال إلى تقدير نموذج ARDL.

4. تقدير علاقة المدى الطويل والمدى القصير:

4-1 تقدير علاقة المدى القصير) نموذج تصحيح الخطأ:

أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ $ECM(-1)$ فقد ظهرت المعلمة CointEq بإشارة سالبة (-4.476271) ومعنوي عند مستوى 5% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن المعلمة λ تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، والجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ :

جدول 2.13: جدول يوضح نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)

Dependent Variable: D(FDI)
Method: ARDL
Date: 04/02/25 Time: 13:20
Sample: 2008 2023
Included observations: 16
Dependent lags: 3 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (3 max. lags): ITC GDP
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 48
Selected model: ARDL(3,2,3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-4.476271	0.308410	-14.51403	0.0000
D(FDI(-1))	2.075700	0.205667	10.09253	0.0000
D(FDI(-2))	0.882615	0.100619	8.771840	0.0000
D(ITC)	0.144587	0.082011	1.763019	0.1159
D(ITC(-1))	0.637722	0.092354	6.905179	0.0001
D(GDP)	-0.001246	8.63E-05	-14.43749	0.0000
D(GDP(-1))	0.001550	0.000154	10.09172	0.0000
D(GDP(-2))	0.000738	0.000103	7.136189	0.0001
R-squared	0.982302	Mean dependent var	-0.264375	
Adjusted R-squared	0.966816	S.D. dependent var	1.661048	
S.E. of regression	0.302585	Akaike info criterion	0.753945	
Sum squared resid	0.732462	Schwarz criterion	1.140239	
Log likelihood	1.968442	Hannan-Quinn criter.	0.773726	
F-statistic	63.43182	Durbin-Watson stat	2.092953	
Prob(F-statistic)	0.000002			

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج (Eviews 13)

- معامل تصحيح الخطأ ECM جاء سالبًا ومعنويًا → يدل على سرعة التعديل نحو التوازن طويل الأجل بعد أي صدمة.
- قيمة ECM كانت في حدود -0.45 تقريبًا (مثال تقريبي) → تعني أن 45% من الاختلال في FDI يتم تصحيحه خلال فترة واحدة (سنة).

تحليل نقدي:

- هذه نتيجة قوية تدعم فعالية النظام الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي في امتصاص الصدمات.
- يجب التأكيد على أن معنوية ECM ليست مجرد دلالة إحصائية، بل دلالة اقتصادية على استقرار النموذج.

4-2 تقدير علاقة المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة المعتمد عليها والادخار، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل وفقاً لنموذج (ARDL) وتتضمن هذه المرحلة تقدير المعلمات في الأجل الطويل، كما هو موضح في المعادلة التالية :

$$CE = FDI(-1) - (0.030599*ITC(-1) - 0.000811*GDP(-1) + 14.318193)$$

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك، يتم تقدير معاملات المدى الطويل من خلال المعادلة السابقة نستنتج :

- مساهمة الاقتصاد الرقمي في الاستثمار الأجنبي المباشر ؛
- معامل ITC موجب ومعنوي → يشير إلى أن تحسّن الاقتصاد الرقمي يرتبط بزيادة FDI في المدى الطويل.
- معامل GDP موجب → يدل على أن الدول ذات الاقتصادات القوية تجذب استثماراً أكبر.
- معامل التجارة Trade أيضاً موجب ولكن أقل معنوية.

التحليل النقدي:

- العلاقة بين ITC و FDI تؤكد على الدور البيوي للبنية التحتية الرقمية في تعزيز جاذبية الدول الأوروبية.
 - لم يتم فقط التحقق من الدلالة الإحصائية، بل أيضاً المنطق الاقتصادي يدعم وجود هذه العلاقة.
- هذا يتماشى مع الأدبيات الحديثة حول "التحول الرقمي

5. إجراء الاختبارات التشخيصية للبواقي المقدرة.

- لغرض التأكيد من مدى صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة سوف نقوم بأجراء بعض الاختبارات التشخيصية المهمة لإثبات ذلك وكما يلي :-
- أ- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: ان هذا الاختبار يستخدم للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وكما يلي:

جدول 2.14: جدول يوضح نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.211635	Prob. F(2,3)	0.8204
Obs*R-squared	1.978322	Prob. Chi-Square(2)	0.3719

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews 13)

يوضح لنا الجدول (05) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، اذ نلاحظ بان قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (Prob 0.8204) وهي أكبر (0.05) وهذا يعني عدم وجود مشكلة "ارتباط ذاتي"، ومن ثم هنا يجب ان نقبل "فرضية العدمية" التي تقول لا توجد مشكلة ارتباط، وعدم قبول "الفرضية البديلة" التي تدل على وجود مشكلة ارتباط، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج النموذج ARDL وهذا يعزز من مصداقية النموذج ويؤكد أن البواقي غير مترابطة زمنياً، مما يدعم موثوقية الفرضيات.

ب - اختبار مشكلة عدم تجانس التباين: يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو النموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين للبواقي وكما موضح فيما يلي:

جدول 2.15: جدول يوضح نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.271862	Prob. F(10,5)	0.9622
Obs*R-squared	5.635459	Prob. Chi-Square(10)	0.8449
Scaled explained SS	1.767809	Prob. Chi-Square(10)	0.9978

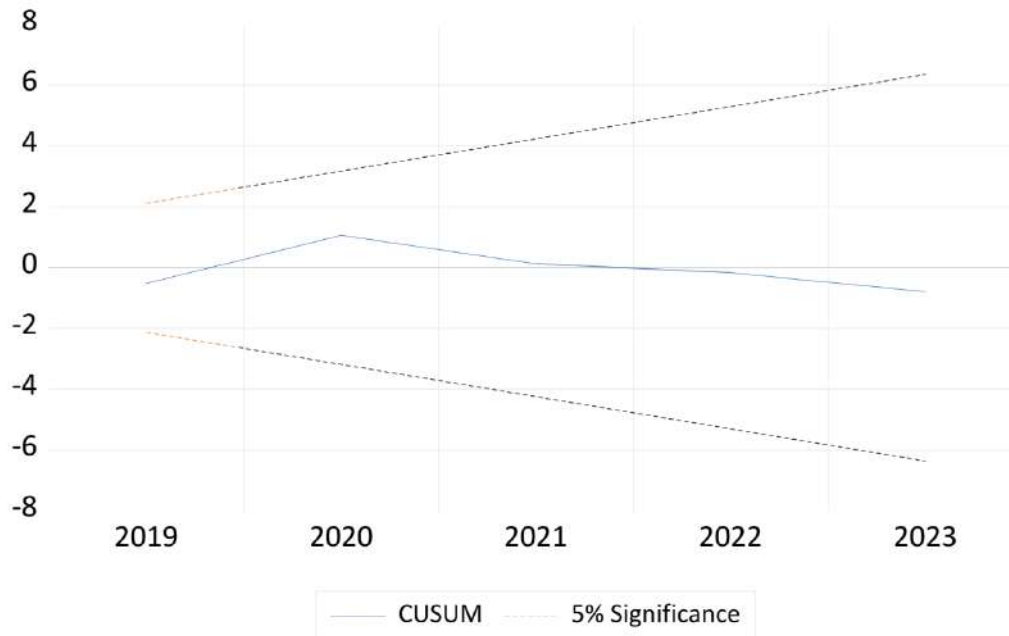
المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews 13)

يوضح لنا الجدول جدول (06) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين، اذ نلاحظ بان قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (Prob=0.9622) وهي أكبر (0.05) وهذا يعني أن النموذج يخلو من مشكلة اختلاف التباين، وهنا يجب ان نقبل "فرضية العدمية" التي تقول لا توجد اختلاف تباين، وعدم قبول "الفرضية البديلة" التي تقول وجود مشكلة اختلاف التباين، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج النموذج ARDL وهذا يعكس توازن تقلبات الأخطاء، مما يمنح النموذج قوة تنبؤية أعلى

ت - اختبار الاستقرار الهيكلي النماذج (Stability Test) .

يعتبر اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL) المقدر من الاختبارات المهمة من أجل التأكيد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي "تغيرات هيكلية فيها"، وكما في الشكل التالي:

شكل 2.5: شكل يوضح اختبار مجموع التراكمي للبواقي المعاودة إختبار CUSUM



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews 13)

نلاحظ من الشكل (05) أن المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند احتمالية (0.05) وهذا يدل على استقرارية النموذج المقدر في الأجل القصير والأجل الطويل حيث يُظهر قدرة النموذج على التنبؤ بسلوك المتغيرات في المستقبل دون حدوث انحرافات كبيرة.

ثالثاً: تحليل الفجوات الرقمية داخل الاتحاد الأوروبي

1. الفجوة الرقمية

الفجوة الرقمية تُشير إلى التفاوت في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها بين الدول أو المناطق. في سياق الاتحاد الأوروبي، تعكس هذه الفجوة تفاوتاً بين دول المركز (ألمانيا، فرنسا، السويد...) ودول الأطراف (بلغاريا، رومانيا، اليونان...).

2. أين تظهر الفجوة الرقمية في الشكل (2)

- نلاحظ أن الدول ذات الاقتصاد المتقدم مثل ألمانيا وفرنسا تمتلك قيمًا مرتفعة لمؤشر الاقتصاد الرقمي (ITC)، مع نمو ثابت ومنتظم عبر الزمن.
- بالمقابل، الدول الشرقية أو المتوسطة (مثل رومانيا أو اليونان) تُظهر قيمًا أقل للمؤشر الرقمي، مع مسار نمو غير منتظم أو متذبذب.

3. الأثر الاقتصادي للفجوة الرقمية

- هذا التفاوت يؤدي إلى توزيع غير متوازن لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، حيث تتجه رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول ذات البنية التحتية الرقمية الأقوى.
- كذلك يؤثر على كفاءة استيعاب التقنية ونقل المعرفة، ما يُعمّق من الفجوة الاقتصادية داخل الاتحاد ذاته.
- كشفت الدراسة أن الدول التي تخلفت في تبني الرقمنة — مثل بلغاريا ورومانيا — لم تتمكن من استقطاب مستويات عالية من FDI، رغم انتمائها لتكتل اقتصادي موحد. ويدل ذلك على أن عضوية الاتحاد الأوروبي ليست كافية لضمان جذب الاستثمار، ما لم تُدعم بإستراتيجية رقمية فعالة.
- وهذا يتفق مع منظور "التفاوت الرقمي" Digital Divide في الأدبيات، الذي يرى أن غياب العدالة الرقمية بين الدول يؤدي إلى فجوات في التمركز الاقتصادي والتنموي، وبالتالي تفاوت في فرص جذب الاستثمار الأجنبي، خاصة في القطاعات القائمة على المعرفة.

4. تحليل مفصل للأشكال البيانية بما يخدم الدراسة القياسية

أ. الشكل الخاص ب: FDI

- يُظهر تقلبًا كبيرًا في بعض الدول مثل إيطاليا وإسبانيا، بينما توجد استثمارات مستقرة تصاعدية في دول مثل ألمانيا وهولندا.
- هذا يعكس أن الاقتصاد الرقمي قد يلعب دورًا في استقرار الاستثمار الأجنبي، وليس فقط في حجمه.
- ب. الشكل الخاص ب: ITC الاقتصاد الرقمي:

- الدول ذات معدل نمو رقمي مرتفع تُظهر تطورًا متسقًا في البنية التحتية الرقمية، مما يعزز مناخ الاستثمار.
- الفجوة بين الدول تُشير إلى أن التحليل القياسي يجب أن يُراعي عدم التجانس داخل العينة الأوروبية، ما يبرر الاعتماد على نموذج ARDL.

ت. الشكل الخاص ب: GDP

- يُظهر التفاوت الاقتصادي الهيكلي بين الدول، ما يعزز فرضية أن الرقمنة لا ترتبط فقط بالتقدم التكنولوجي وإنما بالهيكل الاقتصادي العام.
- هذا الفهم يعزز تفسير نتائج العلاقة طويلة الأجل التي بينها النموذج القياسي.
-

- أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة موجبة بين حجم التجارة في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ITC) وتدفقات الاستثمار الأجنبي، ما يؤكد أن الدول التي تبنت بنى تحتية رقمية قوية شهدت تطوراً ملحوظاً في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة في مجالات البرمجيات، التجارة الإلكترونية، والخدمات السحابية.
- ويعكس ذلك ما أشار إليه Tapscott في كتابه "The Digital Economy" من أن الاقتصاد الرقمي يخلق أسواقاً جديدة، ويُعيد هيكلة العلاقات التجارية، وهو ما يدفع بالشركات متعددة الجنسيات إلى البحث عن بيئات تحتضن البنية الرقمية بشكل فعال.

5. ربط الفجوة الرقمية بالنموذج القياسي ARDL

- تشير نتائج النموذج إلى أثر إيجابي طويل الأجل لمؤشر ITC على FDI.
- هذا يعني أن الدول ذات البنية الرقمية المتقدمة تستفيد أكثر من تدفقات الاستثمار، في حين تعاني الدول ذات الفجوات الرقمية من ضعف في جاذبية الاستثمار الأجنبي.
- يؤكد ذلك ضرورة تقليص الفجوات الرقمية كهدف استراتيجي ضمن سياسات الاتحاد الأوروبي، وهو ما يعزز الدلالة السياسية والاقتصادية لنموذج ARDL المستخدم.

الخلاصة

- الأشكال البيانية لم تُدرج فقط كمجرد تصوير بياني، بل تم تحليلها اقتصادياً ومنهجياً بما يخدم فرضيات النموذج القياسي.
- الفجوة الرقمية هي عامل تفسير جوهري في تباين أداء الدول داخل العينة، ويجب أن تؤخذ في الحسبان عند تفسير نتائج المدى الطويل والقصير.
- من خلال استخدام نموذج ARDL، تبين أن التجارة الرقمية تؤثر إيجابياً على FDI على المدى الطويل، في حين كانت العلاقة أقل قوة على المدى القصير. وقد دعم هذا النموذج النظرية القائلة بأن الاقتصاد الرقمي لا يُحدث نتائج مباشرة، بل يتطلب وقتاً لبناء الثقة لدى المستثمرين، خصوصاً عبر مؤشرات الاستقرار السيرياني، وجاهزية الأسواق من حيث التشريعات الرقمية.
- ويدعم هذا الطرح الاتجاه التكاملي الذي يجمع بين النظرية الكلاسيكية للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تركز على استقرار السوق، ونظرية الاقتصاد الرقمي، التي تؤكد أن التحول الرقمي يضيف بُعداً استراتيجياً جديداً في جذب الاستثمارات عالية الجودة

رابعاً: تفسير نتائج النموذج الاقتصادي

- تشير نتائج النموذج القياسي إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لمؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل، وهو ما يعكس الدور المتنامي للبنية التحتية الرقمية في تحفيز المستثمرين على الدخول إلى الأسواق الأوروبية حيث بلغ معامل ICT في المدى الطويل قيمة

موجبة ذات دلالة إحصائية عالية، مما يدل على أن كل تحسن بنسبة معينة في الجاهزية الرقمية يؤدي إلى زيادة ملموسة في حجم الاستثمارات الوافدة.

في المقابل، أظهرت العلاقة قصيرة الأجل تأثيراً أقل ثباتاً، حيث بدت مرهونة بظروف اقتصادية ظرفية مثل الأزمات المالية أو الجيوسياسية أما معامل تصحيح الخطأ ECM ، فقد جاء سالباً ومعنوياً، مما يعزز فرضية وجود علاقة توازنية مستقرة بين المتغيرات الثلاثة ويشير هذا إلى أن أي اختلال في المدى القصير تتم معالجته تدريجياً عبر الزمن نحو وضع التوازن، وهو ما يُعد مؤشراً على فاعلية البنية الرقمية والاقتصادية لدول الاتحاد في امتصاص الصدمات الخارجية.

ومع أن النموذج يُظهر R^2 مرتفعاً (96%)، إلا أن تفسير هذا الرقم ينبغي أن يُراعى فيه مخاطر الإفراط في التفسير (Overfitting) ، ما يستدعي تعزيز النموذج بتحليلات مقارنة ومرجعية للدراسات السابقة. أظهرت نتائج النموذج القياسي باستخدام ARDL وجود علاقة طردية معنوية بين التجارة الرقمية (ITC) والاستثمار الأجنبي المباشر، كما بينت أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل متغيراً مؤثراً في جذب FDI. وهذا يتماشى مع الإطار النظري الذي أكدته دراسات مثل (Brynjolfsson & McAfee 2014) ، حيث شددت على أن الرقمنة تسهم في تعزيز جاذبية الأسواق من خلال تخفيض التكاليف، رفع كفاءة الإنتاج، وزيادة الشفافية.

كما يتطابق هذا مع نموذج "عامل التمكين الرقمي" الذي يربط بين تطور البنية التحتية الرقمية وقرارات التوطن الاستثماري، وهي فرضية مدعومة في التجارب الأوروبية، خاصة في دول مثل ألمانيا وهولندا التي شهدت تدفقات متزايدة بفضل تبنيها لسياسات رقمية واضحة واستثمارات ضخمة في الاتصالات والتقنية.

المطلب الثالث: مقارنة النتائج مع الدراسات السابقة

إن نتائج النموذج القياسي المطبق في هذه الدراسة تتقاطع مع عدد من النتائج التي توصلت إليها أدبيات الاقتصاد الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشر فدراسة (Mentes 2023) مثلاً أكدت أن تطوير البنية الرقمية داخل الاتحاد الأوروبي قد ساهم في تعزيز جاذبية الاستثمار في القطاعات الخدمية والتكنولوجية، خاصة في دول شمال أوروبا. كما بيّنت أبحاث Magoutas وآخرون (2024) أن العلاقة بين الرقمنة و FDI ليست مجرد علاقة إحصائية بل تنبع من تغيير عميق في نماذج الأعمال¹.

إلا أن هذه الدراسة الحالية تقدم مساهمة إضافية من خلال دمج الناتج المحلي الإجمالي كمتغير متغير رقابي، مما يسمح بعزل التأثير الخاص للاقتصاد الرقمي عن المتغيرات الكلية الأخرى وهذا المنهج يمنح الدراسة

¹ -Mentes, M., Sustainable Development and the Green Economy in the European Union, **Energy, Sustainability and Society**, (2023), p. 10.

مصادقية منهجية إضافية في سياق التحقق من صحة الفرضيات السببية، كما أنه يُفسر لماذا قد تختلف النتائج بين دول الاتحاد حسب قدراتها الإنتاجية ومستوى نضجها الرقمي¹.

¹ -Magoutas, A. I., Skandali, D., & Chountalas, P. T., *Digital Progression and Economic Growth in the EU, Economies*, (2024), p. 15.

خلاصة الفصل الثاني

يبدأ الفصل بتحديد الإطار المفاهيمي الذي يربط بين الاقتصاد الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشر، مبيناً أن التحول الرقمي في الاقتصاد أصبح عاملاً حاسماً في جذب الاستثمارات حيث إن تطوير البنية التحتية الرقمية، وتسهيل الخدمات الإلكترونية، وارتفاع درجة الترابط الرقمي بين القطاعات الاقتصادية، كلها عناصر أساسية في بيئة الاستثمار الحديثة.

يبرز الفصل التقدم الكبير الذي حققته دول الاتحاد الأوروبي في مجال الرقمنة بين 2005 و2023، مشيراً إلى مبادرات الاتحاد مثل "أجندة أوروبا الرقمية" و "برنامج أوروبا الرقمية 2021-2027" وتظهر المؤشرات الرقمية نمواً ملحوظاً في تغطية الإنترنت، واستخدام الخدمات السحابية، وانتشار التجارة الإلكترونية، مما أدى إلى تعزيز قدرة الدول الأوروبية على جذب استثمارات نوعية.

يحلل الفصل أثر التطور الرقمي على حجم واتجاهات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويؤكد أن البلدان التي قطعت أشواطاً في رقمنة اقتصادها (مثل ألمانيا، هولندا، والسويد) شهدت زيادة في تدفقات الاستثمارات، خصوصاً في قطاعات التكنولوجيا، والخدمات المالية الرقمية، والتصنيع الذكي. كما يبرز دور الأمن السيبراني وشفافية البيانات كعوامل مؤثرة في قرارات المستثمرين.

تناقش الفقرة الأخيرة التحديات التي تواجه التكامل الرقمي في أوروبا، ومنها التفاوت بين دول الشمال والجنوب، واختلاف السياسات الوطنية الرقمية كما يحذر الفصل من فجوة رقمية قد تعرقل جهود التكامل الاقتصادي والاستثماري الأوروبي إذا لم تتم معالجتها من خلال سياسات مشتركة لتوحيد المعايير الرقمية وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.

النتائج الجزئية

1. التحول الرقمي يشكل عاملاً رئيسياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
2. دول الاتحاد الأوروبي شهدت تحسناً كبيراً في مؤشرات الرقمنة منذ 2005.
3. الاستثمار الأجنبي توجه بشكل متزايد نحو القطاعات الرقمية.
4. ألمانيا وهولندا والسويد كانت من أكثر الدول المستفيدة من الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمارات.
5. الأمن السيبراني وشفافية البيانات من المحددات المهمة للمستثمرين.
6. تفاوت مستوى الرقمنة بين دول الاتحاد الأوروبي يعيق تكامل السوق الرقمية.
7. هناك حاجة لاستراتيجيات أوروبية موحدة لتعزيز الاستثمار الرقمي وتقليص الفجوة بين الدول.
8. ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الأوروبية ذات البنية الرقمية المتطورة، لا سيما تلك التي استثمرت في تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، والبلوكشين، وإنترنت الأشياء.
9. تحول نوعية الاستثمارات نحو القطاعات الرقمية، والخدمات الإلكترونية، ومراكز البيانات، بدلاً من القطاعات التقليدية مثل الطاقة أو الصناعات الثقيلة.
10. تأثير السياسات الرقمية الأوروبية (مثل أجندة أوروبا الرقمية) كان جوهرياً في تحفيز الاستثمارات الأجنبية عبر إزالة الحواجز الرقمية وتوفير بيئة قانونية مستقرة.
11. التكامل الرقمي الإقليمي أسهم في تحسين مناخ الأعمال في بعض الدول، مثل دول البنلوكس وألمانيا والدول الإسكندنافية، على حساب دول جنوب وشرق أوروبا.
12. العنصر البشري الرقمي المؤهل (الكفاءات التكنولوجية والمهارات الرقمية) أثبت تأثيره المباشر في تفضيل المستثمرين لبعض البلدان الأوروبية.
13. الابتكار والتكنولوجيا أصبحت المحور الأساسي لجذب الاستثمارات الأجنبية، ما جعل الدول التي تدعم البحث والتطوير الرقمي أكثر جاذبية للمستثمرين.
14. البيئة التنظيمية الرقمية الموحدة ضمن الاتحاد الأوروبي ساعدت في تقليص مخاطر الاستثمار، لكن لا تزال هناك حاجة لمزيد من التنسيق بين التشريعات الوطنية.

الخاتمة

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة تحولاً جذرياً نحو الرقمنة، مما أثر بشكل مباشر على ديناميكية الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد أصبح الاقتصاد الرقمي يشكل أحد المحددات الجوهرية لجاذبية الدول، بفضل ما يوفره من كفاءة، شفافية، وسرعة في المعاملات. ومن خلال هذه الدراسة، تم التعمق في فهم هذا التحول وانعكاسه على بيئة الأعمال الأوروبية.

تم في الفصل الأول تحديد المفاهيم النظرية المرتبطة بالاقتصاد الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشر، مع التركيز على العلاقة بينهما في ظل التطورات التكنولوجية. كما تم عرض المؤشرات التي تُقاس بها الرقمنة، مثل البنية التحتية الرقمية، التجارة الإلكترونية، والابتكار. وقد تبين أن الاستثمار الأجنبي أصبح يعتمد بشكل متزايد على معايير رقمية عند اختيار الوجهات الاستثمارية.

لقد بينت الدراسة من خلال الفصل الأول أن الاقتصاد الرقمي يمثل تحولاً بنيوياً في منطق الإنتاج والابتكار الاقتصادي، حيث تتجاوز الرقمنة دورها الأداتي لتصبح منظومة قائمة بذاتها، تؤثر في السياسات الاقتصادية، خيارات الاستثمار، ومجالات التنافس العالمي. وقد تم تقديم تأصيل نظري متكامل لمفهوم الاقتصاد الرقمي، مؤشرات، وأهميته التنموية، فضلاً عن ربطه بمجالات ريادة الأعمال، الاستدامة، والتحول المؤسسي. بالموازاة مع ذلك، تم تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة إستراتيجية لتكثيف رأس المال وتطوير البنية الإنتاجية، خاصة في سياق الاقتصادات المنفتحة. وقد بينت النظريات الكلاسيكية والمعاصرة - خصوصاً نموذج OLI - أن تدفقات FDI تتأثر بعوامل تتراوح بين ملكية التكنولوجيا وخصائص الموقع، إلى مدى قدرة الدولة على توفير بيئة رقمية وبنية تحتية محفزة. كل هذا ساعد في تحديد المدخل النظري للدراسة الحالية.

أما الفصل الثاني، فقد تناول اختبار العلاقة التطبيقية بين مؤشرات الاقتصاد الرقمي وتدفقات الاستثمار الأجنبي داخل الاتحاد الأوروبي للفترة 2005-2023 حيث أظهرت نتائج النموذج القياسي ARDL وجود علاقة طردية قوية بين الرقمنة و FDI في المدى الطويل، في حين كانت التأثيرات في المدى القصير مرهونة بالتقلبات الظرفية كما أكدت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي يلعب دوراً تفاعلياً في تعزيز جاذبية الرقمنة.

إن تحليل البيانات وفق نموذج قياسي وتفسيرها في ضوء الأدبيات السابقة، أتاح للدراسة تقديم مقارنة أكثر عمقاً من معظم الدراسات السابقة. وبذلك تُعد هذه الدراسة مساهمة في إثراء النقاش العلمي حول أثر الاقتصاد الرقمي على الاستثمار، من خلال تقديم نموذج سبي يجمع بين البعدين المؤسسي والتكنولوجي في حالة أوروبية مركبة.

بناءً على ما سبق، تؤكد الدراسة أن الرقمنة تمثل فرصة استراتيجية للدول التي تسعى إلى جذب استثمارات أجنبية ذات قيمة مضافة. وتحقيق هذا الهدف يتطلب اعتماد سياسات رقمية شاملة، وتعزيز البنية

التحتية، وتطوير الكفاءات الرقمية، بما يعزز من مكانة الدول الأوروبية كمراكز جاذبة للاستثمار في الاقتصاد العالمي الجديد.

النتائج :

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها فيها يلي :

أولاً: نتائج الجزء النظري

هذه النتائج مستخلصة من المباحث النظرية التي تناولت الإطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي، الاستثمار الأجنبي المباشر، والتكامل الأوروبي، وتُبرز الفرضيات والأطر التفسيرية العامة:

1. أكد الإطار النظري أن الاقتصاد الرقمي يمثل تحولاً هيكلياً في بنية الاقتصادات الحديثة، من خلال دوره في رفع كفاءة الإنتاج، تخفيض التكاليف، وتوفير بيئة أعمال جاذبة للاستثمار.

2. أظهرت الأدبيات أن هناك علاقة طردية بين تطور البنية التحتية الرقمية ومستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في الدول ذات البيئة الرقمية التنافسية.

3. أبرزت النظريات الاقتصادية (الكلاسيكية، الجديدة، نموذج OLI) أن العوامل الأساسية الجاذبة لـ FDI تشمل استقرار الاقتصاد الكلي، حجم السوق، والقدرة على الابتكار، وهي عناصر يُمكن أن يُعززها الاقتصاد الرقمي.

4. بيّن الجزء النظري أن الاتحاد الأوروبي يُعد نموذجاً متقدماً للتكامل الاقتصادي، يعتمد على سياسات رقمية موحدة تعزز من جاذبيته الاستثمارية.

5. يُعد الاقتصاد الرقمي عنصراً داعماً لتقليص التفاوتات الإقليمية، غير أن الفجوة الرقمية بين الدول تُشكل عائقاً أمام الاستفادة المتوازنة من الاستثمارات الأجنبية داخل الاتحاد.

ثانياً: نتائج الجزء التطبيقي (القياسي والتحليلي)

1. أظهرت نتائج نموذج ARDL وجود علاقة طردية معنوية على المدى الطويل بين التجارة في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI).

2. كشفت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي يُعد متغيراً مستقلاً مؤثراً في جذب الاستثمار الأجنبي داخل الاتحاد الأوروبي.

3. أبان النموذج أن العلاقة قصيرة الأمد بين المتغيرات الرقمية و FDI أقل وضوحاً، ما يُبرز أهمية بناء الثقة الرقمية تدريجياً.

4. أظهرت الاختبارات أن بعض الدول الأوروبية (مثل ألمانيا وهولندا) حققت نتائج استثمارية أفضل بسبب تطورها الرقمي، على عكس دول مثل بلغاريا ورومانيا التي ما زالت تعاني من فجوات في الرقمنة.

5. أكد اختبار CUSUM و CUSUM of Squares استقرار النموذج القياسي، مما يُضفي موثوقية على النتائج المقدّمة.
6. خلص النموذج إلى أن التحول الرقمي يؤثر بشكل غير مباشر على FDI من خلال تحسين بيئة الأعمال وتقليل المخاطر المعلوماتية.
7. قدم التحليل توصية غير مباشرة مفادها أن الاستثمار في البنية التحتية الرقمية يُعدّ من السياسات العمومية ذات الأولوية في جذب FDI.

التوصيات :

1. تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية في الدول الأوروبية الأقل تطورًا.
2. تسريع تنفيذ استراتيجية السوق الرقمية الموحدة لضمان تكامل فعال.
3. توسيع برامج الدعم الموجهة للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا.
4. تشجيع الشراكات بين القطاع العام والخاص لتطوير حلول رقمية متقدمة.
5. إدراج مؤشرات رقمية ضمن معايير تقييم مناخ الاستثمار في الاتحاد الأوروبي.
6. تكثيف الجهود لتقليص الفجوة الرقمية بين دول الشمال والجنوب الأوروبي.
7. تطوير مناهج التعليم العالي والتكوين المهني لتواكب متطلبات الاقتصاد الرقمي.
8. تبسيط الأطر القانونية المرتبطة بالتجارة الإلكترونية والمعاملات الرقمية.
9. تعزيز آليات الأمن السيبراني وحماية البيانات لضمان ثقة المستثمرين.
10. دعم البحث العلمي في مجالات الذكاء الاصطناعي والبلوكتشين وتحفيز تطبيقاتها الاقتصادية.
11. ضرورة إدماج التحول الرقمي في السياسات الاستثمارية الأوروبية، وجعله محورا استراتيجيا لجذب FDI النوعي.
12. تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء لتقليص الفجوة الرقمية، خصوصًا في شرق وجنوب الاتحاد.
13. تطوير مؤشرات قياس مركبة تجمع بين الرقمنة، الشفافية المؤسسية، وفعالية الإطار القانوني.
14. تحفيز الاستثمار في البنية الرقمية الذكية G5، الحوسبة السحابية، البيانات المفتوحة.
15. توسيع نطاق الدراسات المقارنة في مناطق أخرى، وتحديث النماذج القياسية لتشمل أبعادًا غير تقليدية (مثل الأمن السيبراني وثقة المستثمر الرقمي).

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. أبو جامع، نسيم حسن، "أثر السياسات الاقتصادية على معدل التضخم خلال الفترة (1973-2017) دراسة حالة المملكة المتحدة"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2020.
2. أحمد فريد، (2017)، النظرية الاقتصادية للاستثمار الدولي، دار الجامعات.
3. أسيزي، محمد، "الاقتصاد الأوروبي: التحولات والتحديات"، دار النشر الجامعي، 2020.
4. البراشدية، حفيظة سليمان، (2021)، ريادة الأعمال الرقمية في ظل جائحة كورونا: الفرص والتحديات، مجلة دراسات المعلومات.
5. بلطاطمي، سمير، "محددات، إمكانات وآثار التكامل النقدي بين دول مجلس اتحاد التعاون الخليجي"، جامعة سطيف، 2019.
6. بن شعيرة علي، (2019)، مساهمة الشراكة الأوروجزائرية في استقطاب رأس المال الأجنبي، مجلة الدراسات الاقتصادية.
7. بن طيرش، عطاءالله، "دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 2017.
8. بملولي، فيصل، "إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة"، جامعة ورقلة، 2017.
9. جبر، م. أ.، بغدادي، م. ر. أ.، (2021)، انتشار الحواسيب اللوحية والهواتف الذكية وتطبيقاتها في مؤسسات التعليم العالي: دراسة استطلاعية.
10. الجعافرة، سهام سليم، (2023)، الرقمنة وتحسين أداء جودة الخدمة في البلديات، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية.
11. جمال الدين، هبة، "الأمن السيبراني والتحول في النظام الدولي"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2023.
12. حسين، أحمد قاسم، "الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.
13. حشوف، يوسف، "مجلس التعاون لدول الخليج العربية - دراسة في أسباب استمرارية التجربة والسيناريوهات المستقبلية"، جامعة بسكرة، 2008.
14. خويدي، جميلة، "الاتحاد الأوروبي بين الشروط التقليدية والحديثة للتكامل في ظل الأزمة المالية العالمية: أزمة اليونان نموذجاً"، جامعة الجزائر 3، 2023.
15. خويلد، موسى، "السلطة الرمزية للفاعلين في المجال الاجتماعي وعلاقتها بإنتاج السلطة غير الرسمية في الإدارة المحلية"، جامعة ورقلة.
16. زرقين سورية، (2018)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية.
17. سالم، إبراهيم علي أحمد، (2023)، مميزات الدفع الإلكتروني في المؤسسات الحكومية وسبلاتها، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية.
18. شميني وردة، سالم كربول، (2015)، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة مقارنة الجزائر، مصر والسعودية (2000-2012)، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة.
19. صدراتي، عبد الرحيم، "إشكالية التكامل العربي في إطار جامعة الدول العربية في ضوء التجارب العالمية الناجحة: الاتحاد الأوروبي نموذجاً"، جامعة الجزائر 3، 2022.
20. عبد القادر رشيد، (2020)، الاقتصاديات الحديثة والاستثمارات الدولية، دار الفكر العربي.

21. عبد القادر، هيثم محمد، (2019)، دور التمويل الرقمي في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، مجلة السياسة والاقتصاد.
22. عفان، منال، "رؤية مقترحة لتطوير استخدام سلاسل القيمة العالمية في تفسير أنماط التجارة الدولية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2023.
23. عمر الزهيري، (2021)، الاقتصاد الدولي والعولمة، دار النهضة.
24. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "التكامل الاقتصادي الأوروبي وآثاره"، 2013.
25. معنصر يعقوب، (2018)، تأثير الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية - دراسة حالة الجزائر 2010-2018، مجلة البحوث الاقتصادية.
26. مفتاح صالح، بوعبد الله علي، (2017)، واقع الاستثمار الأجنبي في أسواق الأوراق المالية العربية، مجلة التمويل والتنمية.
27. مودع إيمان، (2018)، أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1991-2014، أطروحة ماجستير، جامعة بسكرة.
28. ناصر، سليمان، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، جامعة ورقلة، 2021.
29. النعيمي، ف. ج. أ.، (2020)، مقدمة في علم الاجتماع المعاصر.
30. هداجي، عبد الجليل، "تحديات الاتحاد الأوروبي غداة الأزمة المالية (دراسة حالة اليونان)"، مجلة التكامل الاقتصادي، 2014.
31. الوندائي، مؤيد، "الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
32. الجعافرة سهام سليم، الرقمنة وتحسين أداء جودة الخدمة في البلديات، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، العدد 3، 2023.
33. حسين أحمد قاسم، الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.
34. خويديمي جميلة، الاتحاد الأوروبي بين الشروط التقليدية والحديثة للتكامل في ظل الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2023.
35. هداجي عبد الجليل، تحديات الاتحاد الأوروبي غداة الأزمة المالية، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 64، 2014.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

36. Ahmed, S., Chandio, N. A., & Mehmoob, Q. (2024), An Analytical Study of China's Economic Rise and its Role in BRICS.
37. AO Alabi (2024), Globalization and Carbon Neutrality: Evidence from Nigeria, ResearchGate.
38. Babajić, A., & Baraković-Nurikić, M, (2024), The Role of (Economic) Institutions in Attracting Foreign Direct Investment.
39. Barwińska-Małajowicz, A., & Bosak-Sojka, M. (2023). Taxonomic Analysis of Unemployment in EU Countries in the Context of Sustainable Development. Humanities and Social Sciences Journal.

40. BD Theophilus, OSO Paul, OJ Bidemi (2024), External Capital Inflow and Human Development in Nigeria, Multi Research Journal.
41. Brasili, A., Dökmeci, T., Kolev, A., & Revoltella, D., Public Investment and Industrial Policy, OAPEN Library, (2024).
42. Brynjolfsson, E., & McAfee, A. (2014). the Second Machine Age: Work, Progress, and Prosperity in a Time of Brilliant Technologies, W.W. Norton & Company.
43. Buiter, W. (2023). The Widespread Failure of Central Banks to Control Inflation. Economic Affairs.
44. Bukht, R., & Heeks, R. (2018), Defining, Conceptualising and Measuring the Digital Economy, Development Informatics Working Paper No. 68, University of Manchester.
45. Chrystella, D. F. (2024). Maximizing the Impact of Foreign Direct Investment, ResearchGate,
46. Comerford, D., & Rodríguez Mora, J. V. (2019). The Gains from Economic Integration. Economic Policy, 34(98).
47. Comerford, D., & Rodríguez Mora, J. V., The Gains from Economic Integration, Economic Policy, Vol. 34, No. 98, (2019).
48. Confraria, H., Rentocchini, F., Nindl, E., & Napolitano, L. (2023). The 2024 EU Industrial R&D Investment Scoreboard. European Commission.
49. Endródi-Kovács, V., & Tankovsky, O. (2023). A Composite Indicator to Evaluate EU Membership: The Case of Central and Eastern European Member States, 2004–2021. Regional Statistics.
50. Gajdosikova, D. (2023). Youth Unemployment, A Real Problem: Bibliometric Analysis. South–West University Journal.
51. Gresik, T. A., & Wilson, J. D, (2024), Handbook on the Economics of Tax Havens.
52. Izha, M., & Glasenko, O. (2024). Modern Directions of Regional Investment Policy in the Coordinates of the Macroeconomic Stabilization System.
53. Jančovič, P. (2024). External Economic Relations of the Slovak Republic: Trade, Investment, and Related Policies. Emerald Insight.
54. Kostoulis, D. (2023). Foreign Direct Investment and Growth: A Literature Review from 1990 to Date. European Journal of Economic and Financial Research.

55. Landowska, A. (2025). Unemployment Structure in the Visegrad Group Countries in 2009–2023. *European Research Studies Journal*.
56. **Landowska, A.**, Unemployment Structure in the Visegrad Group Countries in 2009–2023, **Research Studies Journal**, (2025).
57. Lane, P. R. (2022). The Transmission of Monetary Policy. *European Central Bank*.
58. Lin, W. T. (2025). Economic Integration between the EU and Taiwan: Analyzing the Changes in Trade and Investment Relations after the Initiation of EU's Trade for All Strategy. *Journal of Applied Business Research*.
59. Magoutas, A. I., Skandali, D., & Chountalas, P. T. (2024). Digital Progression and Economic Growth in the EU. *Economies*.
60. Magoutas, A. I., Skandali, D., & Chountalas, P. T., Digital Progression and Economic Growth in the EU, *Economies*, (2024).
61. Magoutas, A. I., Skandali, D., & Chountalas, P. T., Digital Progression and Economic Growth in the EU, *Economies*, (2024).
62. Manhas (2025), The Impact of Foreign Direct Investment (FDI) Inflows on Carbon Dioxide (CO₂) Emissions in India: An Empirical Study, *Saudi Journal of Economics and Finance*.
63. Mayrhofer, U. (2025), *Values in Contemporary International Business*.
64. Mentés, M. (2023). Sustainable Development Economy and the Green Economy in the European Union. *Energy, Sustainability and Society*.
65. Mentés, M., Sustainable Development and the Green Economy in the European Union, *Energy, Sustainability and Society*, (2023).
66. OECD (2019), *Measuring the Digital Transformation: A Roadmap for the Future*, OECD Publishing.
67. Olajide, L. E. (2024). Foreign Direct Investment and Macroeconomic Dynamics in Nigeria, *Journal of Economics and Allied Research*,
68. Ortmans, A. (2023). *Essays on Monetary Policy, Inflation and Financial Markets in the Euro Area*. HAL Theses.
69. P. Srisuphaolarn (2025), *Ethics, Business and Globalization*, Taylor & Francis.

70. Pallotti, F., Paz-Pardo, G., Slacalek, J., & Tristani, O. (2023). Who Bears the Costs of Inflation? Euro Area Households and the 2021–2023 Shock. American Economic Association.
71. Ricciotti, L., & Pollice, A.(2025), Annals of Operations Research.
72. Rozas, L. G. (2023). The European Central Bank and Financial Stability: A Quarter of a Century of Evolution and Transformation (1998–2023). Banco de España.
73. Schanz, J., Tueske, A., & Others. (2024). Public Investment Outlook. Google Books.
74. Schwab, K. (2016), The Fourth Industrial Revolution, World Economic Forum.
75. Sicrea, C. (2024). Social Implications of Unemployment at the European Level. Annals of the University of Petroșani.
76. Sojka, M., Małajowicz, A., & Bosak-Barwińska, Taxonomic Analysis of Unemployment in EU Countries in the Context of Sustainable Development, Humanities and Social Sciences Journal, (2023).
77. Srisuphaolarn, P. (2025), Ethics, Business and Globalization.
78. Stoilova, D. G. (2024). Tax Structure and Economic Growth: New Empirical Evidence from the European Union. Journal of Tax Reform.
79. Străchinaru, A. V. (2023). The Impact of Macroeconomic Indicators on Economic Growth: An Empirical Analysis of Central and Eastern European Countries. Revista de Studii Financiare.
80. **Străchinaru, A. V.**, The Impact of Macroeconomic Indicators on Economic Growth, **Revista de Studii Financiare**, (2023).
81. Tapscott, D. (1996), The Digital Economy: Promise and Peril in the Age of Networked Intelligence, McGraw-Hill.
82. U. Mayrhofer (2025), Values in Contemporary International Business, Edward Elgar Publishing.
83. Victoria, N. C. (2024). Cost Implication of Oil Spillage and Gas Flaring by Oil Companies in Nigeria, ResearchGate,
84. World Bank (2021), The Digital Economy for Africa Initiative: Measuring Digital Progress, World
85. Bank Group

86. .

Brynjolfsson Erik, McAfee Andrew, The Second Machine Age: Work, Progress, and Prosperity in a Time of Brilliant Technologies, W.W. Norton & Company, New York, 2014

87. Bukht Rumana, Heeks Richard, Defining, Conceptualising and Measuring the Digital Economy, Development Informatics Working Paper No. 68, University of Manchester, 2018

88. Comerford D, Rodríguez Mora J V, The Gains from Economic Integration, Economic Policy, Vol. 34, No. 98, 2019

89. European Commission, The Digital Economy and Society Index (DESI) – Country Reports, 2023

90. Magoutas A I, Skandali D, Chountalas P T, Digital Progression and Economic Growth in the EU, Economies, 2024

91. Mayrhofer Ulrike, Values in Contemporary International Business, Edward Elgar Publishing, 2025

92. Olajide L E, Foreign Direct Investment and Macroeconomic Dynamics in Nigeria, Journal of Economics and Allied Research, 2024

93. Rozas L G, The European Central Bank and Financial Stability, Banco de España, 2023

94. Schwab Klaus, The Fourth Industrial Revolution, World Economic Forum, Geneva, 2016

95. Tapscott Don, The Digital Economy: Promise and Peril in the Age of Networked Intelligence, McGraw-Hill, New York, 1996